

آفى شليم

وكتاب جديد

الحرب و السلام فى الشرق الأوسط

تقديم : **محمد عبد المنعم**

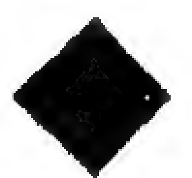
ترجمة : **ناصر عفيفى**

الحرب والسلام
فى الشرق الأوسط

الكتاب الذهبى
مؤسسة روزاليوسف



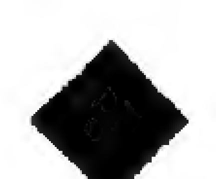
اسم الكتاب: الحرب والسلام فى الشرق الأوسط
النسخة الإنجليزية من هذا الكتاب
صدرت عن دار النشر العالمية «بنجوين»
المؤلف: آفى شليم
تقديم: محمد عبد المنعم
ترجمة: ناصر عفيفى



الغلاف: محمد الصباغ
الإخراج: أحمد رزق



رقم الإيداع: ٢٠٠١/٥٧٢١
الترقيم الدولى: 977-201-053-4



المراسلات باسم: محمد عبد المنعم
مؤسسة روزاليوسف ٨٩أ ش قصر العينى. القاهرة
ت : ٧٩٢٠٥٤٠ / ٧٩٢٠٥٣٩
٧٩٢٠٥٣٨ / ٧٩٢٠٥٣٧
فاكسميلى: روزاليوسف : ٧٩٥٦٤١٣
التوزيع : مكتبات روزاليوسف



آفى شليم

وكتاب جديد

الحرب والسلام فى الشرق الأوسط

تقديم: محمد عبد المنعم
ترجمة: ناصر عفيفى
مراجعة: محمد جمال الدين
عاطف حلمى
إسلام كمال

الناشر: الكتاب الذهبى
مؤسسة روز اليوسف

المحتويات

ابتلاع الأكاذيب وخلود الحقيقة!

أول ما قد يتبادر إلى ذهن القارئ الكريم هو هذا السؤال المنطقى: لماذا «آفى شليم» بالذات؟ ولماذا يقدم الكتاب الذهبى لمؤسسة روزاليوسف ثانى كتاب لهذا المفكر الإسرائيلى فى غضون أسابيع قليلة؟

لقد طرحنا منذ أسابيع كتاب «الحائط الحديدى» لذات المؤلف، والآن نقدم كتاب «الحرب والسلام فى الشرق الأوسط»! والإجابة عن هذا السؤال لاتتعلق من قريب أو بعيد بالعمل التجارى أو الربح المادى. صحيح أن الكتاب الأول حقق نجاحا مذهلا، ولكن لم يكن هذا هو السبب فى سرعة ترجمة وتحرير وطرح الكتاب الثانى، والصحيح هو أن القارئ الكريم هو الذى حسم المسألة عندما أقبل بشكل غير مسبوق على الكتاب الأول بمجرد طرحه فى الأسواق، بل عندما عرضته فى مقالى الأسبوعى بمجلة روزاليوسف، وكنت بذلك أول من أشار إلى هذا الكاتب الشجاع والأمين الذى لايخشى قول الحق حتى لو كان ضد سياسة بارعة اتبعتها دولة إسرائيل - والتى

ينتمى إليها - على مر أكثر من نصف قرن من الزمان، وحتى لو كان يقف وحيدا أمام جبروت الآلة السياسية والآلة الإعلامية فى إسرائيل.. وإلى حد ما فى الولايات المتحدة الأمريكية!

على مدى أكثر من خمسين عاما والعالم كله يبتلع أكاذيب جيدة الصنع تروجها إسرائيل عن مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى.. الجميع يبتلعون هذه الأكاذيب ويصدقونها، أما نحن: الطرف الآخر فى الصراع، فإننا لم نبتلع شيئا من هذا بالطبع، ولكننا فى الوقت ذاته وقفنا عاجزين لانجهد أنفسنا فى الدراسة والبحث وتقديم الحجج والوثائق والبراهين واكتفينا باللغو والمقالات النارية الخالية من المعلومات فى عصر لايعترف بغير المعلومات وبالمنطق حتى يمكن أن يشرع فى تغيير وجهة نظره وتمهيد الرأى العام لقبول وجهة النظر الجديدة.

ولعل من أهم ما يتناوله هذا الكتاب، ما سوف تقرأه فى الفصلين السابع والثامن عن دور الولايات المتحدة فى تحريك أو تعثر عملية السلام من خلال تأثيرها القوى على إسرائيل.. فى هذا يقول «آفى شليم» إن الولايات المتحدة تلعب دور الوسيط فى حل الصراع فى الشرق الأوسط لكنها فى نفس الوقت تعطى لإسرائيل مساعدات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية بلا حدود. وقد ثبت كما يقول «آفى شليم» - وليس نحن - أن إسرائيل لاتستجيب لأية تنازلات إلا من خلال ضغوط مكثفة، وهذا ما يجب أن يفعله الرئيس الأمريكى الجديد جورج دبليو بوش.

إن الدليل على ذلك مؤكد تاريخيا، فقد أدت ضغوط الرئيس بوش الأب اقتصاديا من خلال تجميد قرض قدره ١٠ مليارات دولار طلبه

وقتها رئيس الوزراء الأسبق إسحق شامير إلى قبول إسرائيل التفاوض مع الفلسطينيين، وفى المقابل أدت المساعدات التى قدمها بيل كلينتون بلا حدود لإسرائيل إلى تعنت تل أبيب فى عدم تنفيذ اتفاقياتها .. فضلا عن أنه تسامح معها أيضا فى موضوع نفى نشطاء حماس وفى قصف جنوب لبنان.

من هنا تأتى أهمية آفى شليم.. لأنه كاتب يهودى، وبالقطع ليس ضد السامية وأن أحدا منا لايعرفه حتى يقال أننا قمنا بإغرائه ليقول ما قال فى كتاباته، ثم إنه يعتمد على المعلومات وحدها فى بناء كتبه ووجهة نظره، ثم إنه فوق كل هذا يقول الحق الذى هو فى صفنا والذى هو ضد إسرائيل منذ نشأتها وإلى يومنا هذا! رجل واحد يقف ضد الباطل الذى تخترعه بلاده وهو فى ذلك ليس خائنا ولاعميلا يعمل ضد وطنه، لأنه فى الواقع يعمل لصالح وطنه عندما يعمل على هدم وتبديد الزيف والأكاذيب التى قام مثل هذا الوطن على أعمدتها الواهية التى لابد أن تهوى يوما أمام قوة الحق وصفة الخلود التى تتميز بها الحقيقة!

وإذا كان ما يقوله يخدم وطنه على المدى البعيد - ولو أنهم هناك لايفهمون ذلك ويعتبرونه - شليم وزملاءه - أقرب إلى معسكر أعداء إسرائيل. إذا كان ذلك فإن ما يقوله هذا الرجل وحركة المؤرخين الجدد الإسرائيليين، يعتبر وثيقة دامغة تؤكد وجهات نظرنا التى لم نستطع أن نقدمها للرأى العام العالمى بشكل عقلانى ومنطقى، وفى إطار معلوماتى يبتعد عن النارية والتهويل اللذين يبدو أننا لانستطيع أبدا أن ننحو بعيدا عنهما.

وجدير بالذكر هنا أننى خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ كنت أعمل محررا عسكريا لجريدة الأهرام، وأقوم بتغطية عمليات القتال لهذه الحرب الخالدة، وفى لحظة ما أحسست أن هناك «فجوة مصداقية» شاسعة بين القارئ وبين ما ننقله من خلال وسائل الإعلام بمختلف أنواعها واتجاهاتها، وكان السبب الأساسى وراء هذه الفجوة هو فجوة أخرى أعظم وأضخم اتساعا بين الأداء والنتائج فى حرب يونيو ١٩٦٧، وبين الأداء والنتائج بعد ذلك بست سنوات فى أكتوبر ١٩٧٣، ومن هنا فقد لجأت إلى أسلوب جديد كنت أول من لجأ إليه على مستوى الإعلام العربي، وذلك عندما حصرت جهودي فى ترجمة ما يقوله الكتاب الإسرائيليون عن حرب أكتوبر وأنشره كما هو في صحيفة الأهرام التي كنت أعمل بها فى ذلك الوقت.

ولقد كان هذا الأسلوب مؤثرا للغاية واستطاع أن يضيق فجوة المصداقية التى ذكرناها من قبل، وكان هناك إقبال كبير من جانب القراء على كتب إسرائيلية.. مثل: التقصير.. وحرب التكفير، وحرب كيبور + ١٠٠٠ يوم.. إلخ، ومن خلال كلمات الكتاب الإسرائيليين أيقن القارئ العربي حجم الهزيمة والمرارة التى لحقت بهم هناك من جراء الأداء العسكرى المصرى المتميز.. كان هذا التكنيك الإعلامى مؤثرا للغاية، وكان أن اتبعه بعد ذلك كثير من الزملاء!

إن ميزانية جهاز إعلامى واحد فى أصغر دولة عربية تكفى وتزيد لقيام مشروع قومى عربى للترجمة، يتناول أعمال هؤلاء الكتاب الذين يقفون معنا فى نفس الخندق .. ترجمة ليس القصد منها معرفة أباطيل وجهات النظر الإسرائيلية لأننا جميعا نعرف ذلك، ولكن الهدف هو معرفة المعلومات والبيانات والوقائع التى تؤكد هذه الأباطيل!

فى ذات الوقت فإن ميزانية جهاز إعلامى واحد فى أصغر دولة عربية تكفى وتزيد لشراء حق طبع هذه المؤلفات باللغة الإنجليزية أو الفرنسية وتوزيعها مجانا على جميع الجهات المسئولة والمعنية فى جميع أنحاء العالم، لعل وعسى أن يقتنع صانعو القرار عندما «يشهد شاهد من أهله»!

وحتى يتحقق ذلك فإن «روزاليوسف» لن تكف عن أداء ما يمكن أداؤه وفى حدود الإمكانيات المتاحة حتى لا نتهم يوما بالتقاعس، وحتى نكون قد أدينا واجبنا الإعلامى كما ينبغى.. وأهم من هذا وذاك حتى لاتنال منا مشاعر الإخفاق التى تتبع حالات الركود والعجز عن أداء دور إزاء مشكلة قومية مزمنة!

محمد عبدالمنعم

مقدمة

منذ أن هبطت حملة نابليون على أرض مصر فى عام ١٧٩٨، والشرق الأوسط محط أنظار القوى العظمى المتنافسة، وأدى اكتشاف البترول فى إيران بواسطة البريطانيين عام ١٩٠٨ إلى إضافة المزيد من الأهمية إلى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة باعتبارها الجسر الواصل بين أوربا والشرق الأقصى. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبح الشرق الأوسط مصدرا أساسيا للطاقة للدول الصناعية ومنطقة متزايدة الأهمية للاقتصاد العالمى، وفى نفس الوقت كان الشرق الأوسط يتحول إلى ساحة للمنافسة الضارية بين القوتين العظميين الجديدتين، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. كما أصبح أحد التهديدات الكبرى للحرب الباردة بين الشرق والغرب.

واليوم على الرغم من انتهاء الحرب الباردة واتفاق إسرائيل - منظمة التحرير الفلسطينية فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وبوادر بداية حقبة جديدة فى الصراع البالغة مدته قرنا من الزمان بين اليهود والعرب فى فلسطين، يظل الشرق الأوسط واحدا من أكثر النظم الفرعية قابلية للاشتعال فى النظام السياسى العالمى. وعندما ينظر إليه المراقب الغربى فإنه لا يجده فقط يفتقر إلى الاستقرار، ولكنه أيضا ملىء بأعمال العدوان على نحو لا

عقلانى ولا مسئول ويمور بالإرهاب السياسى والتعصب الدينى. والواقع أن سياسات المنطقة معقدة بالفعل، ولكن التعقيد يجب ألا يخلط بينه وبين اللا عقلانية. فإذا وضعنا شئون المنطقة فى سياقها التاريخى الملائم، نجد أن هناك قوانين معنية وأنماطا محددة ومنطقا ظاهرا.

يكمن جوهر السياسة العالمية للشرق الأوسط فى العلاقة بين القوى الخارجية والقوى المحلية، سواء كانت حكومات أو زعماء قبائل أو قادة عسكريين. وفى القرن التاسع عشر وإلى وقت مبكر من القرن العشرين، كان نادى القوى العظمى يضم بين أعضائه الامبراطورية العثمانية والامبراطورية النمساوية - المجرية وروسيا القيصرية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى. وحتى اندلاع حرب الخليج فى عام ١٩٩١، لم يحدث طوال الأزمنة الحديثة أن سيطرت قوة عظمى منفردة على الشرق الأوسط. فقد كانت هناك دائما قوتان عظميان على الأقل، وعادة أكثر من قوتين، تتنافس على النفوذ والسيطرة. واقتناص فرصة الاستفادة من هذا التنافس لم تفت الحكام المحليين. فبعض التحولات فى ميزان القوى قد نظر إليها البعض على نحو لاذع على أنها قيام إحدى القوى العظمى بالعمل ضد قوة عظمى أخرى من أجل تحقيق مصالح محلية. والاعتقاد بأن القوى المحلية هى مجرد قطع شطرنج فى أيدى القوى العظمى هو أمر يفتقد الدقة.

وتدخل القوى العظمى ليس مجرد ظاهرة فريدة تميز منطقة الشرق الأوسط فقط ولكنها تؤثر أيضا - بدرجات مختلفة - على كل مناطق العالم. وما يميز الشرق الأوسط هو كثافة وتغلغل الأثر العميق لهذا التدخل. فلا يوجد مكان فى العالم غير الغربى يتم التدخل فيه بهذا العمق وعلى نحو لا يتوقف من قبل سياسات القوى العظمى مثلما يحدث فى الشرق الأوسط، وفى كتابه المعنون باسم «السياسة العالمية والشرق الأوسط»

يصف البروفيسور «إل.كارل براون» الشرق الأوسط على أنه «أكثر نظم العلاقات العالمية اختراقا فى عالم اليوم».

ويختلف الباحثون بشأن الوزن النسبى للقوى الخارجية والداخلية فى تشكيل التطور السياسى للشرق الأوسط المعاصر، ووجهة النظر التقليدية، الشائعة بين من يعيشون داخل المنطقة والمراقبين الخارجيين على السواء، تقول بأن القوى الخارجية قد لعبت دورا حاسما فى ذلك. ويعتبر مالكولم إى. ياب الباحث التابع لمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن أحد نقاد وجهة النظر هذه، وفى كتابه «الشرق الأدنى منذ الحرب العالمية الأولى» يشير البروفيسور ياب إلى أن «تاريخ الشرق الأدنى المعاصر يكتب غالبا وكأن دوله عبارة عن أخشاب طافية فى بحر العلاقات الدولية، وأن مصيرها يتحدد بواسطة قرارات الآخرين».

وعند النظر فى العلاقة بين القوى العالمية والقوى الإقليمية، يستنتج البروفيسور ياب أن «السمة السائدة هى أن القوى الإقليمية كانت تتلاعب دائما بالقوى العالمية».

ووجهة نظرى الشخصية تتلخص فى أن القراءة الأكثر تقليدية لتاريخ الشرق الأوسط أكثر بساطة من ذلك: فلقد تمتعت القوى الإقليمية بفعالية أكبر فى التعامل مع القوى الخارجية على نحو أكبر مما يدرك عادة. ومع ذلك بما أن هذا الكتاب لا يتعلق بتطور السياسة الداخلية للشرق الأوسط، إلا أنه يتصل بدور الشرق الأوسط فى السياسة العالمية، فإن تركيزى ينصب على مصالح وسياسات القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة. والتدخل الخارجى فى شئون الشرق الأوسط فى القرن العشرين يمكن أن ينقسم إلى أربع مراحل: العثمانية والأوروبية ومرحلة القوتين العظميين والمرحلة الأمريكية.

تقدم لنا المرحلة العثمانية السياق اللازم لفهم الثقافة السياسية للدول التى جاءت بعدها. فمنذ عام ١٥١٦ وحتى عام ١٩١٨، حكم الأتراك العثمانيون معظم الأراضى العربية بالشرق الأوسط من القسطنطينية «استانبول الآن». وكان كل السلاطين الحاكمين جميعا منحدرين من نسل عثمان، المؤسس التركى للإمبراطورية العثمانية. وكانت امبراطوريتهم ملكية إسلامية متعددة الأعراق. وداخل هذه الامبراطورية الآيلة للسقوط، ظلت الجماعات العرقية - الدينية مستقلة ثقافيا، فقد احترمت الحكومة العثمانية عاداتهم وقوانينهم الخاصة، وقامت بحمايتها. ورفض العثمانيون الأول أيضا المقولة الغربية الخاصة بالمساواة بين الدول ذات السيادة وقاموا بدلا من ذلك بتقسيم العالم إلى منطقتين: دار الإسلام، حيث تسود قوانين الإسلام، ودار الحرب، حيث يجب على المسلمين شن الحرب المقدسة «الجهاد» ضد الكفرة. وكان هدف الحكومة تمكين المجتمع الإسلامى من القيام بواجبه تجاه الله. والفصل بين الكنيسة والدولة، ذلك الأمر الجوهرى فى النظرية السياسية الغربية، لم يكن موجودا.

وابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، توافق الانحلال الداخلى للامبراطورية العثمانية مع تنامى القوى الأوروبية. ونتيجة لهذا التحول فى ميزان القوى، خضعت القواعد الإسلامية للتقاليد والممارسات الدبلوماسية الأوروبية، وفى النهاية سادت الأفكار الأوروبية الخاصة بكيفية تنظيم المجتمع العالمى. ومع ذلك فإن التراث العثمانى له أهميته لأن الكثير من رجال الدولة والعسكريين والإداريين فى الدول التى خلفت الامبراطورية العثمانية قد انطلقوا من الثقافة السياسية العثمانية.

شهدت المرحلة العثمانية نهايتها مع نهاية الحرب العالمية الأولى. وبدأت المرحلة الأوروبية، التى لعبت خلالها بريطانيا وفرنسا أدوارا رائدة، مع نهاية الحرب العالمية الأولى واستمرت حتى أزمة السويس ١٩٥٦ . وأثناء

هذه الحقبة فرضت القوى الاستعمارية نظاما سياسيا وإقليميا جديدا على الشرق الأوسط، فخلقت دولا ورسمت لها حدودها وعينت فيها حكامها.

تنامت القوة البريطانية تدريجيا، بادئة من الركن الجنوبى الشرقى لشبه الجزيرة العربية. وفى عام ١٨٨٢ احتلت بريطانيا مصر، حيث كان الحكم العثمانى غير مستقر وغير مباشر. وقامت بعد ذلك بغزو السودان وبحلول العشرينيات كانت قد دعمت أركان وجودها فى فلسطين والأردن والعراق. وعلى الرغم من سيطرة فرنسا على سوريا ولبنان حتى عام ١٩٤٦، برزت بريطانيا كقوة غربية مهيمنة. وكانت فترة الحرب، كما تقول إليزابيث مونور المتخصصة فى شئون الشرق الأوسط، هى الفرصة السانحة لبريطانيا فى الشرق الأوسط، فخلال هذه الفترة، كان الاهتمام الرئيسى لبريطانيا يتمثل فى إغلاق الباب فى وجه القوى العظمى الأخرى.

ولم يقم البريطانيون بأى محاولة منتظمة لتطعيم الدول الواقعة فى دائرة نفوذهم بالقيم البريطانية أو لفرض النموذج البريطانى الخاص بالديموقراطية البرلمانية.

حدث خسوف القوى الأوروبية فى الشرق الأوسط فى أعقاب حرب السويس ١٩٥٦ . ومع ذلك فإن الحكم الاستعمارى لم يعقبه حكم القوى العظمى ولكن أعقبته حركات استقلال الدول المحلية. وكان نفوذ القوتين العظميين الجديدتين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - أكثر محدودية من النفوذ البريطانى حيث مورس على نحو غير مباشر من خلال التحالفات والمساعدة الاقتصادية وتقديم الأسلحة، وليس من خلال السيطرة السياسية المباشرة أو الاحتلال العسكرى الطويل الأمد.

استمرت مرحلة القوى العظمى من منتصف الخمسينيات وحتى عام ١٩٩١، حيث انتهت على نحو درامى مع انهيار الاتحاد السوفيتى. وأدى انتهاء الحرب الباردة إلى بروز أمريكا كقوة مهيمنة على سياسات العالم،

وأفسحت السياسة ذات القطبين الطريق لنظام عالمى وحيد القطب مارست فيه أمريكا الهيمنة على العالم. وفى الشرق الأوسط، كما فى أجزاء أخرى من العالم، لم تعد أمريكا مضطرة إلى استرضاء المنافس السوفيتى. وفى غضون فترة قصيرة على نحو ملحوظ، تحول الاتحاد السوفيتى من خصم قوى إلى شريك صغير.

كان الرئيس العراقى صدام حسين هو أول من حذر رفاقه العرب من الأخطار الكامنة فى الوضع الجديد وفى الخطاب الذى ألقاه عام ١٩٩٠، توقع أن إضعاف موسكو سوف يسمح لأمريكا بأن تصبح قوة عظمى بلا منافس فى الشرق الأوسط. كما حذر من أنه إذا لم يتيقظ العرب، فإن كل شىء، بما فى ذلك أسعار البترول، سوف يخضع للهيمنة الأمريكية. ولكن صدام قد أخفق هو نفسه فى الانتباه إلى ذلك، فمن خلال إصدار أوامره بدخول الدبابات العراقية إلى الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، أطلق شرارة الأزمة الأولى فى نظام ما بعد الحرب الباردة. فقامت أمريكا بحشد تحالف عالمى هائل، اشتمل على الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا كشركاء صغار. وكان هدف التحالف طرد العراق من الكويت وإعادة الوضع إلى ما كان عليه.

لم يكن للعراق قبل بأمريكا وحلفائها. وأم المعارك التى وعد بها صدام تحولت إلى أم الهزائم العسكرية للعراق. وبرزت أمريكا كقوة خارجية لا منافس لها، تمسك بزمام المنطقة بأكملها. وقد حاول الرئيس جورج بوش تصوير الهيمنة الأمريكية على أنها ترسيخ للأمن الجماعى وسيادة القانون فى الشئون الدولية. وكما زعم، فإن حرب الخليج أعلنت ميلاد نظام عالمى جديد. ولكن زعم بوش جاوز الحقيقة. فالنظام العالمى الجديد قد عكس مصالح المنتصرين ولم يعكس أى قواعد عالمية للعدل أو الأخلاق. وشغله الشاغل، مثله فى ذلك مثل النظام القديم، هو الدفاع عن الوضع الراهن.

لقد برزت أمريكا كحارس مسئول عن أمن الخليج بعد حرب الخليج، فبعد أن كافح العرب الهيمنة الغربية طوال القرن العشرين، ها هو العالم العربى يعود إلى موضع الضعف والتبعية والخضوع. وأصبحت السياسة العالمية الخاصة بالشرق الأوسط دائرة كاملة، فالقرن الذى شهد صعود وسقوط الهيمنة الغربية على الشرق الأوسط انتهى بالعودة إلى الوضع القديم وتبع انهيار الاتحاد السوفيتى ـ بعد فترة طويلة من الوقوف إلى جانب العرب وصراع القوتين العظميين ـ قدوم الزمن الأمريكى. لقد تغير المسكون بدفة الأحداث، ولكن النظام القديم لم يتغير. فبعيدا عن خلق نظام عالمى جديد، أعاد انتصار أمريكا فى حرب الخليج ببساطة النظام الإقليمى القديم فى الشرق الأوسط.

ظاهرة ما بعد الدولة العثمانية

إن الإمبراطورية العثمانية لم تتداع وتتفكك ببساطة من داخلها، ولكنها دمرت من الخارج. لقد تحدد مصيرها من خلال قرارها بدخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا. فهذا القرار، الذى قضى على أى دافع بريطانى للحفاظ على الإمبراطورية، هو الأكثر أهمية فى تاريخ الشرق الأوسط المعاصر والخطوة الأولى فى إعادة صنعه، لقد أدى إلى انهيار النظام السياسى العثمانى واستبداله بنظام مختلف وضعه وفرضه وهيمن عليه المنتصرون.

قام البريطانيون خلال الحرب العالمية الأولى بتقديم عدد من الوعود أثناء بحثهم عن حلفاء ضد الإمبراطورية العثمانية. وكان الحلفاء الأكثر أهمية هم الفرنسيون والعرب واليهود، فى بادئ الأمر، فى أبريل عام ١٩١٦ توصلت بريطانيا إلى اتفاقية سايكس - بيكو السرية مع فرنسا، والتى اتفقت بموجبها الدولتان على تقسيم الأراضى الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسى إلى «دائرتين للنفوذ» فى حالة الانتصار فى الحرب. ثانيا وعدت بريطانيا حسين، شريف مكة «الجد

الأكبر للملك حسين ملك الأردن»، بالاعتراف باستقلال العرب وتأييدهم إذا قام حسين بحمل السلاح ضد الأتراك.

الوعد الثالث والأكثر شهرة هو وعد بلفور، وهو تعهد تم تقديمه فى نوفمبر ١٩١٧ عبر خطاب من وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد، وهو أحد اليهود الصهاينة الرواد.

وقد تعهد بلفور بأن تقوم بريطانيا بمساندة إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين. لقد أصدرت بريطانيا وعد بلفور من أجل الحصول على دعم اليهود فى وقت الحرب فى وسط أوروبا والولايات المتحدة، ومن أجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية فى الشرق الأوسط فى المستقبل.

وما فشل البريطانيون فى إدراكه هو حتمية الصدام بين العرب واليهود.

وبسبب تعارض المصالح، ثبت أن إزاحة الأتراك من الشرق الأوسط أسهل من إعادة تنظيم الأراضى التى كانوا يسيطرون عليها. وفى نهاية الأمر، أعطت عصبة الأمم لفرنسا حق الانتداب على سوريا ولبنان وأعطت بريطانيا حق الانتداب، على العراق والأردن وفلسطين.. وقد ألقيت مهمة وضع سياسة ما للتعامل مع تحدى ما بعد الحرب، فيما يتصل بوضع بريطانيا فى الشرق الأوسط، على عاتق ونستون تشرشل حينما أصبح وزيرا للمستعمرات عام ١٩٢١. وكان مساعده الأساسى هو الكولونيل تى. إى. لورانس، المعروف باسم لورانس العرب، وهو ضابط بريطانى أرسل من أجل تقديم النصح للشريف حسين فى الثورة العربية عام ١٩١٦ ضد الأتراك. وتحت تأثير لورانس، قام تشرشل بتقسيم دائرة النفوذ البريطانى إلى دولتين يرأسهما ابنا حسين فيصل وعبدالله.

ذهب عرش العراق إلى فيصل كمكافأة ترضية بسبب إزاحة الفرنسيين له من على عرش سوريا.. وقام البريطانيون بتهيئة الساحة له فى بغداد، من خلال تنظيم استفتاء منحه شرعية شعبية مزيفة (٩٦٪ من العراقيين، كما زعموا، نادوا به حاكما لبلادهم). وقد أقنعوا أيضا المرشحين الآخرين بالانسحاب (تم القبض على أحدهم وتم نفيه) وتم إخماد المعارضة الباقية بالقوة. وفى النهاية جلس فيصل على العرش فى ٢٣ أغسطس ١٩٢١.

وكما أشار إيلى قدورى، وهو ناقد للسياسة البريطانية ومؤلف كتاب انجلترا والشرق الأوسط، كانت تسوية عام ١٩٢١ لها نتيجتان بارزتان: الأولى: أنها أوجدت شعورا معاديا لبريطانيا كقاعدة أساسية للسياسة العراقية، والثانية: «أنها بررت وقننت العنف والإجراءات الاستبدادية وجعلتها جزءا من نظام السياسة العراقية».

وبنفس القدر كان ترسيم حدود العراق أمرا استبداديا، وكان الهدف منه الحفاظ على المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية البريطانية.

فلم تراع الحدود طموحات الأكراد فيما يتعلق بحقهم فى تقرير المصير أو تقسيم باقى السكان على أسس دينية إلى مسلمين سنيين ومسلمين شيعة. ففى الأساس، كان هناك إقليمان يكونان العراق أثناء حكم الدولة العثمانية وهو بغداد والبصرة. وفى وقت لاحق، قامت بريطانيا بإضافة المنطقة التى تحتوى على البترول فى الموصل فى شمال العراق، محطمة لآمال الأكراد التى جاشت بها صدورهم، بعد توقيع اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠، بعد أن راودتهم أحلام الدولة الكردية المستقلة. فقد نصت المعاهدة، التى اتفق فيها الحلفاء على تقسيم الدولة العثمانية، على إنشاء دولة كردية مستقلة فى غرب الأناضول وإقليم الموصل. وهناك

إحدى الفقرات التى استشهد بها الصحفيان بيير سالينجر وإيريك لورانت تلخص المنطق الكامن من وراء المشروع.

«تم خلق العراق بواسطة تشرشل، الذى ابتكر فكرة ضم حقلين للبترول على مبعدة من بعضهما البعض، كركوك، والموصل، من خلال توحيد ثلاثة شعوب منفصلة، الأكراد والسنة والشيعة».

المرحلة الثانية فى صنع دائرة النفوذ البريطانى، كانت تتمثل فى منح عبدالله، الأخ الأكبر لفيصل، فترة حكم اختبارية لمدة ستة أشهر للمنطقة التى أطلق عليها البريطانيون اسم إمارة الأردن (والتى حصلت على الاستقلال عام ١٩٤٦، وأعيد تسميتها المملكة الأردنية الهاشمية). وبعد ستة أشهر، أصدرت بريطانيا بيانا يستثنى الأردن من الشروط الخاصة بالوطن القومى اليهودى فى انتداب فلسطين. وقد أعلن تشرشل متفاخرا، فرحا بما صنعت يداه، أنه قد أوجد إمارة الأردن بجرة واحدة من قلمه بعد ظهر أحد أيام الأحد ولايزال لديه الوقت ليرسم مشاهد رائعة للقدس قبل أن تغرب الشمس.

أدت سياسة بريطانيا فى فلسطين إلى اشتعال الغضب العربى. وفى عام ١٩٢٠ أنشأت بريطانيا إدارة مدنية يرأسها مفوض سامى لحكم البلد «فلسطين» بشكل مباشر وقامت عصبة الأمم بدمج وعد بلفور فى الانتداب من أجل دعم الوطن القومى لليهود. وفى وقت وعد بلفور، كان اليهود يمثلون ١٠٪ من تعداد سكان فلسطين، وقد تصرف البريطانيون على أساس إمكانية التوفيق بين مصالح اليهود والعرب، وأن القوميتين يمكن أن يعيشا معا فى سلام فى دولة واحدة، ولكن منذ البداية كان هناك تناقض مأساوى يتشكل داخل انتداب فلسطين.

فبريطانيا لاتستطيع الوفاء بالتزاماتها تجاه اليهود إلا على حساب الأغلبية العربية. وعلى الرغم من الانقسامات السياسية الداخلية، كان

عرب فلسطين متحدين فى رفضهم الاعتراف بشرعية أو سلطة الانتداب البريطانى ومخاوفهم بشأن الجسم الصهيونى الغريب، وكانوا يكافحون من أجل الحفاظ على كيانهم وحرية إرادتهم.

علاوة على ذلك، بحلول العشرينيات تبخر الحماس الذى كانت بريطانيا تحتضن به البرنامج الصهيونى إلى حد بعيد فى عام ١٩١٧، والوعود والبيانات والتصريحات المتعارضة التى أعطيت من قبل الحلفاء بخصوص فلسطين أصبحت ستارا كثيفا من الدخان لايمكن النفاذ منه. وإحدى أصدق الملاحظات القليلة التى تم الإدلاء بها عن هذا الموضوع قد قدمت بواسطة بلفور نفسه وهو يستعيد الأحداث. فقد كتب يقول «بإيجاز»، فيما يختص بفلسطين، لم تصدر الدول الكبرى أى بيان عن الحقيقة التى لم يتم الاعتراف بخطئها، ولم يتم أى إعلان عن السياسة التى لم تكن تنوى دائما، على الأقل شكليا، انتهاكها».

خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الأولى فى وضع أكثر قوة لنقل نفوذها من الساحل إلى داخل شبه الجزيرة العربية، التى تمثل دائرة النفوذ التقليدية لها.

كانت سياسة بريطانيا تتمثل فى الحد من المشاحنات بين الحكام وتسهيل استخدام مناطق الرعى التقليدية. بين القبائل المحلية وتسوية نزاعات الحدود، مما يعنى تحديد مناطق نفوذ الحكام المجاورين، وبذلك قدمت بريطانيا النموذج الأوروبى الخاص بالسيادة الإقليمية لمنطقة تعتز بالقبائل أكثر من اعتزازها بالدولة، وحيث تكون الحدود القبلية مفهومة على نحو أفضل من الحدود الدولية، وحيث يسود قانون الصحراء. وأثناء مفاوضات عام ١٩٢٢ الخاصة برسم حدود العراق والكويت ونجد (التى هى الآن المملكة العربية السعودية) كانت بريطانيا قادرة على التصرف بطريقة استبدادية وأوتوقراطية لتحقيق مصالحها السياسية والاستراتيجية.

فالمندوب السامى البريطانى للعراق، السير بيرس كوكس، على سبيل المثال، كان يوبخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، سلطان نجد الجبار، كما لوكان صبيا طائشا يقمعه لدرجة البكاء. فقد أرغمت بريطانيا ابن سعود على التنازل عن بعض الأراضى للعراق، ولكنه عوضه فى وقت لاحق بثلثى أراضى الكويت.

كما أن حدود كوكس قد منعت العراق من الوصول للخليج الفارسى، وهذه التسوية لم ترض كلا الطرفين، على الأقل العراق، الذى شعر أن الكويت تنتمى إليه حسب حدود الدولة العثمانية. وعلى ذلك فإن إدخال نظام الدولة الأوروبية والعلاقات الدولية قد أدى إلى نتائج مختلطة: فبعض النزاعات تمت تسويتها، ولكن هناك نزاعات أخرى مثل تلك التى كانت بين العراق والكويت، استمرت فى إحداث المشاحنات وعدم الاستقرار.

كان انهيار الامبراطوريات له عواقبه المحتمة على النظام العالمى. فالإمبراطورية العثمانية قد صنعت نظاما سياسيا أبعد ما يمكن عن المثال، ولكنه كان يعمل وأثناء الحرب العالمية الأولى، قامت بريطانيا وحلفاؤها بتدمير النظام القديم فى الشرق الأوسط الناطق بالعربية دون أدنى اهتمام بالعواقب طويلة الأمد. وفى أعقاب الحرب، قاموا بإعادة رسم صورة الشرق الأوسط على هواهم، حيث أنشأوا نظاما سياسيا وإقليميا جديدا على أنقاض النظام القديم. لقد صنعوا دولا وعينوا حكاما لها، ورسموا حدودا بينها، ولكن معظم الدول الجديدة كانت ضعيفة وغير مستقرة وكان الحكام يفتقدون الشرعية وكانت الحدود عشوائية وغير منطقية وغير عادلة، أدت إلى نشوء نزعات تحررية وحدودية.

كان النظام الجديد له عواقب بعيدة المدى، حيث وضع السؤال الذى مدته قرن من الزمان، من الذى سوف يخلف العثمانيين؟ ولكنه أيضا أثار أسئلة جديدة: هل تقبل شعوب المنطقة نظام دولة قائم على الأفكار والمصالح والإدارة الأوروبية؟ وهل هم راغبون فى الخضوع للقوانين الأرضية الجديدة ؟ والإجابة هى أن القوى المحلية ذات النفوذ، الدينية والدنيوية، رفضت الاثنين معا. والواقع، أن غياب الشرعية وعدم الموافقة على قواعد اللعبة السياسية الجديدة، كان سمة أساسية لسياسات الشرق الأوسط منذ ذلك الحين.

وبالنسبة للقوميين العرب، كان النظام الجديد يعنى خيانة الوعود التى قدمها الحلفاء وقت الحرب، وكان يعنى الاحتلال العسكرى وتقسيم المنطقة إلى دوائر نفوذ واستغلال ثروتها الطبيعية. كما أن زرع ما اعتبره الكثيرون رأس جسر إمبريالى خطير – أى وطن قومى لليهود – فى فلسطين قد أشعل العداء تجاه صناع النظام الجديد.

بإيجاز، خلق نظام ما بعد الحرب الذى فرضته بريطانيا وحلفاؤها حزاما من الاهتياج وعدم الاستقرار يمتد من البحر المتوسط إلى الخليج الفارسى. فتدمير الإمبراطورية العثمانية لم يتبعه نظام جديد ولكن فوضى جديدة – أعراض ما بعد الدولة العثمانية. وعواقب ذلك بقيت حتى اليوم.

وعلى ذلك فإن تسوية سلام ما بعد الحرب العالمية الأولى ليست مجرد فصل فى التاريخ ولكنها خلفية ضرورية للسياسة المعاصرة. إنها تكمن عند جذور الصدامات السياسية التى لاتنتهى والنزاعات الإقليمية وكفاحات التحرر القومى والحروب بين الدول والتى أصبحت سمات شائعة فى سياسات الشرق الأوسط.

كما أنها تكمن فى قلب الصراعات الحالية بين العرب وإسرائيل ، وبين العرب والعرب وبين بعض العرب والغرب. وكما أشار الفيلد مارشال إيرل ويفيل، الذى عمل فى حملة فلسطين، كان «سلاما لإنهاء كل حالات السلام».

إن عنوان كتاب اليزابيث مونرو «زمن بريطانيا فى الشرق الأوسط» يلخص فترة ما بعد الحرب. لقد كانت حقبة من تلك الحقب النادرة فى تاريخ الشرق الأوسط، حيث لم تكن المنطقة ساحة للتنافس أو التعاون بين القوى العالمية ولكن ساحة للهيمنة المطلقة أو السيطرة اللامحدودة بواسطة إحدى هذه القوى. وقد أدى الانعزال الجزئى للشرق الأوسط عن الشئون العالمية بعد الحرب العالمية الأولى إلى تضخيم نطاق هذه الهيمنة. وربما تمتعت بريطانيا فقط بوهم الهيمنة. ولكن الهيمنة هى مصطلح نسبى وليس مطلقا، وكانت بريطانيا بلاجدال هى القوة الخارجية المهيمنة مقارنة بكل منافسيها.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها انهارت الإمبراطورية العثمانية كما انهارت الإمبراطورية النمساوية - المجرية. وكانت روسيا، منافس بريطانيا اللدود فى الصراع على الهيمنة الآسيوية، فى اللعبة التى أطلق عليها أحد المسئولين البريطانيين «اللعبة الكبرى»، بالكاد فى وضع لايسمح لها بالنظر إلى أبعد من حدودها الجنوبية فى أعقاب الثورة والحرب الأهلية. وكانت إيطاليا الفاشية منافسا لبريطانيا فى منطقة البحر المتوسط ولكنها لم تكن تمثل تهديدا مباشرا لها فى منطقة الشرق الأوسط.

وأصبح تهديد ألمانيا النازية خطيرا فقط بعد نشوب الحرب العالمية الثانية. وحتى ذلك الوقت، كانت فرنسا فقط هى الوحيدة بين القوى الأوروبية التى تشكل منافسا خطيرا للهيمنة البريطانية، ولكن

الحرب العالمية الأولى أضعفت فرنسا اقتصاديا وتسوية مابعد الحرب أدت إلى الحد من نفوذها الدبلوماسى فى سوريا ولبنان.

والولايات المتحدة، التى كانت لديها القدرة على تحدى الهيمنة البريطانية والتى كان يفضلها الشرق أوسطيون على كل من بريطانيا وفرنسا، اختارت العزلة. وقد رغبت بريطانيا فى أن تلعب أمريكا دورا أكثر فعالية، لكى تشارك فى مسئولية تعزيز تسوية ما بعد الحرب. وذات مرة أعلن رئيس وزراء بريطانيا أندرو بونار «أننا لانستطيع أن نعمل وحدنا كرجل شرطة للعالم»، ومع ذلك أحجم الرئيس وارين هاردنج عن مد يد العون. كما أنه لم يشارك وودرو ويلسون اهتمامه بأن شعوب الشرق الأوسط يجب أن تحكم بواسطة حكومات من اختيارها. وكان الهدف الأساسى لإدارته ومن جاء من بعده التأكد من حماية مصالح أمريكا الخاصة فى المنطقة الأنشطة التعليمية والخيرية للإرساليات البروتستانتية والعلاقات التجارية واستثمارات شركات البترول الأمريكية. فقد آمن الأمريكان بأن هذه المصالح يمكن حمايتها دون أى التزامات سياسية وعسكرية. وعلى المستوى الرسمى ظل الشرق الأوسط يمثل أهمية متدنية بالنسبة للولايات المتحدة حتى الأربعينيات.

وهنا يكمن الفرق الجوهرى بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. فقد كانت بريطانيا قوة استعمارية وكانت أطماعها الاستعمارية تقع عند قمة أولويات سياستها الخارجية.

أما الولايات المتحدة فكانت قوة عالمية ليست لها أطماع استعمارية، ولم تكن لها مصالح استراتيجية حيوية، ولا ممتلكات أو قوات عسكرية أو قواعد أو انتدابات أو عملاء فى المنطقة.

ومع ذلك، فقد كانت فترة الحرب ذات أبعاد حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة فى تعاملاتها مع كل من الشرق الأوسط وبريطانيا. فالعلاقات الأنجلو-أمريكية كانت علاقات حميمة على نحو مميز، وذلك لعدم وجود تعارض فى المصالح وبسبب إذعان مسئولى الخارجية الأمريكية لوجهات نظر نظرائهم البريطانيين، وكانت وزارة الخارجية الأمريكية تخصص موارد محدودة لتدريب خبراء الشئون العربية وسياسة انتقالات مسئوليها فى المنطقة. ونتيجة لذلك كان الدبلوماسيون الأمريكيون فى العواصم العربية يميلون إلى التعبير عن حياد وبراءة المجتمع الأمريكى، وكان البريطانيون أيضا محايدين ولكنهم لم يكونوا أبرياء. كانت أمريكا على نحو ما، تلميذ بريطانيا النجيب فى الشرق الأوسط، وكأن المسئولين الأمريكيين يعملون «صبيانا» لدى «الأسطوات» البريطانيين خبراء الشئون العربية استعدادا للجلوس فى مقاعدهم. وتصف إحدى الحكايات المرتبطة بتلك الفترة أحد المرشحين للعمل فى الخارجية الأمريكية عندما سئل عن أهم شىء فى العالم لديه فأجاب على الفور «الحب والعلاقات الأنجلو - أمريكية».

بكل تلك القوة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، حقيقية أو متخيلة، مارست بريطانيا تأثيرا بالغ العمق.

فأثناء تلك الفترة الحاسمة، لم يتطور الشكل السياسى والإقليمى للشرق الأوسط، على نحو طبيعى، تبعا لقوانينه الداخلية الخاصة، ولكنه كان إلى حد كبير تصميما بريطانيا، وضعته بريطانيا لكى يلائم احتياجاتها الاستعمارية، كانت أسوأ البقع التى تلطخ السجل البريطانى وتمثل مصدرا أساسيا طويل الأمد للنزاع والعنف تتمثل فى الانتداب على فلسطين. فبعد أن انفصلت عن الأردن فى عام ١٩٢٢، حكمت فلسطين بواسطة سلسلة من المفوضين البريطانيين، الذين حاولوا جميعا وأخفقوا

فى التوفيق بين الطموحات القومية المتعارضة لليهود والعرب.

فى عام ١٩٣٧ قامت لجنة ملكية برئاسة إيرل بيل بالتوصل إلى أن الانتداب هو شىء غير عملى. وكانت توصية الحكماء الإنجليز الستة أعضاء اللجنة قائمة على قاعدة جعلها الملك سليمان شهيرة: قسمة البلد بين المجتمعين المتحاربين.

وقد وافق اليهود على مبدأ التقسيم واستعدوا للتفاوض حول التفاصيل بينما رفض عرب فلسطين الفكرة وأعادوا تأكيدهم على المطالبة بكامل البلد.

فى هذه الفترة، أصبحت الدول العربية المجاورة منغمسة بشكل مباشر فى الصراع الفلسطينى. وكان عام ١٩٣٦ يمثل نقطة تحول حيث أصبحت فلسطين قضية كل العرب وظلت الدول العربية مرتبطة بتلك القضية منذ ذلك الحين. وارتباط الدول العربية بالقضية الفلسطينية لم يساعد فى التوصل إلى حل لها، ولكنه حث بريطانيا، التى كانت تزداد همومها بشأن تهديد ألمانيا النازية، على التحول إلى محاباة، عرب فلسطين. وتم نبذ مشروع التقسيم، وفى مايو ١٩٣٩، أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض، الذى جاء أقرب ما يكون إلى التبرؤ من وعد بلفور من خلال وضع قيود صارمة، على الهجرة اليهودية وشراء الأراضى وقبول مناداة العرب بحق تقرير المصير.

أدى تراجع التأييد البريطانى للزعماء اليهود والرفض المستمر لمزاعمهم القومية بواسطة العرب المحليين إلى سعيهم نحو التفاهم مع حكام الدول العربية المجاورة. وكان نجاحهم الوحيد العظيم هو ذلك الذى حققوه مع جارتهم فى الشرق.

ففى ١٧ نوفمبر ١٩٤٧، توصلت جولدا مائير إلى اتفاق سرى مع الملك عبدالله ملك الأردن يتلخص فى أنه بعد انسحاب بريطانيا، يتم

تقسيم فلسطين بين الوكالة اليهودية - تلك المنظمة الصهيونية الموكل إليها إقامة وطن قومى لليهود - والأردن.

ولكن فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، أصدرت الأمم المتحدة قرارا تاريخيا يقضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية.

وافق اليهود على قرار التقسيم، وعندما حانت النهاية المحتومة للانتداب البريطانى فى منتصف ليل ١٤ مايو ١٩٤٨، أعلنوا قيام دولتهم الخاصة: إسرائيل. رفضت الدول العربية قرار الأمم المتحدة وأرسلت جيوشها لقتال الدولة الوليدة.

وسرعان ما تحولت الحرب العربية - الإسرائيلية إلى اغتصاب للأرض. كان الرابحون هم الإسرائيليون، الذين قاموا بتوسيع حدودهم إلى ما وراء الحدود التى اقترحتها الأمم المتحدة، وعبدالله، الذى وضع يده على الضفة الغربية وقام فى وقت لاحق بضمها إلى الأردن. وكان الخاسرون هم الفلسطينيون، الذين أصبحوا بلا وطن منذ ذلك الحين.

كان عام ١٩٤٨ هو عام الذروة فى تاريخ الشرق الأوسط، لقد شهد الظهور المثير للدولة اليهودية بعد ألفى عام من التشتت والهزيمة المخزية للجيوش العربية على يد هذه الدولة. كان عام الانتصار اليهودى والمأساة الفلسطينية.

دخلت دولة إسرائيل إلى التاريخ من خلال بوابة الحرب ضد العرب. وكانت بالنسبة للإسرائيليين حرب حياة أو موت. لم يكن هناك شك فى قيام العرب بتدمير الدخلاء الإسرائيليين لو كانوا يمتلكون القوة لفعلوا ذلك، وهذا ماعزز القناعة الصهيونية، على نحو طبيعى بالنسبة للصقور وكريه بالنسبة للحمائم، بأن الدولة التى خلقت بالسيف يجب أن تعيش بالسيف.

وكما يشير الزعيم الصهيوني - الأمريكى المعتدل ناحوم جولدمان فى مذكراته، أن انتصار ١٩٤٨ العسكرى كان له تأثير سيكولوجى ملحوظ على إسرائيل:

«لقد بدا وكأنه يبين مزايا الفعل المباشر بالنسبة للتفاوض والعمل الدبلوماسى. كان هذا الانتصار حدثا رائعا مناقضا لقرون الذل والاضطهاد، والتكيف والحلول الوسط، حيث يبدو أنه يشير إلى الاتجاه الوحيد الذى يجب المضى فيه من الآن فصاعدا. وأصبحت سياسة إسرائيل فى صراعها مع العرب ألا تتحمل أى شىء وألاتتسامح فى أى هجوم، وأن تتجاوز عقدتها وأن تصنع التاريخ من خلال صنع الحقائق».

كان لحرب ١٩٤٨ بالمثل آثار سيكولوجية وسياسية عميقة على العرب، فقد أطلقوا عليها اسم النكبة أو الكارثة.

وبالنسبة للفلسطينيين مثلت حرب ١٩٤٨ أكثر الهزائم مأساوية فى معركتهم المطولة ضد إنشاء وطن قومى لليهود. وفى عام ١٩١٧، كان هناك حوالى ٩٦٠ ألف فلسطينى (مقارنة بـ ٨٥ ألف يهودى) يشكلون المجتمع الذى كان يسيطر تقريبا على كل فلسطين، وبحلول عام ١٩٤٨، أصبحوا أقلية عاجزة داخل دولة يهودية. وأصبح ما يقرب من ٧٠٠ ألف فلسطينى فى عداد اللاجئين. كما أن صدمة الهزيمة والتشتت والنفى أصبحت جزءا لايتجزأ من ذاكرتهم الجماعية.

فى أعقاب النكبة اجتاحت العالم العربى سلسلة من الانقلابات والثورات والاضطرابات السياسية. فالحكام والأنظمة التى عدت مسئولة عن الهزيمة لم تستطع البقاء. ففى سوريا، قام رئيس الأركان الكولونيل حسنى الزعيم بانقلاب فى مارس ١٩٤٩، مشكلا سابقة للتدخل العسكرى فى شئون الحكم. وفى يوليو ١٩٥١، تم اغتيال الملك عبدالله ملك الأردن بواسطة مواطن فلسطينى فى القدس، وفى يوليو ١٩٥٢ ، قامت مجموعة

من الضباط الأحرار - وهم ضباط وطنيون شباب ينتمون للجيش المصرى ويقودهم جمال عبدالناصر ، والذى خاض حرب فلسطين برتبة رائد - بالإطاحة بالنظام الملكى.

أدى ضياع فلسطين أيضا إلى تلوين المواقف العربية تجاه القوى الغربية، والكثير من العرب لايزالون ينظرون إلى إسرائيل كرأس جسر مزروع فى وسطهم بواسطة القوى الغربية لجعلهم دائمى الانقسام ومن أجل إحباط طموحاتهم القومية. وباعتبارها الدولة التى أصدرت وعد بلفور، فإن بريطانيا تتحمل وزر هذه الاتهامات على الرغم من زعمها مرارا وتكرارا أن مساندتها للدولة القومية اليهودية لايعنى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية.

والواقع، أن الشىء الذى لم تفعله بريطانيا مع غروب شمس حكمها عن فلسطين هو أنها لم تكن القابلة التى أخرجت الطفل المسمى إسرائيل من رحم الحياة. فبريطانيا قد تقبلت إنشاء إسرائيل كأمر لامفر منه، وإذا كان هناك ذنب ارتكبته بريطانيا، فهو مساعدة الملك عبدالله على إجهاض مشروع إنشاء الدولة الفلسطينية.

لعبت أمريكا دورا هامشيا فى ميلاد إسرائيل، فقد خشيت التأييد لمشروع الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم، ومع ذلك كانت أول دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الدولة الوليدة، وفى عام ١٩٤٨ قامت بمساعدة الإسرائيليين بشكل غير مباشر من خلال الإصرار على فرض حظر على دخول الأسلحة إلى فلسطين، كما أيد الرئيس ترومان مطالبة إسرائيل بالنقب، تلك المنطقة الصحراوية التى تقع فى الجنوب حيث تمت إقامة عدد من المستوطنات اليهودية، ولذلك يصر العرب على النظر لأمريكا على أنها راعى إسرائيل، وهذا الشعور هو مصدر العداء العميق والدائم وعدم الثقة.

فى كتابه الذى صدر فى عام ١٩٨٦ بعنوان «إنهم يقولون الأسد»، يشير السير أنطونى بارسونز، وهو أحد الدبلوماسيين البريطانيين الذين أمضوا جانبا كبيرا من عملهم الدبلوماسى فى العالم العربى، إلى مشكلة فلسطين على أنها الجانب الأكثر استمرارية والأكثر كراهية فى الميراث البريطانى فى الشرق الأوسط.

«أصبحت فلسطين النقطة المحورية للسياسات المحلية للدول العربية، وللعلاقات بين الدول الأعضاء فى الجامعة العربية، وللنشاط الدبلوماسى العربى مع العالم الخارجى .. ولمدة أربعين عاما تقريبا كانت قضية فلسطين مهيمنة على جدول أعمال الأمم المتحدة.. وأصبحت فلسطين من أكثر المشكلات العالمية انتشارا وإثارة للضجيج منذ الحرب العالمية الثانية. ومن الغريب التفكير فيها على أنها قد بدأت بخطاب من جملة واحدة قصيرة موجه من وزير الخارجية البريطانية إلى اللورد روتشيلد فى نوفمبر ١٩١٧».

بعد انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين وإقامة دولة إسرائيل، أصبح من الممكن اختزال السياسات العالمية للشرق الأوسط إلى ثلاثة أبعاد أساسية: الصراع العربى- الإسرائيلى والعلاقات العربية - العربية وتدخل القوى العظمى فى شئون المنطقة، ومشكلة فلسطين تكمن فى جوهر الصراع العربى - الإسرائيلى.

إن كلا من السياستين الإقليمية والعالمية تواصل الدوران، بدرجة ملحوظة، حول هذه المشكلة.

خلافة چون بول

بعد الحرب العالمية الثانية كان اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط مجرد اهتمام سطحى، وكانت ذات رغبة ضئيلة فى أن تحل محل بريطانيا كحارس للمنطقة قام بتعيين نفسه بنفسه. وقد عبر عضو مجلس النواب الأمريكى عن ولاية نيويورك إيمانويل سيلر عن الموقف الشعبى المضاد للإمبريالية كأفضل ما يكون حينما قال أن مشكلة بريطانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتمثل فى «أن الكثيرين يلعنون الشيوعية فى الداخل وكثيرين يلعنون الإمبريالية فى الخارج». وكان هناك اعتقاد واسع النطاق أن منح الدول العربية استقلالها يمكن أن يعد مساندة للاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة الناشئة. ودفعت نفس الأيديولوجية أمريكا إلى التعاطف مع الضباط الأحرار، بقيادة جمال عبدالناصر، الذين قاموا بثورة ١٩٥٢ ضد النظام القائم. ووجدت الولايات المتحدة فيهم قوة تقدمية سوف يؤدى قيامها بالإصلاح الاجتماعى والاقتصادى إلى المساعدة على كبح جماح الشيوعية فى الشرق الأوسط.

ومع بداية الحرب الباردة، أدت الحاجة الملحة إلى احتواء التوسع السوفيتى إلى تقلص الخلافات الأنجلو ـ أمريكية بشأن القومية العربية. وقامت بريطانيا باقتراح عدد من الخطط للدفاع عن الشرق الأوسط، والتى بلغت ذروتها فى عام ١٩٥٥ بإنشاء حلف بغداد، ذلك الحلف الإقليمى الذى ضم العراق وتركيا وإيران وباكستان، كما قامت الولايات المتحدة بتشجيع الحلف والمساهمة فى تمويله ولكنها لم تصبح عضوا فيه.

كان التهديد الإسرائيلى، بالنسبة للدول العربية، أكثر واقعية من التهديد السوفيتى بعد أن رفضت جميعها الانضمام للحلف، باستثناء العراق، وقد شجب ناصر الحلف باعتباره محاولة لاستمرار الهيمنة الغربية إلى الأبد. وأدى الرفض العربى إلى جعل جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى يركز على إقامة «إطار شمالى» من الدول المجاورة للاتحاد السوفيتى ـ تركيا وإيران وأفغانستان ـ كدرع أمام الزحف السوفيتى. وتزايد التوتر فى العلاقات الأمريكية ـ المصرية نتيجة وقوف مصر على الحياد فى الحرب الباردة. وعندما رفضت أمريكا طلب ناصر للحصول على السلاح، اتجه إلى الاتحاد السوفيتى، الأمر الذى أثمر إبرام صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا فى سبتمبر ١٩٥٥ . وأدى توريد السلاح، الذى اشتمل على طائرات ودبابات سوفيتية، إلى تمكين الاتحاد السوفيتى من القفز فوق الإطار الشمالى وتثبيت أقدامه فى قلب الشرق الأوسط.

تدهورت العلاقات بين مصر والغرب بدرجة كبيرة خاصة بعد أن قامت أمريكا بسحب عرضها الخاص بتمويل السد العالى، ذلك المشروع المصيرى للاقتصاد المصرى، الذى كان يعد بتوفير الطاقة الكهربية ورى مساحات واسعة من الأرض. وانتقم ناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، فى العيد الرابع للثورة المصرية، من خلال إعلان تأميم قناة السويس، التى

كانت ترمز إلى الهيمنة الاستعمارية. وعلى الرغم من عدم مشروعية ذلك، أقنعت هذه الخطوة رئيس الوزراء البريطانى أنطونى إيدن بأن بريطانيا وحلفاءها يجب عليهم الإطاحة بناصر بالقوة. لأن الكثير من صادرات البترول التى كانت تدخل بريطانيا تمر عبر القناة، وكان إيدن مصراً على ألا يسمح له «بأن يضع يده فوق رقبتنا» ولأن دوايت أيزنهاور كان مقتنعا بنفس القدر بأنه لايجب استخدام القوة، لجأ إيدن إلى المؤامرة الشهيرة مع الإسرائيليين والفرنسيين، ممهدا الطريق للهجوم الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦.

وعلى الرغم من أن كلا من هذه الدول الثلاث كانت لها دوافعها الخاصة، فإن الهدف الذى جمع بينها كان هو العمل على إسقاط ناصر. وخططت الدول الثلاث لقيام إسرائيل بغزو سيناء. وبعد ذلك طلبت فرنسا وبريطانيا أن تنسحب كل من مصر وإسرائيل إلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس. وحينما رفض ناصر، قامت فرنسا وبريطانيا بالهجوم على مصر.

كانت بريطانيا ترتكب جرمين فى نفس الوقت: جرم العدوان على مصر وجرم خداع حليفتها الكبرى، وكما عبر عن ذلك أحد المسئولين بالخارجية البريطانية، حينما قال «كان أمرا مسليا أن تكون متواجدا فى المنزل رقم ١٠ فى الليلة التى قمنا فيها بسحق التحالف الأنجلو - أمريكى».

وكان أيزنهاور مشتعل الغضب بسبب أن تحذيراته المتتالية من استخدام القوة قد ذهبت أدراج الرياح.

وبالتأكيد لم يلجأ إلى الكذب، كما توقع هارولد ماكميلان، وزير المالية البريطانى المنتمى للصقور. والواقع أن أيزنهاور كان يقود الدول المتكتلة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإجبار بريطانيا على وضع نهاية

للهجوم. ومن خلال ممارسة الضغوط على الجنيه الاسترلينى وتهديد بريطانيا بفرض عقوبات اقتصادية عليها، أفلح أيزنهاور فى إنهاء حرب إيدن على جناح السرعة وبعد ذلك بفترة قصيرة انتهى أيضا كرئيس للوزراء. وكما كتبت صحيفة الصنداى تايمز فى ١٦ يناير ١٩٧٧ «كان إيدن آخر رئيس وزراء بريطانى يؤمن بأن بريطانيا هى قوة عظمى وأول من يواجه أزمة أثبتت بما لايدع مجالا للشك أنها لم تكن كذلك».

كانت السويس نقطة فاصلة فى تداعى بريطانيا ليس فقط فى الشرق الأوسط ولكن أيضا على مستوى العالم. فقد كان هدف الحملة هو أن تثبت بريطانيا أيضا أنها لاتزال أسدا كاسرا، وأن أى قرد محلى تسول له نفسه العبث بذيلها لن يفلت من العقاب. ولكن كما وصف مسئول المخابرات المركزية الأمريكية شيسر إل. كوبر الأمر، تحولت السويس إلى «المرة الأخيرة التى يزأر فيها الأسد»، وفى الطريق إلى السويس، عمل الزعماء البريطانيون علي الجمع بين الشهرة (بصرف النظر عن القانون الدولى) والحماقة السياسية (التواطؤ مع الإسرائيليين)، وعدم الكفاءة (التنفيذ الفاشل للعمل العسكرى). كانت السويس حربا خاطئة فى توقيت خاطىء وموضوع خاطىء وضد العدو الخطأ. كان نشاط ناصر المضاد للإمبريالية يعبر عن حركة مستقبلية فى العالم العربى، وحاولت بريطانيا أن ترده على عقبيه وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن بريطانيا كان لزاما عليها أن تبذل محاولتها الأخيرة للحفاظ على عرشها الاستعمارى الآيل للسقوط، فإنها كان يمكن أن تنحنى مع الريح بشرف، كما فعلت حكومة حزب العمل مع الهند، بينما هبطت منزلة بريطانيا إلى الحضيض، صعد نجم ناصر إلى عنان السماء. وبدلا من الإطاحة به من الحكم، خرج كبطل للعالم العربى المستقل. فقد نظر العرب إلى قضية السويس على أنها محاولة لعودة الاستعمار، ويرجع الفضل لشجاعة وعزيمة الزعيم المصرى

فى انسحاب بريطانيا وهى تجر أذيال العار. ونتيجة لذلك، اهتزت الأنظمة الصديقة لبريطانيا بعنف وكذلك العلاقة الخاصة بين بريطانيا وأمريكا.

كانت السويس حدثا له عواقب عالمية، ونقطة تحول ليست فقط بالنسبة لبريطانيا ولكن لعالم ما بعد الحرب بشكل عام. لقد كانت الفرصة الأخيرة التى تحاول فيها القوى الأوروبية فرض مشيئتها على المنطقة بالقوة وفى أعقاب حرب السويس، أفسحت الحقبة الأوروبية فى التاريخ الطريق لحقبة القوى العظمى: فالمنافسة المحدودة بين بريطانيا وفرنسا قد استبدلت بمنافسة عالمية، وأيدولوجيات متصارعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

وأصبح الشرق الأوسط مسرحا آخر للحرب الباردة، خوفا من أن يحاول الاتحاد السوفيتى ملء الفراغ الذى خلفه رحيل بريطانيا وفرنسا عن المنطقة، أعلنت الولايات المتحدة، فى ٩ مارس ١٩٥٧، بيان أيزنهاور المشئوم. ونص البيان على التزام الولايات المتحدة بتقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية لأى دولة شرق أوسطية تهددها الشيوعية العالمية، مفترضة على نحو خاطىء أن القوى المحلية أيضا تنظر إلى سياسة الشرق الأوسط من منظور صراع القوى العظمى، والواقع، أن الدول العربية كانت أكثر انشغالا بصراعاتها الخاصة والصراع مع إسرائيل أكثر من انشغالها بالتهديد السوفيتى. وفى الشرق الأوسط، كما فى كوريا وأندونيسيا، كانت قوة النزعة القومية المتأصلة يمكن أن توقف المد الشيوعى. ولكن من خلال النظر إلى الأنظمة العربية المتطرفة على أنها مرتبطة بالشيوعية العالمية، أدى بيان أيزنهاور إلى دفعها إلى أحضان الاتحاد السوفيتى. على العكس، أضاف البيان سببا إضافيا للبلدان المهددة بواسطة هذه الأنظمة، وخاصة إسرائيل، لكى تقدم نفسها على أنها حليفة للغرب فى كفاحه ضد الشيوعية.

يمثل بيان أيزنهاور تلك النزعة التى أصبحت لعنة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: أى النظر إلى المنطقة من خلال المنظور المشوه الخاص بالحرب الباردة. كما ساهمت فى تحويل المنطقة إلى حلبة صراع للقوى العظمى وتحويل السياسة العالمية إلى لعبة عقيمة ينظر فيها إلى مكسب طرف ما على أنه خسارة للطرف الآخر فالصراعات الداخلية المتفاقمة فى المنطقة، والتى كانت فى حد ذاتها مريرة بما يكفى، أصبحت مع تدخل القوى الخارجية المتصارعة بلا هوادة مستعصية على الحل.

كانت الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٥٨ . بين اللبنانيين والقوميين العرب أول إشارة واضحة إلى النمط الجديد للسياسة العالمية فى حقبة القوى العظمى وصراع القطبين، وانتهت أزمة لبنان من خلال الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨، وقد نشأت الأزمة بسبب صراع محلى على السلطة بين العرب الراديكاليين والعرب المحافظين، ولم يشعلها الاتحاد السوفيتى. ومع ذلك، فمن وجهة نظر الأمريكيين شاهدوا فيها شبح الاتحاد السوفيتى. وفى العراق، قامت ثورة دموية يعضدها الجيش بالإطاحة بالنظام الملكى الموالى لبريطانيا. وبسبب اغتفاره لبريطانيا تآمرها مع إسرائيل ضد مصر حكم نظام بغداد على نفسه بالإعدام. فلم يكن الاتحاد السوفيتى هو الذى عجل بنهاية النظام العراقى واشتعال الثورة العراقية ولكنها الحماقة البريطانية.

أدت الثورة أيضا إلى المزيد من الإضعاف لمركز بريطانيا فى الشرق الأوسط. ففى المقام الأول، أدى ارتداد عراق الثورة عن حلف بغداد الذى ترعاه بريطانيا إلى جعله لا حول له ولا قوة. ثانيا، منذ أن كان تشرشل وزيرا للمستعمرات، والسياسة البريطانية تعتمد على عمودين أساسيين: النظام الهاشمى فى بغداد والنظام الهاشمى فى عمان بالأردن. وقد أدى تدمير الفرع العراقى من العائلة الهاشمية إلى جعل

الملك حسين ملك الأردن يرتجف على العرش. واستغاث طلبا للمساعدة، وسارعت بريطانيا إلى نجدته بإرسال قوات المظلات إلى الأردن لمنع تكرار أحداث بغداد، وعندما زال الخطر، عادت قوات المظلات إلى وطنها.

كانت الأزمة الثالثة هى تورط لبنان فى حرب أهلية، حيث قام كميل شمعون، رئيس لبنان المحاصر والموالى للغرب بالاستغاثة ببيان أيزنهاور على الرغم من عدم تعرضه لأى تهديد من الشيوعية العالمية. ونتيجة لذلك، هبطت قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) على شواطىء بيروت. وأدى ظهور مرشح اتفقت عليه جميع الأطراف إلى إنهاء الحرب الأهلية وانسحاب القوات الأمريكية. ومما يثير الدهشة أن التدخل العسكرى الأول لأمريكا فى الشرق الأوسط قد أدى إلى استبدال حكومة شمعون الموالية لأمريكا بشدة بحكومة محايدة يرأسها الجنرال فؤاد شهاب ومع ذلك واصلت إدارة أيزنهاور النظر إلى الأحداث التى تفجرت فى لبنان على أنها أزمة عالمية وليست محلية وفى الادعاء أنها حققت انتصارا ما فى صراع القوى ضد موسكو.

وعلى الرغم من الفشل الذريع فى السويس وخلافاتها السياسية مع الدول العربية فى الشمال، فقد ظلت بريطانيا محتفظة بمركزها شبه الاستعمارى شرق السويس لمدة عقد آخر، حتى أجبرتها الضغوط المالية على الانسحاب.

وعلى الرغم من طردها من مصر، ظلت بريطانيا لها شعبيتها بين حكام منطقة الخليج الذين كانوا يحتاجون إليها فى التعامل مع التفكك الداخلى وتسوية النزاعات المحلية وتفنيد الدعاوى الإقليمية للجيران الأقوياء، وكان دور بريطانيا شبه الاستعمارى يمثل مفارقة تاريخية فى عالم ترفع فيه رايات مناهضة الاستعمار والدعوة للتحرر وعدم الانحياز، ومع ذلك، لم يكن الحكام أنفسهم على استعداد للاعتماد على أنفسهم ولم

ومع ذلك، لم يكن الحكام أنفسهم على استعداد للاعتماد على أنفسهم ولم يكونوا متحمسين لخلع عباءة الحماية البريطانية مقابل الاستقلال وكانت بريطانيا من جانبها، تحتاج إلى الحفاظ على الوضع الراهن فى الخليج لضمان تدفق النفط الخام الرخيص وحماية استثمارات شركات النفط البريطانية التى كانت عوائدها ذات أهمية جوهرية لاقتصادها.

وأصبحت المخاطر المتضمنة فى الانسحاب البريطانى واضحة فى عام ١٩٦١، حينما منحت بريطانيا للكويت استقلالها. فنتيجة لذلك، قام النظام الجمهورى فى بغداد بقيادة الجنرال عبدالكريم قاسم بتجديد المطالبة العراقية طويلة الأمد بالكويت، الذى قام حاكمه بالسعى نحو الحماية البريطانية وحصل عليها. وبمساعدة الولايات المتحدة قامت بريطانيا على الفور بنقل ٦٠٠٠ جندى جوا ترقبا للغزو العراقى. وبعد مرور شهرين رحلت القوات البريطانية، واستبدلت بقوة عربية جماعية أرسلت بواسطة جامعة الدول العربية، تلك المنظمة التى أنشئت عام ١٩٤٥ لتعزيز التعاون بين الدول العربية فى الشرق الأوسط، ومكن التدخل العسكرى البريطانى والدعم القوى من الجامعة العربية الكويت من الحفاظ على استقلالها الوليد من الخطر العراقى.

واصل حزب العمل البريطانى الذى جاء إلى السلطة فى عام ١٩٦٤، سياسة بريطانيا التقليدية. واعتبر هارولد ويلسون ورفاقه بلدهم قوة عالمية، وكانوا ملتزمين بالحفاظ على التواجد العسكرى بمنطقة الخليج. ولكن صعوبة الوفاء بالتزاماتهم بدون قاعدة السويس وازدياد الضغوط داخل بريطانيا والأزمة المالية الطاحنة دفعها إلى الإعلان فى ١٩٦٨ بأن تواجدها العسكرى فى منطقة الخليج سوف ينتهى بحلول عام ١٩٧١، وفى وقت إصدار هذا التصريح، كان التواجد البريطانى يشتمل على حوالى ٦٠٠٠ جندى مشاة، وكذلك وحدات بحرية ووحدات مساندة جوية،

تتكلف حوالى ١٢ مليون جنيه استرلينى (حوالى ٢٩ مليون دولار بسعر ذلك الوقت) تلقى حكام منطقة الخليج الفارسى التصريح البريطانى برعب وعرضوا تحمل نفقات بريطانيا من خلال عوائد البترول المكدسة لديهم، ولكن وزير الدفاع البريطانى قابل الاقتراح بازدراء الذى يجعل من البريطانيين «مرتزقة لدى أشخاص يرغبون فى وجود القوات البريطانية حولهم»، واعتبرت حكومة العمال الاحتفاظ بتواجد عسكرى شرق السويس أمرا يفتقد الحكمة السياسية وأظهرت تراجعها عن الامبراطورية من خلال التقدم بطلب للانضمام إلى الجماعة الأوروبية.

بمجرد اتخاذ قرار الانسحاب، بقى سؤال يتمثل فى كيف يمكن وضع نهاية لاتفاقيات الحماية بين بريطانيا وحلفائها - والتى كان بعضها سارى المفعول لمدة قرن ونصف القرن - دون إحداث فوضى وعدم استقرار، وكان الانسحاب من منطقة تضخ ٣٢٪ من بترول العالم وتحتوى على ٥٨٪ من الاحتياطى العالمى أمرا يدعو إلي القلق. ولكن المسألة مرت بهدوء وبشكل ودى. وقام محمد رضا بهلوى شاه إيران، الذى طالب كثيرا بجزر البحرين الغنية بالبترول واعتبرها الإقليم الرابع عشر فى امبراطوريته، بالتخلى عن هذا الزعم وتولى بدلا من ذلك دور شرطى منطقة الخليج العربى وأدى تحوله من محاولة تغيير الأمر الواقع إلى مدافع عنه، إلى الفوز بالعرفان بالجميل من قبل القوى الغربية، كان الانسحاب البريطانى من منطقة الخليج الفارسى يرمز إلي نهاية حقبة بريطانيا حامية الحمى، وبالنسبة للمنطقة، نهاية مرحلة الاستقرار النسبى للهيمنة البريطانية، وكان ذلك يعنى أيضا نهاية نظام أمن عمل فى منطقة الخليج منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر. كما أن دور بريطانيا كمدير لأمن الخليج كان له ثلاثة جوانب: حماية المنطقة من أى اختراق من قبل أى قوى عظمى أخرى ومنع حدوث صراعات بين الدول العربية مثل

ذلك الذى حدث بين العراق والكويت، ومساعدة الحكام المحليين على مواجهة الانقلابات العسكرية والقلاقل. إن سر نجاح بريطانيا يكمن فى الاحتفاظ بوجود عسكرى محدود وضئيل، وقبل كل شىء، الحد من إمدادات السلاح. وهذا السر قد تم نسيانه فى حقبة ما بعد الاستعمار، حينما خلف العم سام جون بول كقوة غربية بارزة فى المنطقة وكمدير لأمن الخليج.

أمريكا بين العرب والإسرائيليين

إن إحدى السمات الأساسية الموروثة عن الهيمنة الأوروبية على الشرق الأوسط تتمثل فى الحدود التى تم فرضها بالقوة وبذلك أصبحت مصدرا للشقاق وعدم الاستقرار. وضمن تلك المشاكل الإقليمية المختلفة، نجد أن تلك التى بين العرب والإسرائيليين هى الأكثر شهرة ومرارة واستمرارا. فهناك ست حروب عربية ـ إسرائيلية تخللت تاريخ الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وهى : حرب فلسطين ١٩٤٨ وحرب السويس ١٩٥٦ وحرب الأيام الستة فى يونيو ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف ٦٩ – ١٩٧٠ وحرب عيد الغفران فى أكتوبر١٩٧٣ وحرب لبنان ١٩٨٢ .

بقيت أمريكا على الحياد فى حرب ١٩٤٨، وفى ١٩٥٧ أجبرت إسرائيل على إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر. ومع ذلك مع كل حرب تالية كانت أمريكا تصبح أعمق التزاما تجاه إسرائيل، مما أدى فى النهاية إلى التدخل العسكرى المباشر بعد اجتياح إسرائيل للبنان فى عام ١٩٨٢.

وأثناء حقبة هيمنة القوى العظمى، أصبح الشرق الأوسط إحدى أكثر المناطق تنازعا فى العالم. ولأنه يتصل بالحدود الجنوبية للاتحاد

السوفيتى، فقد كان بالغ الأهمية للأمن السوفيتى. وعلى الجانب الأمريكى، يأتى الشرق الأوسط فى المرتبة الثانية على قائمة الأولويات، بعد أوروبا. ومع إبرام صفقة الأسلحة التشيكية فى عام ١٩٥٥، التى كانت تخفى بحجاب رقيق حقيقة إمداد مصر بالأسلحة السوفيتية، وصلت الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط، وحتى نهايتها، ظلت المنطقة ساحة لتنافس القوى العظمى على النفوذ والمزايا الاستراتيجية والوصول لمنابع النفط، وأثناء تلك الفترة. كانت سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط امتدادا لاستراتيجيتها الخاصة بالحرب الباردة إلى حد بعيد.

إن إحدى الخصائص المميزة للقوة العظمى هى أن مظاهرها ونفوذها يكون عالميا وليس إقليميا، ولكن الولايات المتحدة كان لها أربع مصالح أساسية جعلت من منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية خاصة ومسئولية خاصة: الأولى، الاهتمام خلال الحرب الباردة باحتواء النفوذ والتوسع السوفيتى، الثانية والتى كانت ذات أهمية متزايدة منذ أزمة البترول فى ١٩٧٣، ١٩٧٤ والتى تتمثل فى الحاجة إلى وصول الغرب إلي احتياطي البترول الذى يمثل ثلثى البترول العالمى، الثالثة، كبح جماح التطرف العربى ومساندة الأنظمة المحافظة، الموالية للغرب فى المنطقة، وأخيرا وليس آخرا التزامها الطويل الأمد والعميق بأمن وسلامة إسرائيل.

وجد صناع السياسة الأمريكية أنه من الصعب صياغة سياسة معينة للشرق الأوسط تخدم كافة المصالح الأمريكية والواقع أن محاولة ابتكار هذه السياسة كان محاولة لتحويل الدائرة إلى مربع.. فبما أن المصالح الثلاثة الأولى لم تكن فقط متوافقة مع بعضها البعض ولكنها كانت تعزز بعضها البعض ، فإن ابتكار استراتيجية لتحقيق الثلاثة معا لم يكن صعباً، ولكن الالتزام تجاه إسرائيل لم يكن من الممكن دمجه على نحو ملائم داخل إطار عام والكثير من الجدال حول السياسة الأمريكية

كان يدور بشكل جوهرى حول كيفية ارتباط المصلحة الأمريكية الرابعة بالمصالح الثلاثة الأولى وكما أشار جيمى كارتر «تتمثل الحقيقة البسيطة فى أن إحدى أكثر العلاقات إعزازا وتعقيدا وإحباطا وتحديا واستعصاء على الفهم هى علاقة أمتنا بإسرائيل».

وهناك مدرستان من مدارس الفكر فيما يتصل بعلاقات أمريكا بالشرق الأوسط ظهرتا فى الستينيات: مدرسة العالمية ومدرسة الإقليمية، وكان الجدل.. يدور بين أولئك الذين ينظرون إلى المنطقة عبر منظار الحرب الباردة والصراع العالمى على النفوذ بين الشرق والغرب وأولئك الذين ينظرون إليها من خلال مشاكلها الخاصة: ودور أمريكا فى حلها، وقام أنصار العالمية أو الحرب الباردة بالتركيز على الاتحاد السوفيتى كمنافس استراتيجى وعلى العالم الثالث بعد رحيل الاستعمار باعتباره خلوا من القوى، وأن الاتحاد السوفيتى من المؤكد أن يحاول ملء هذا الفراغ. وعلى ذلك فإن هدفهم الملح هو أن يسبقوا الاتحاد السوفيتى وأعوانه فى ذلك. أما أصحاب الرؤية الإقليمية فقد ركزوا على الاتحاد السوفيتى بدرجة أقل من تركيزهم على المصادر المحلية للنزاع. وكان هدفهم كسب الأصدقاء وتعزيز الاستقرار من خلال مساعدة القوى المحلية على حل مشاكلها.

أما دولة إسرائيل فقد ظلت مصدرا جوهريا للخلاف المذهبى بين أنصار العالمية وأنصار الإقليمية. ومن الناحية العسكرية والسياسية والأخلاقية، رأى أنصار العالمية فى إسرائيل متراسا ضد الاختراق السوفيتى وحصنا للنظام الإقليمى، أما أنصار الإقليمية فقد رأوا فى إسرائيل عبئاً. فهى كما يقولون تفتح الباب للتدخل السوفيتى وتمنع أمريكا من إقامة علاقة إيجابية مع المجتمعات والأنظمة العربية.

تحول الجدل بين أنصار العالمية وأنصار الإقليمية إلى سياستين مختلفتين تماما تجاه الصراع العربى ـ الإسرائيلى: ودافع أنصار العالمية عما أطلق عليه سياسة «إسرائيل أولا»، بينما دافع أنصار الإقليمية عن نهج أكثر توازنا. وطبقا للمدافعين عن سياسة «إسرائيل أولا» فإن الصراع قد نشأ فى جوهره من عقد نفسية غريبة لدى العرب. فقد نظروا إلى العرب على أنهم فى غاية التخلف، كما أنهم يفيضون بالعدوان والكراهية التى تمنعهم من الرغبة فى التوصل إلى أى سلام دائم. وكانوا يشعرون أيضا بأن إسرائيل هى الحليف الوحيد لأمريكا الذى يتميز بالتقدم والذكاء: ويمكن الاعتماد عليه فى المنطقة. وفى ظل هذه الظروف كان أفضل ما تراهن عليه أمريكا هو المحافظة على تفوق إسرائيل على أعدائها من خلال إغداق المال والسلاح عليها بشكل مستمر وهذا يمكن أن يمكنها ليس فقط من التعامل مع ما يهدد أمنها ولكنه يمكنها أيضا من حماية المصالح الأمريكية من القوى الراديكالية والإسلامية.. وتلك التى يؤازرها السوفييت. والشكاوى العربية من انحياز أمريكا تجاه إسرائيل لم تكن لها أية عواقب عملية، كما قال أنصار العالمية، لأن العرب يحتاجون إلى أمريكا أكثر مما تحتاج أمريكا إليهم.

ويرد أنصار المنهج المتوازن بأن المساندة اللامحدودة لإسرائيل قد أجهضت المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط العربى والعالم الإسلامى. كما أنها دفعت النظم الراديكالية إلى الارتماء فى أحضان موسكو وولدت ضغطا عظيما على الأنظمة الموالية للغرب وساهمت فى تغذية الحركات الأصولية الإسلامية المتطرفة. كما أن احتلال إسرائيل للأراضى العربية ورفضها الاعتراف بالحقوق القومية للفلسطينيين. تبعا لوجهة النظر هذه، هو المشكلة الأساسية. ولذلك فإن أفضل الوسائل بالنسبة لأمريكا لتحقيق الاستقرار فى المنطقة، وكذلك حماية مصالحها

الخاصة تتمثل فى السعى نحو التوصل لتسوية عربية ـ إسرائيلية، وقبل كل شىء، حل مشكلة فلسطين.. كانت حرب الأيام الستة ١٩٦٧، التى تعرف أيضا باسم حرب يونيو، نقطة تحول بالنسبة لأمريكا، كما كانت بالنسبة لكل المشاركين فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى. ومنذ حرب ١٩٦٧ هيمنت مدرسة «إسرائيل ـ أولا» على السياسة الأمريكية. ولكن هذه المدرسة لم تستفد من مزايا الحجج التى قدمتها. فلقد لعبت السياسة المحلية دورا جوهريا فى إمالة كفة الميزان نحو مؤيدى إسرائيل، والسياسة المحلية تؤثر بالطبع على صناعة السياسة الخارجية فى كل البلدان، ولكن فى أمريكا على وجه الخصوص ينطبق ذلك بشكل صحيح على القضايا المتعلقة بإسرائيل.

والعلاقة الخاصة بين أمريكا وإسرائيل تعتمد على قاعدة من التآلف الثقافى والقيم المشتركة. فالكثير من الأمريكيين، من اليهود وغير اليهود، يعجبون بالروح الرائدة لإسرائيل وبإنجازاتها الاجتماعية والاقتصادية واستيطانها للأرض وشجاعتها ووسائلها الديمقراطية فى منطقة لا ترحب بالديمقراطية. وإسرائيل تصمد وتدافع عن نفسها باسم المبادىء التى ينادى بها الأمريكان بالفعل.

وهناك عامل أكثر قوة يكمن وراء المساندة الأمريكية يتمثل فى نفوذ لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية «إيباك»، التى تعرف باسم اللوبى اليهودى، وهو لوبى من أقوى اللوبيات فى السياسة الأمريكية. ومن المؤسسات المشتركة فى صياغة وتنفيذ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نجد أن الكونجرس هو المؤسسة الأكثر عرضة للتأثر بنفوذ إيباك، بينما وزارة الخارجية تعتبر المؤسسة الأقل عرضة لهذا التأثر. ولكن الرئيس الأمريكى يمسك كل الخيوط بيده، فهو يتحمل المسئولية المطلقة الخاصة بسياسة الشرق الأوسط ويفصل فى النزاعات التى تحدث بين الكونجرس

والوكالات الأخرى. وعلى ذلك يمكن فهم السياسة الأمريكية كأفضل ما يكون من خلال التعرف على أفكار ومواقف وميول رجال القمة، أى الرئيس ومستشارى البيت الأبيض.

كان الرئيس «ترومان» مؤيدا متقد الحماس لإسرائيل، حيث يرجع ذلك جزئيا إلى رؤيته الخاصة بالحرب الباردة، ولكنه يعود بدرجة كبيرة إلى اعتبارات سياسية محلية.

أما «أيزنهاور» فقد اعتبر إسرائيل عقبة على طريق السياسة العالمية الأمريكية لاحتواء الشيوعية وسياستها الإقليمية لتسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى. واتبع الرئيس «كنيدى» سياسة أكثر توازنا. فوافق على وجود إسرائيل كقوة إيجابية على نحو يتوافق مع المبادئ الأمريكية، ولكنه أيضا قام بتعزيز الروابط مع زعماء العالم العربى القوميين والراديكاليين، وخاصة الرئيس المصرى جمال عبدالناصر. وفى ظل قيادة «جونسون»، اتجهت أمريكا بدرجة أكبر إلى التحالف غير الرسمى مع إسرائيل والقوى المحافظة فى العالم العربى، والتباعد عن ناصر والقوميين.

كانت حرب الأيام الستة نتيجة لسياسة حافة الهاوية التى اتبعها ناصر، والتى تجاوزت الحافة. ولم تحقق إسرائيل فقط انتصارا عسكريا مذهلا، ولكنها أيضا انتزعت شبه جزيرة سيناء من مصر والضفة الغربية من الأردن ومرتفعات الجولان من سوريا «انظر الخريطة» ولاعتقاده بأن «أيزنهاور» قد ارتكب خطأ عندما جعل ناصر يفلت من قبضته أثناء أزمة السويس، أصر جونسون على أن الرئيس المصرى يجب أن يبدى التزاما نحو السلام قبل أن يقوم بممارسة أى ضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى التى تم احتلالها مؤخراً.

كما أنه قام أيضا بوضع خمسة مبادىء يجب أن يقوم عليها السلام.. وهى: الاعتراف بحق الحياة وتسوية مشكلة اللاجئين وحق

المرور البحرى والبرى والحد من سباق التسلح والاستقلال السياسى وسلامة أراضى كل الدول.

وعلى الرغم من مساندتها لإسرائيل، لم تتفق أمريكا مع التفسير الإسرائيلى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، الذى ظل أساسا لكل الجهود الدولية لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى. وتؤكد مقدمة القرار على «عدم مشروعية ضم الأراضى بالقوة والحاجة إلى العمل على إقرار العدل والسلام الدائم». وكان القرار يعنى من وجهة نظر إسرائيل إجراء مفاوضات مباشرة بين جميع الأطراف، الأمر الذى يؤدى إلى إبرام اتفاقيات سلام تصنع حدودا آمنة ومعترفاً بها. كما يؤدى ذلك إلى إعادة رسم خريطة المنطقة، أما التفسير الأمريكى فتضمن إجراء تعديلات طفيفة فى الحدود الغربية للضفة الغربية، والقيام بإجراءات معينة لنزع السلاح من سيناء ومرتفعات الجولان، ورؤية جديدة لوضع القدس، وليس الاحتفاظ بالأراضى العربية فى يد إسرائيل. وفشلت ثلاث سنوات من الجهود الدبلوماسية الدولية المكثفة فى التوفيق بين التفسيرات المتعارضة للقرار، وتأزم الوضع الإقليمى تدريجيا.

سادت الاستراتيجية العالمية سياسة الرئيس «نيكسون» ومستشاره للأمن القومى «هنرى كيسنجر» تجاه النزاع. وكان الهدف الذى يطمحان إليه كما كشف كيسنجر عن ذلك فى أحد أحاديثه الخاصة هو طرد السوفييت من الشرق الأوسط. وقد احتلت إسرائيل مكانة خاصة فى مذهب نيكسون ١٩٦٩ الذى كان يهدف إلى حماية المصالح الأمريكية فى العالم الثالث ليس من خلال استخدام القوات الأمريكية كما حدث فى فيتنام، ولكن من خلال مساندة الحلفاء المحليين. وعلى نحو يتفق مع ذلك الخط، قدمت أمريكا الدعم الدبلوماسى لإسرائيل والمساعدة الاقتصادية والسلاح بنطاق دائم التصاعد.

ساهمت البراعة العسكرية الفائقة التى أظهرتها إسرائيل فى حرب الأيام الستة فى تحويل العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية غير المتكافئة إلى شراكة استراتيجية. وكانت قدرة إسرائيل على استخدام القوة على هذا النحو الساحق والحاسم تشكل تناقضا حادا مع عجز القوات الأمريكية فى فيتنام. وأدى وجود هذا الوكيل النشط فى الشرق الأوسط إلى إغراء نيكسون وكيسنجر على افتراض وجود مخاطر عسكرية مصاحبة للتدخل السوفيتى.

وفى عام ١٩٦٩، وبسبب إحباطه من الجمود الموجود على الساحة الدبلوماسية، بدأ ناصر حرب الاستنزاف، والتى كانت عبارة عن سلسلة من معارك المدفعية عبر قناة السويس تهدف إلى طرد إسرائيل من سيناء: وفى يناير ١٩٧٠، فى ذروة حرب الاستنزاف قررت إسرائيل تصعيد الأمور. وأدت التقارير القادمة من السفير إسحاق رابين بخصوص المناقشات الخاصة الدائرة مع نيكسون وكيسنجر إلى إقناع مجلس الوزراء الإسرائيلى بالبدء فى قصف مصر.. بهدف الإطاحة بناصر. بدلا من ذلك، أدت الغارات إلى إشاعة نوع من التحدى العسكرى فى مصر وأدت إلى تدخل السوفييت الذين كان من الصعب أن يرحب بهم الأمريكان.

وفى سبتمبر ١٩٧٠، قامت إسرائيل بردع التدخل السورى إلى جانب حرب العصابات التى كانت تقوم بها المنظمات الفلسطينية ضد الملك حسين ملك الأردن. وهذه الأزمة المحلية، التى فشل فيها نيكسون وكيسنجر فى الحيلولة دون التحدى الذى يدعمه السوفييت للملك الموالى لأمريكا، إلى تغير التوجه الأساسى للسياسة الأمريكية. كان ذلك يمثل إخفاقا كلاسيكيا لأنصار العالمية، الذين ينتابهم هاجس التهديد السوفيتى، فى استيعاب الديناميكيات السياسية للمنطقة. وتوصل

نيكسون وكيسنجر إلى أن الشراكة الأمريكية ـ الإسرائيلية هى السبيل لمكافحة النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط والحفاظ على الاستقرار الإقليمى. واتجهت السياسة الأمريكية منذ ذلك الوقت فصاعدا إلى الحفاظ على الوضع الإقليمى الراهن. وأصبحت الجهود الدولية التى تهدف إلى تسوية الخلافات العربية ـ الإسرائيلية مجرد جهود ثانوية. كما نظرت أمريكا إلى التوازن العسكرى، أو بالأحرى التفوق الإسرائيلى، على أنه مفتاح الاستقرار والسلام الدائم تبعا للمعايير الإسرائيلية.

توفى «ناصر» فى سبتمبر ١٩٧٠، بعد أن استنزفته جهود الوساطة التى قام بها بين الملك حسين والفصائل الفلسطينية المشتبكة معه فى حرب عصابات. وخلفه أنور السادات الذى تحول على الفور من سياسة المواجهة العسكرية مع إسرائيل إلى سياسة قائمة على التفاوض. وفى فبراير ١٩٧١، أرسل «جونار يارنج» وسيط الأمم المتحدة إلى كل من مصر وإسرائيل بمذكرة استطلاع للرأى كمحاولة لكسر الجمود بشأن القرار ٢٤٢. وقد قدم السادات كل الالتزامات التى طلبها يارنج، بينما أعلنت إسرائيل على نحو صريح أنها لن تعود إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

قام السادات بعد ذلك بمبادرته الدبلوماسية الخاصة. واقترح على إسرائيل تسوية مؤقتة قائمة على انسحاب إسرائيلى محدود من سيناء وإعادة فتح قناة السويس. وقامت «جولدا مائير» التى صاغت سياسة جمود خاصة بها أكثر من أى زعيم إسرائيلى آخر، برفض مقترحات السادات. وأدان نيكسون وكيسنجر التعنت الدبلوماسى الإسرائيلى وبذلك أصبحوا شركاء فى عرقلة مفاوضات السلام. وكانت السياسة الإسرائيلية ـ الأمريكية المشتركة تتلخص فى جعل السادات يستنفد كل جهوده، وبالتالى تتضاءل خياراته ولا يصبح أمامه فى النهاية سوى استجداء السلام تبعا للشروط الإسرائيلية. ولكنه بدلا من ذلك اختار القتال. وفى

يوم عيد الغفران ٦أكتوبر ١٩٧٣، شنت مصر وسوريا هجوما مباغتا على إسرائيل. وأدى هذا الهجوم إلى كسر الجمود الدبلوماسى وحث القوى العظمى على التدخل.

إن إلقاء اللوم على الاتحاد السوفيتى فى إجهاض التوصل إلى أية تسوية للصراع العربى - الإسرائيلى فى فترة السنوات الستة الفاصلة بين حرب الأيام الستة وحرب عيد الغفران هو من قبيل قلب الحقائق، وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى كان حليفا للأنظمة الراديكالية العربية، فإنه لم ينكر أبدا على إسرائيل حقها فى الوجود وقام فى الواقع بتأييد وجود إسرائيل داخل حدود ما قبل ١٩٦٧. ومثل أمريكا، اعتبر الاتحاد السوفيتى القرار ٢٤٢ ينطوى على انسحاب إسرائيل إلى الحدود السابقة فقط مع بعض التعديلات الطفيفة. ولكن على نحو يختلف عن أمريكا، كان الاتحاد السوفيتى يقيد إلى حد كبير إمداد حلفائه فى المنطقة بالأسلحة. والواقع أن رفض السوفييت منح مصر خيارا عسكريا ضد إسرائيل. أدى إلى قيام السادات بطرد الخبراء السوفييت فى عام ١٩٧٢. وكل الدلائل المتوافرة تشير إلى أنه بعد تولى السادات السلطة كانت هناك فرصة سانحة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وهذه الفرصة قد فقدت ليس بسبب الموقف السوفيتى ولكن نتيجة للتعنت الإسرائيلى الذى كانت تسانده الاستراتيجيات العالمية فى البيت الأبيض.

نسفت حرب عيد الغفران الافتراضين الجوهريين المتضمنين فى سياسة نيكسون - كيسنجر إن إسرائيل القوية سوف تردع العرب عن دخول الحرب، وأن الأمر الإقليمى الراهن يمكن الحفاظ عليه إلى الأبد لصالح إسرائيل وأثناء دوران رحى الحرب، بدأ كيسنجر سياسة احتوت لأول مرة على معطيات عربية هامة. فقد ألزمت أمريكا بانتهاج نهج

أكثر توازنا واتباع سياسة الخطوة ـ خطوة. وكانت الخطوة الأولى هى اتفاقيات فك الاشتباك بين إسرائيل ومصر وبعد ذلك بين إسرائيل وسوريا والتى كان كيسنجر يلعب فيها دور الوسيط عام ١٩٧٤، وقسمت الاتفاقيات الأولى المنطقة بين قناة السويس وممرى متلا والجدى فى سيناء إلى منطقتين واحدة مصرية والأخرى إسرائيلية تفصل بينهما منطقة محايدة تابعة للأمم المتحدة. أما الأخيرة فإنها قد طالبت بانسحاب إسرائيلى من الأراضى السورية شرق مرتفعات الجولان وإقامة منطقة عازلة ثانية.

كانت الخطوة التالية تتمثل فى إبرام اتفاقية فك الاشتباك الثانية أو «سيناء ٢» واتفاقية عام ١٩٧٥ قد جعلت من أمريكا ضامناً لها وألزمت إسرائيل بالانسحاب من ممرى متلا والجدى: والتخلى عن حقول البترول فى سيناء ومقابل تعاون إسرائيل، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم المساعدة العسكرية والبترول والمساعدة الاقتصادية.. واعتبر بعض المراقبين أن التعهدات الأمريكية تفوق إلى حد كبير التضحيات الإسرائيلية. وقد زعم «جورج بول» وهو أحد مساعدى وزارة الخارجية الأمريكية فى إدارتى كيندى وجونسون والمدافع الرائد عن النهج الإقليمى فى السياسة الأمريكية، أن اتفاقية «سيناء ٢» توازى صفقة عقارات ضخمة قامت الولايات المتحدة بموجبها بشراء شريحة من صحراء سيناء من إسرائيل مقابل ثمن مالى وسياسى باهظ.. وبعد ذلك دفعت لمصر من أجل قبولها.

وفى ظل زعامة السادات، تحولت مصر من المعسكر السوفيتى إلى المعسكر الأمريكى. فقد اعتبر السادات أمريكا القوة الوحيدة القادرة على الحصول على تنازلات إقليمية من الإسرائيليين، وأعلن ذات مرة أن أمريكا تمسك بتسعة وتسعين بالمائة من أوراق لعبة الشرق الأوسط، وفى

نوفمبر ١٩٧٧، قام السادات بزيارته المفاجئة إلى القدس، وفى ذلك الوقت كان جيمى كارتر الرئيس الديمقراطى الأمريكى فى الحكم. كما أن حزب العمل الإسرائيلى المعتدل، الذى كان يحكم إسرائيل منذ ١٩٤٨، قد فقد السلطة لصالح حزب الليكود اليمينى برئاسة مناحم بيجن، وكانت السياسة الخارجية لحزب العمل تقودها فى الأساس الاعتبارات الأمنية.. بينما كانت الأيديولوجية هى جوهر سياسة الليكود وبينما أنكر حزب العمل على الفلسطينيين أية حقوق قومية وفضل بدلا من ذلك التوصل إلى تسوية مع الأردن خاصة بالضفة الغربية، فإن حزب الليكود نظر إلى الأردن باعتبارها دولة فلسطينية وإلى الضفة الغربية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من إسرائيل: ولذلك كانت إعادة سيناء إلى مصر مقابل السلام ورفض الانسحاب من الضفة الغربية أمرا يتفق تماما مع أيديولوجية الليكود.

كان انتخاب كارتر يبشر بانتهاج نهج جديد فى الصراع العربى - الإسرائيلى، يتمثل فى التحول من العالمية التى ميزت حقبة نيكسون - كيسنجر إلى الإقليمية التى يدافع عنها جورج بول واتفق كارتر ومستشاروه مع بول بشأن الحاجة إلى الانتقال من سياسة الخطوة خطوة إلى تسوية شاملة للنزاع العربى: تشتمل على حل القضية الفلسطينية، وقد بدأوا العمل على عقد مؤتمر سلام بجنيف يشارك فيه الاتحاد السوفيتى وكل أطراف النزاع . ولكن بعد إعلان السادات عن عزمه زيارة القدس حيث يقوم بإلقاء خطاب فى الكنيست الإسرائيلى . لم يكن أمام كارتر سوى نبذ خطة جنيف لصالح اتفاقية سلام مصرية - إسرائيلية.

وفى سبتمبر ١٩٧٨، وجه كارتر الدعوة للسادات وبيجن - «الصاروخان غير الموجهين» كما وصفهما أحد مسئولى وزارة الخارجية الأمريكية - للاجتماع فى المنتجع الرئاسى فى كامب ديفيد، وبعد ثلاثين

يوما من تبادل الأفكار والمفاوضات العاصفة، خرج الزعماء الثلاثة من عزلتهم لتوقيع اتفاقين:

«إطار عام لسلام فى الشرق الأوسط» والذى يتعامل مع القضية الفلسطينية، و«إطار عام للسلام بين إسرائيل ومصر».

وكانت الاتفاقية الثانية عبارة عن تطبيق مباشر لمبدأ «الأرض مقابل السلام». ونصت على إعادة سيناء إلى السيادة المصرية وتطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصر.

ومع ذلك، كانت محاولة التعامل مع المشكلة الفلسطينية هى أى شىء إلا العمل المباشر: فقد نص الاتفاق على وجود فترة انتقالية مدتها خمس سنوات بعد انتخاب سلطة حكم ذاتى و«استقلال كامل» لسكان الضفة الغربية وغزة: وتقرر أن تعقد مفاوضات الوضع النهائى للأراضى المحتلة قبل انتهاء المرحلة الانتقالية، على الرغم من عدم وضوح مسألة من يقوم بتمثيل الفلسطينيين. وأدى عدم وجود ارتباط راسخ بين الاتفاقيتين إلى إثارة شكوك العرب فى أن هدف بيجن هو إبرام اتفاقية سلام منفصل مع مصر، وأن اقتراح الاستقلال الكامل هو مجرد قناع يخفى رغبته فى الاحتفاظ بالضفة الغربية وغزة، حيث إن اقتراح الاستقلال ينطبق فقط على الناس وليس على الأرض، وقد شجع ذلك «إيجال آلون» زعيم حزب العمل على القول بأنه فى لوحات مارك كيجال فقط يطير الناس فى الهواء متحررين من قوانين الجاذبية الأرضية.

كانت أولويات السادات وبيجن فى كامب ديفيد مختلفة عن بعضها البعض. «فلم يكن السادات مهتما بشكل خاص باللغة التفصيلية للإطار العام للسلام» كما أشار كارتر، «وباستثناء التسوية، لم يكن بيجن مهتما بدرجة كبيرة بتفاصيل اتفاقية سيناء».

استقال وزير خارجية مصر، إبراهيم كامل، إيمانا منه بأن السادات قد قدم تنازلات أساسية فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة: وأدى إلى عزل مصر عن بقية العالم العربى. كما شعر الأردنيون والفلسطينيون أيضا بأن السادات قد خانهم ووجدوا أن اتفاقية الإطار العام غير مقبولة، كما رفض الفلسطينيون اقتراح الاستقلال ورأوا فيه قناعا يخفى الضم الإسرائيلى للأراضى المحتلة بموافقة ضمنية من مصر وأمريكا: لقد اعتبروا الاقتراح ليس أكثر من مجرد تصريح إسرائيلى «بجمع القمامة وإبادة البعوض».

وكما توقع نقاد السادات، مضت مصر فى طريقها الخاص. وفى ٢٦ مارس ١٩٧٩، تم توقيع اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل فى واشنطن، وضعت نهاية لواحد وثلاثين عاما من الحرب. ومقابل إعادة سيناء حصلت إسرائيل على تعهد أمريكى بتوفير أو استكمال احتياجات إسرائيل البترولية وإعادة إنشاء المطارات التى نقلت من شبه جزيرة سيناء، كما تم أيضا توقيع مذكرة تفاهم تؤكد على المساندة الأمريكية فى حالة حدوث أى انتهاك والالتزام المستمر بتوفير الاحتياجات العسكرية والاقتصادية.

وفى اتفاقية الإطار العام، قدمت إسرائيل ما بدا أنه تنازلات مهمة. فقد اعترفت على وجه الخصوص بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى على الرغم من أنها استمرت فى إنكار أى حق فى تقرير المصير للشعب الفلسطينى. كما وافقت أيضا على أن المشكلة الفلسطينية يجب أن تحل «من كافة جوانبها». ولكن على نحو تدريجى، تحول كارتر إلى سياسة الهدف منها إبرام معاهدة مصرية ـ إسرائيلية على حساب تحقيق أى تقدم نحو هدفه المعلن والخاص بالوطن الفلسطينى. وعلى الرغم من انتقاده لمنهج الخطوة خطوة الخاص بـ«كيسنجر»، وصل كارتر باتفاقية

سيناء الثانية إلى نهايتها المنطقية: ألا وهى إزالة المستوطنات الإسرائيلية وإعادة سيناء إلى مصر.

رحب الشعب الأمريكى باتفاقيات «كامب ديفيد» باعتبارها انتصارا لدبلوماسية كارتر، التى ابتعدت عن سياسة أمريكا التقليدية وأدت إلى تحقيق طفرة على الجبهة العربية - الإسرائيلية. وسماح تلك الصيغة لإسرائيل بأن تواصل ضمها الحثيث لباقى الأراضى المحتلة، أو أن تغزو لبنان لم يتضح على الفور. وما بدا للوهلة الأولى على أنه انتصار دبلوماسى أثبت أنه قصير العمر وقصير النظر.

ونظر كارتر إلى اتفاقيات كامب ديفيد على أنها خطوة أولى فى عملية يمكن أن تؤدى إلى سلام شامل بين إسرائيل وكل جيرانها، ولكن بالنسبة لمناحم بيجن، الذى وصفه كارتر ذات مرة بأنه «مريض نفسى»، لم يكن السلام مع مصر خطوة أولى ولكنه كان نهاية الطريق. فكان بيجن مقتنعا بأنه مقابل التخلى عن سيناء حصل لإسرائيل على حق الاحتفاظ بالضفة الغربية وغزة. وكان كارتر مقتنعا بنفس القدر بأن إسرائيل عليها أن تعود إلى حدود ١٩٦٧ على كل الجبهات بسبب أن الدول العربية المجاورة مستعدة للسلام، والفلسطينيون لديهم الحق في أن يكون لهم وطن، و«إسرائيل الكبرى» التى هى إسرائيل التوسعية سوف تؤدى إلى عدم استقرار دائم فى الشرق الأوسط، بإيجاز يمكن أن تحصل إسرائيل على الأرض أو تحصل على السلام، ولكن ليس على كليهما، ومن وجهة نظر الكثير من العرب، أن عجز كارتر عن إقناع بيجن بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى قد أدى إلى المزيد من عدم الثقة فى اتفاقيات كامب ديفيد وزيادة عزلة مصر عن باقى العالم العربى وتقويض مصداقية أمريكا كوسيط أمين بين العرب والإسرائيليين.

وعندما جاء رونالد ريجان إلى البيت الأبيض فى عام ١٩٨٠ قام على الفور بالحط من شأن المشكلة الفلسطينية وشدد على محور القوتين العظميين فى الشرق والغرب فى كل الصراعات الدولية وتبنى سياسة شرق أوسطية جديدة قائمة على أربعة افتراضات.. أولا:إن التهديد الذى تواجهه الدول المنتجة للبترول فى الخليج يمثل المشكلة المحورية التى تواجه أمريكا. ثانيا:إن الصراع العربى - الإسرائيلى أصبح أقل حدة وأقل أهمية ولذلك يمكن أن يظل على الهامش. ثالثا: إن الصراع العربى - الإسرائيلى وصراع الخليج الفارسى منفصلان عن بعضهما البعض، حيث إن كلا منهما له ديناميكياته وقوانينه الخاصة، مما يجعل من الممكن على نحو آمن إغفال أحدهما والتركيز على الآخر. رابعا: إن الشرق الأوسط يحتاج فوق كل شىء إلى الحماية من التهديد السوفيتى: وكانت هذه الافتراضات مثيرة للاهتمام ومتماسكة، وفى نفس الوقت بعيدة كل البعد عن الحقائق السياسية للمنطقة، وكان الهدف العام منها يتلخص فى أن أمريكا يجب أن تحشد حلفاءها عربا وإسرائيليين فى إطار دفاعى لوقف الزحف السوفيتى وحماية الدول المنتجة للبترول فى الخليج وضمان وصول البترول إلى الغرب، وكانت هذه سياسة «الإجماع الاستراتيجى» التى تم السعى إلى تحقيقها بشكل ملح فى الأيام الأولى لإدارة ريجان، وخاصة بواسطة ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكى.

ولكن سرعان ما أرغمت الأحداث الإدارة الأمريكية وخاصة غزو إسرائيل فى يونيو ١٩٨٢ للبنان، على الاعتراف بأن كل صراعات الشرق الأوسط هى صراعات مهمة، وأنها مرتبطة ببعضها البعض، وأن الشكل المعقد للسياسة الدولية فى المنطقة لا يمكن اختزاله إلى قضية بسيطة للشرق والغرب.

وقامت إدارة ريجان بمساندة الغزو، وكان يجب عليها أن تلوم نفسها وإسرائيل على الانتكاسات والكوارث التى وقعت فى أعقاب الغزو.

ومن أجل الحصول على دعم أمريكى لمشروعه الخاص بإنشاء «نظام سياسى جديد» فى لبنان، أكد إرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى أن النظام الجديد سوف يضعف القوى الموالية للسوفييت فى الشرق الأوسط: أى سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأدت وجهات نظر ألكسندر هيج المعادية للسوفييت بقوة ونزعته للنظر إلى قضايا الشرق الأوسط من منظور عالمى وتصوره لإسرائيل كحليف استراتيجى قوى، ويعتمد عليه فى تسهيل مهمة شارون. وخلال اجتماعهما فى منتصف مايو ١٩٨٢ أشار هيج إلى أن الولايات المتحدة لن تعارض القيام بعملية عسكرية إسرائيلية محدودة فى لبنان، على شرط أن يكون لها ما يبررها واعتبر شارون ذلك بمثابة ضوء أخضر له لبدء العملية، وقام بالهجوم من أجل تدمير قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات التى يدعمها السوريون فى لبنان.

كان المنهج الأمريكى المنطوى على مخاطرة مرتفعة فى تعامله مع الأزمة اللبنانية بالغ التناقض مع الموقف السوفيتى البالغ الحذر، فبينما قدمت أمريكا لإسرائيل «شيك على بياض».. قصر الاتحاد السوفيتى التزامه على الدفاع عن سوريا، محجما عن التدخل إلى جانب القوات السورية فى لبنان، وبينما قامت أمريكا بنشر قواتها فى بيروت والتى أطلقت عليها اسم (قوة حفظ السلام) ووضعت أسطولها البحرى بالقرب من الشواطىء اللبنانية نأى السوفييت بأنفسهم عن التدخل العسكرى المباشر. كما تجاهلت أمريكا على نحو تام مخاطر التدخل العسكرى فى لبنان والمعارضة العنيفة التى من المرجح أن يولدها من جانب مختلف الجماعات، والتى تملك كل منها الميليشيا العسكرية الخاصة بها، وقامت جماعتان من الجماعات الراديكالية وهما الشيعة والدروز بالتعامل مع القوة المسماة «قوة حفظ السلام» على أنها مثل أى ميليشيا محلية أخرى ،وفجرت مركز القيادة الأمريكى، مما أدى إلى مقتل ٢٤١ جندياً من مشاة

البحرية الأمريكية.. وكان ذلك ثمنا باهظا وغير ضرورى لتجاهل طبيعة الأسباب السياسية والدينية والعرقية للصراع ورؤية الشبح السوفيتى وراء كل شجرة لبنانية، علاوة على ذلك بمجرد استيعاب إدارة ريجان لثمن التدخل لصالح «الموارنة» وهى طائفة مسيحية ذات علاقات سرية بإسرائيل، قامت على الفور بإيقاف نزيف خسائرها وسحب قواتها من لبنان، وأدى قرار ريجان إلى توجيه لطمة قاسية للكبرياء الأمريكى فى العالم العربى وإتاحة الفرصة للسوفييت لتحقيق نفوذ إقليمى أكبر.

أثبتت الحرب فى لبنان أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تضع النزاع العربى -الإسرائيلى على الهامش وتأمن عواقب ذلك، وكانت إحدى النتائج المتأخرة لإدراك ذلك متمثلة فى مبادرة السلام التى قدمها ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ والتى نادى فيها بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان وإقامة حكم ذاتى لفلسطينيى الضفة الغربية مرتبطا بالأردن، ولكن حكومة بيجن كما هو متوقع وعلى نحو مشدد رفضت اقتراح ريجان، وكان هدف إسرائيل الأساسى من غزو لبنان هو تدمير منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إضعاف القومية الفلسطينية على نحو يؤدى إلى امتصاص الضفة الغربية داخل إسرائيل الكبرى. وبعد تقديم ريجان لاقتراحه استغلت إسرائيل الأزمة المستمرة فى لبنان من أجل عرقلة المفاوضات التى ترعاها أمريكا حول مستقبل الضفة الغربية.

ومن أجل تسوية الصراع اللبنانى قام خليفة هيج «جورج شولتز» بالتفاوض حول اتفاقية مايو ١٩٨٣ التى أعطت لإسرائيل الحق فى البقاء فى لبنان حتى يقوم السوريون بالانسحاب، ولكنها أغفلت تماما المصالح السورية فى لبنان. وعندما شجبت سوريا الاتفاقية وتبنت محاولات الإطاحة بالرئيس المارونى للبنان «أمين الجميل» أدرك شولتز أن سوريا هى صانع المتاعب الأول فى المنطقة. ومع ذلك كانت إدارة ريجان منقسمة

على نفسها بدرجة تشبه الشقاق الحادث فى الشرق الأوسط، وقد دافع شولتز وزيرالخارجية الأمريكى عن استخدام القوة لإجبار سوريا، على الموافقة على الاتفاقية، بينما أوضح كاسبر واينبرجر وزير الدفاع الأمريكى مزايا الدبلوماسية.. وأفاد شولتز أن سوريا سوف توافق فقط إذا ما أصبح واضحا أن أمريكا وإسرائيل يقفان معا.. بمعنى آخر اعتبر إسرائيل حليفا استراتيجيا، واعتبرت مدرسة الفكر التى يقودها «واينبرجر» إسرائيل مجرد عقبة على الطريق. وتبعا لواينبرجر فإن حسن نوايا المعتدلين العرب تمثل أمرا جوهريا لحماية المصالح الأمريكية فى الخليج، وعلى الأخص وصولها لمنابع البترول، وأن الروابط العسكرية والاقتصادية الوثيقة مع إسرائيل سوف تعرض ذلك للخطر.

كان رونالد ريجان نصير الحرب الباردة يمارس سلطات حكمه من خلال المدرسة الأولى للفكر، وقد عكس التوجيه الخاص بالأمن القومى الذى وقعه ريجان فى أكتوبر ١٩٨٣ قناعة شولتز بأن على الولايات المتحدة أن تعيد التأكيد على علاقتها بإسرائيل من أجل تعزيز مصالحها الأمنية فى الشرق الأوسط.

أدى التعاون الوثيق بين أمريكا وإسرائيل وفى نفس الوقت اتباع سياسة مشتركة تتمثل فى التشدد تجاه سوريا إلى نتائج عكس ما هو متوقع تماما، فوجهة النظر الأمريكية التى تقول بأن الجبهة السوفيتية - السورية - الفلسطينية - الدرزية - الشيعية لا يمكن ردعها إلا من خلال جبهة أمريكية - إسرائيلية - مارونية كانت ساذجة، وخاصة بالنظر إلى تشعب المصالح داخل كل ائتلاف. ومن خلال الإصرار على اتفاقية ١٧ مايو ساهمت إدارة ريجان على نحو لايخلو من إهمال فى عزل وإضعاف الرئيس الجميل وتقوية مناوئيه الدروز والشيعة ومن خلال اتخاذ إجراءات

عسكرية ضد هذه القوى الراديكالية، دفعتهم الإدارة الأمريكية إلى الاعتماد على سوريا بدرجة أكبر وساهمت فى صعود نجم الرئيس السورى «حافظ الأسد» باعتباره صاحب القول الفصل فى السياسة اللبنانية، ومن خلال معالجة الحرب الأهلية اللبنانية ودور سوريا فيها على أنه أحد المظاهر المحلية للصراع بين الشرق والغرب، دفعت الإدارة الأمريكية الرئيس الأسد وحلفاءه إلى الارتماء أكثر وأكثر فى أحضان موسكو.

إن رغبة ريجان العارمة فى إلقاء الأمر برمته خلف ظهره تعتبر أمرا مستعصيا على الفهم. ولكن الدروس المستفادة من الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط بالغة الوضوح بدرجة يصعب إغفالها وشديدة الأهمية بدرجة يصعب تجاهلها. ففى المقام الأول بينت حرب لبنان أن إسرائيل ليست مصدرا للاستقرار فى المنطقة، ولكنها مصدر للاهتياج والعنف، وأنها ليست قيمة استراتيجية ولكنها عقبة خطيرة، ثانيا على الرغم من اهتمامها بالاستقرار الإقليمى، ساهمت أمريكا فى تدمير الدولة اللبنانية وانهيار النظام الإقليمى الآيل للسقوط، الدرس الثالث والأكثر أهمية المأخوذ من تجربة الحرب اللبنانية يتمثل فى أن دعم أمريكا اللامحدود لأمن إسرائيل، كما يتم تعريفه بواسطة الحكومة الإسرائيلية قد أدى إلى الإضرار على نحو خطير بالمصالح الأمريكية الأوسع، والمصالح الخاصة بالحد من نفوذ الاتحاد السوفيتى وحلفائه المتطرفين والتوسع فى علاقاتها بالدول العربية المعتدلة. كانت أمريكا تستطيع تحمل تبعة ارتكاب الأخطاء فى لبنان، حيث إنها كقوة عظمى تتمتع بهامش حرية أكبر فى ارتكاب الخطأ من أية دولة صغيرة. ولكن الحقيقة الممثلة فى قيام إدارة ريجان بالعمل على اقتلاع نفسها من

المستنقع اللبنانى لا تنتقص من حماقة الدخول إليه، وعلى نحو أكبر من أية حقبة أخرى. كشفت حرب لبنان عن إفلاس سياسة العالمية ومنهج إسرائيل أولا كإطار عام لصياغة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

السياسة الواقعية فى الخليج

إن منطق الحرب الباردة الذى فرض نفسه على سياسة أمريكا تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى منذ إدارة أيزنهاور فصاعداً هو أيضا الذى قاد منهجها فى الخليج العربى ومع ذلك، فإن سياسة الخليج كانت أسهل فى صياغتها لأن أمن إسرائيل لم يكن مرتبطا بها على نحو مباشر، ففى الخليج، كان لدى أمريكا مصلحتان أساسيتان: الأولى دعم استقلال وأمن واستقرار الدول المنتجة للبترول وبذلك تضمن الوصول لمنابع البترول والثانية احتواء زحف القوة العسكرية السوفيتية والنفوذ السوفيتى. وهذه الأهداف التى يعزز بعضها البعض تشير جميعا إلى هدف أوحد وهو الحفاظ على الوضع السياسى الراهن. ولم تواجه أمريكا مشكلة التوفيق بين التزامها نحو إسرائيل ومصالحها الأخرى فى الخليج. وعلى ذلك كانت هناك محاولة أمريكية دائمة للتعامل مع المشاكل العربية - الإسرائيلية وتلك الخاصة بالخليج العربى على نحو منفصل ومستقل عن بعضها البعض.

من الناحية الظاهرية، تبدو السياسة الأمريكية، لاسيما تلك الخاصة باحتواء السوفييت، وكأنها امتداد للنهج البريطانى خلال القرن التاسع عشر، ولكن مع اختلاف الأهداف، فقد بدأ تدخل بريطانيا فى الخليج لأسباب استراتيجية وتدريجيا امتد إلى السياسة والاقتصاد، أما التدخل الأمريكى فبدأ لأسباب اقتصادية. وبعد ذلك امتد إلى السياسة والأمن. وبينما أولت بريطانيا اهتماما كبيرا للتهديدات المحلية والإقليمية للوضع الراهن، نجد أن أمريكا ركزت على التهديد السوفيتى، علاوة على ذلك، كان التصور البريطانى لأمن الخليج متصلا بدرجة حميمة بالسياسة الإقليمية والظروف الداخلية للدول المنفردة، أما التصور الأمريكى فكان وثيق الصلة بالتحالفات العسكرية وتوازن القوى وإمدادات السلاح.

وقبل انسحاب بريطانيا من المنطقة، بالغ نيكسون فى تقدير الفراغ الذى سوف يخلفه هذا الانسحاب. وبذلك، كان يأمل فى التغلب على معارضة الكونجرس لتمويل القاعدة العسكرية بالمحيط الهندى والقريبة من حقول البترول السعودية. ومع ذلك، كانت المنطقة الأكثر حساسية هى تلك التى توجد فى إيران وما حولها، مركز إنتاج جانب كبير من بترول العالم. لم تعد بريطانيا قادرة على الدفاع عن المنطقة، وكذلك أمريكا الغارقة حتى أذنيها فى المستنقع الفيتنامى الكريه سيىء السمعة. ولكن محمد رضا بهلوى، شاه إيران الجالس على العرش منذ عام ١٩٤١، كان يتحرق شوقا ليرتدى بزة شرطى الخليج، ذلك المنصب الذى كان يرشحه له الرئيس نيكسون وهنرى كيسنجر.

أدى تحرر أمريكا من وهم دورها فى حرب فيتنام إلى تبنى مذهب نيكسون عام ١٩٦٩، والذى ينطوى على قيام أمريكا بالتغلب على المعوقات السياسية والاقتصادية التى تحد من نفوذها من خلال الاعتماد على القوى المحلية الصديقة فى العمل كشرطة إقليمية. وفى الشرق

الأوسط، كان هناك مرشحان أبديا استعدادهما للقيام بذلك الدور هما: إسرائيل وإيران، وأصبحت إيران الركيزة الأساسية لدعم المصالح الأمريكية فى الخليج والحصن الحصين للاستقرار الإقليمى والدفاع عن الوضع الراهن. واختارت الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية كركيزة أخرى فيما أصبح يعرف باسم استراتيجية «الركيزتين».

تشكلت سياسة الركيزتين من خلال الاعتماد المتكافئ على كل من إيران والمملكة العربية السعودية، أكبر وأغنى مملكتين مواليتين للغرب. ولكن نظرا للقدرة العسكرية المحدودة للمملكة العربية السعودية، أدركت الولايات المتحدة أن إيران يجب أن تكون المصدر الأساسى للقوة، وكانت هناك عقبة أخرى تتمثل فى العلاقة التى لاتخلو من مشاكسة بين الركيزتين. فكانت العائلة المالكة السعودية تشعر بالغيرة تجاه العائلة المالكة الإيرانية، وعبرت عن ذلك بوسائل صبيانية وفظة، مثل تسمية الخليج الفارسى بالخليج العربى. علاوة على ذلك، لم تكن المملكة السعودية مجرد قوة خليجية، ولكنها كانت أيضا عضوا بالجامعة العربية وعدواً لإسرائيل. أما إيران التى هى دولة إسلامية ولكنها ليست عربية، فقد تمتعت بالتعاون السرى مع إسرائيل، فكانت تمد إسرائيل بالبترول، بينما تمدها إسرائيل بالسلاح والخدمات المتصلة به، ولم تشارك إيران فى المقاطعة البترولية التى فرضتها الدول العربية عام ١٩٧٣ على الدول المساندة لإسرائيل. وقامت إسرائيل فى المقابل بمساندة إيران فى الحرب الإيرانية - العراقية، التى استمرت من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨. ومع ذلك فيما يتعلق بالبترول، كان الأمريكان أقرب إلى السعوديين المعتدلين من الشاه، الذى كان يمارس الضغوط من أجل أسعار أعلى ونصيب أكبر فى العوائد، وأصبحت سياسة الركيزتين أكثر إثارة للمشاكل مما يشير إليه اسمها، كما تعرضت لاختبارين قاسيين فى عامى ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وفى عامى ١٩٧٨ - ١٩٧٩.

في ظل سياسة الركيزتين، قدمت أمريكا التزامها الأمني وكذلك الأسلحة والمعونة الفنية لكل من إيران والمملكة العربية السعودية. وزاد على نحو تراكمي مقدار ونوعية الأسلحة المقدمة للشاه، الذي كانت تتمثل سياسته في شراء أفضل الأسلحة بأكبر كمية ممكنة، ولعل ما ساعد على ذلك أن سياسة أمريكا كانت تسير على طريق إشباع نهم الشاه إلى السلاح بدلا من كبح جماحه. والخوف من التغلغل السوفيتي، خاصة في العراق، قد تغلب على الإحجام عن تقديم السلاح. وخلال زيارته إلى طهران في مايو ١٩٧٢، اتفق نيكسون وكيسنجر على السماح للشاه بشراء كل ما يريده من سلاح فيما عدا الأسلحة النووية.

وبحلول منتصف السبعينيات أصبحت إيران تحصل على نصف مبيعات أمريكا من السلاح وأصبحت مبيعات السلاح هي المكون الجوهري للعلاقات الأمريكية - الإيرانية، وزادت مبيعات السلاح مع تكالب الشركات الأمريكية على العقود المربحة، الأمر الذي ساهم في تفاقم المشاكل الإيرانية المحلية وأدى الإنفاق المبالغ فيه على السلاح إلى التضخم والفساد حيث كان بعض مسئولي الشركات الأمريكية يقدمون «العمولات» مقابل الحصول على عقود حكومية.

كما أدى أيضا الاحتكاك المتزايد بالأفكار الغربية إلى قلق الأصوليين الإسلاميين. وأدت كل هذه العوامل إلى زيادة عزلة الشعب الإيراني عن حكامه.

تسامح نيكسون وكيسنجر مع قمع الشاه لحقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي ذلك فقط لأنه كان الورقة الوحيدة التي عليهم أن يلعبوا بها ضد الاتحاد السوفيتي في وسط آسيا، وقاما باستخدامه لإضعاف الاتحاد السوفيتي وحلفائه، خاصة العراق، حيث تولى حزب البعث السلطة في عام ١٩٦٨. وأشارت الولايات المتحدة إلى إمداد العراق

بالأسلحة السوفيتية لتبرير سياستها الخاصة تجاه العراق. وعلى الرغم من قيام السوفييت بتقديم عدة اقتراحات للسيطرة على تدفق السلاح رفض نيكسون وكيسنجر إبداء أى رأى بشأنها فيما يتعلق بشئون الخليج. ولذلك كانا هما المسئولان، وليس السوفييت، بشكل أساسى عن إطلاق العنان لصراع القوتين الأعظم وعن تصعيد سباق التسلح الذى صاحب هذا الصراع.

أيضا قام نيكسون وكيسنجر بمعاونة الشاه فى حملته الهادفة إلى خلخلة نظام البعث فى بغداد، وفى عام ١٩٧٢ وافقا أيضا على العمل الإسرائيلى - الإيرانى السرى المشترك لدعم المتمردين الأكراد فى شمال العراق. وبعد مرور أربع سنوات على ذلك، كشف تقرير لجنة خاصة تابعة للكونجرس عن أنشطة المخابرات وعن الحسابات التى تقف خلف هذه السياسة.

«تبين المستندات التى بحوزة اللجنة بوضوح أن الرئيس والدكتور كيسنجر وزعيم الدولة الأجنبية «الشاه» كانوا يأملون ألا يقوم عملاؤنا «الأكراد» بالسيطرة على زمام الأمور. وكانوا يفضلون بدلا من ذلك أن يقوم المتمردون بالحفاظ على مستوى معين من الأعمال العدوانية يكفى لاستنزاف موارد الدولة المجاورة لحليفنا «العراق»، وهذه السياسة لم يتم الإفصاح عنها لعملائنا، الذين كانوا يتم تشجيعهم على المضى فى القتال»، تعاملت سياسة البيت الأبيض مع الأكراد على أنهم مجرد دمى يتم اللعب بها فى لعبة جيوسياسية، حيث تتم مساندتهم فقط ماداموا كانوا مفيدين. كانت أمريكا تنحاز لإيران، ويمكنها أن تنحاز للعراق حينما تتغير الظروف وحينما يكون ذلك مفيدا لها. وعلى المدى الطويل أدت هذه الاستراتيجية إلى إثارة شكوك وامتعاض كل الأطراف تجاه أمريكا. ولكن مهندسى تلك الاستراتيجية كانوا غافلين عن عواقبها البعيدة المدى.

وفى عام ١٩٧٣، بمجرد إدراك الولايات المتحدة نجاح مذهب نيكسون، نشبت حرب أكتوبر بين إسرائيل ومصر المتحالفة مع سوريا، وقامت دول الخليج العربية بإسهام فعال على نحو مفاجئ وغير متوقع فى الحرب المصرية - السورية ضد إسرائيل من خلال فرض قيود على إنتاج وتصدير النفط إلى أمريكا والدول الأخرى المؤيدة لإسرائيل. وأدى ذلك إلى إشاعة الذعر والفوضى فى المعسكر الغربى، وأدى أيضا إلى أن السياسة الأمريكية الخاصة بالفصل بين الصراع العربى - الإسرائيلى والعلاقات مع دول الخليج أصبحت أطلالا خربة، وواجهت سياسة فصل التجارة عن السياسة نفس المصير التعس. وبحلول عام ١٩٧٤ قامت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، مؤيدة بإيران والمملكة العربية السعودية، برفع سعر البترول إلى أربعة أضعاف.

إن إحدى عواقب صدمة البترول ٧٣-١٩٧٤ تمثلت فى الانتقال الضخم للثروة من الدول الصناعية إلى الدول المنتجة للبترول. واستخدمت الدول العربية عائداتها المتراكمة لشراء الأسلحة والبضائع والخدمات من الغرب والاستثمار فى أسواقه المالية. وأدى هذا إلى خلق نوع جديد من العلاقات بين الاقتصاد الغربى واقتصاد الخليج.

كما أصبحت الحكومات الغربية أكثر لهفة على زيادة صادراتها بدرجة كبيرة، وأدى الطلب الاستهلاكى، الذى كان يقوده الشاه، وضغوط صناع الأسلحة الغربية، إلى دفع حركة انتقال الأسلحة بشكل خاص. وقامت إيران والمملكة العربية السعودية وحدهما بشراء أسلحة أمريكية بلغ ثمنها ٣٠ بليون دولار فيما بين ١٩٧٣ و١٩٨٠.

وأصبح الخليج متخما بالسلاح دون أى مكسب محسوس سواء على مستوى الأمن الإقليمى أو الاستقرار الداخلى، لقد ارتكبت أمريكا خطأ شنيعا من خلال إتخام منطقة الخليج بأكثر الأسلحة تقدما، وارتكب

الحكام المحليون خطأ أكثر شناعة عندما بددوا ثرواتهم على المعدات العسكرية.

أعقب الانسحاب البريطانى من منطقة الخليج عدد لايحصى من النزاعات على الأرض والماء والبترول بين دول المنطقة. وكان أشرس الصراعات وأطولها عمرا ذلك الذى أثارته إيران ضد العراق للسيطرة على المر المائى ذى الأهمية الاستراتيجية المسمى بـ«شط العرب» والذى يقع على حدود البلدين، وقدمت بريطانيا معروفا للعراق عندما أقنعت إيران بتوقيع اتفاقية عام ١٩٣٧ التى جعلت موقع الحدود على الشاطئ الشرقى لشط العرب، وفى عام ١٩٦٩، بعد أن تولى حزب البعث الذى ينتمى له صدام حسين السلطة، ألغت إيران الاتفاقية وبدأت فى تحدى السيطرة العراقية على شط العرب، وفى عام ١٩٧٥ قام صدام، نائب الرئيس العراقى ورجل النظام القوى، بإبرام اتفاقية مع الشاه جعلت الحدود بين البلدين تمر عبر خط يقسم المر المائى عند المنتصف.

فى مقابل ذلك وافق الشاه وحلفاؤه الأمريكيون على وضع نهاية لدعمهم للتمرد الكردى فى شمال العراق، تاركين الأكراد تحت رحمة نظام البعث، ولم تكن تلك المرة الأولى التى تخون فيها أمريكا الأكراد، كما أنها لم تكن الأخيرة.

قام نيكسون بتعريف الأمن من خلال المصطلحات العسكرية وقام جيمى كارتر بالتأكيد على الجوانب الأخلاقية. وقد نتجت عن ذلك سياستان هامتان اتبعهما كارتر هما: التركيز على حقوق الإنسان وفرض قيود على مبيعات السلاح وهما السياستان اللتان هددتا العلاقة الحميمة مع الشاه. ومع ذلك ظلت العلاقات الأمريكية - الإيرانية قائمة على نحو مميز على الرغم من انتقال تقاليد السلطة من الحزب الجمهورى إلى الحزب الديمقراطى. وكان أحد أسباب ذلك يتمثل فى البيروقراطية الدائمة

التى آزرت التزامات الدفاع الأمريكية والاستراتيجية الأمريكية. والسبب الآخر هو تقدير جيمى كارتر لأهمية إيران لواردات البترول الغربية، باعتبارها مصدرا رئيسيا وكقوة إقليمية لم يكن هناك بديل واضح للعلاقات الوطيدة مع الشاه. وما جاء به كارتر هو تحول طفيف فى سياسة الركيزتين، معتمدا على السعودية أكثر من إيران.

اعتقد كارتر ومساعدوه أن هناك استقرارا إقليميا جديدا قد بدأ. ولكنهم أساءوا فهم عملية التغيير الداخلى التى أدت إلى الإطاحة بعائلة بهلوى. لم يكد يعلن كارتر أن إيران هى «جزيرة الاستقرار» حتى قامت ثورة بطرد الشاه من البلاد. واندهش كارتر ومستشاروه عندما اكتشفوا أن هذا الجيش الضخم وقوات الشرطة وجهاز الأمن لم يستطيعوا إنقاذ عرش الطاووس.

لقد فشلوا فى استيعاب الموقف حتى فات الأوان، على الرغم من بناء الشاه لقواته المسلحة للتأكيد على استقلال إيران، كان معظم الإيرانيين يؤمنون بأن سياسته تخدم نظامه فقط وتجعل بلدهم يعتمد على أمريكا إلى الأبد، كما أن اختلاط الأمر على واشنطن والإشارات المتعارضة فى هذه الفترة الحرجة ربما يكونان قد شجعا قوى المعارضة وساهما فى سقوط الشاه.

إن سياسة كارتر المتضاربة تجاه الشاه توضح لماذا ألقى كل من أنصار الإقليمية والعالمية باللوم عليه «لضياع» إيران. وقام أنصار العالمية بانتقاد سياسته الخاصة بحقوق الإنسان وفشله فى تحصين الشاه ضد معارضيه.

كما شجب أنصار الإقليمية سياسة حقوق الإنسان باعتبارها تنبح ولاتعض. كما أنحوا عليه باللائمة لعدم قيامه بإقناع الشاه بجعل نظامه يتمتع بالحرية وإشباع نزواته من خلال إمداده اللامحدود بالسلاح.

كما بالغ كل من أنصار العالمية والإقليمية فى تقدير النفوذ الأمريكى. فسقوط الشاه كان يرجع إلى سياسته الداخلية والخارجية أكثر مما يرجع إلى السياسة الأمريكية. وكما يقول الخبير آر.كى. رامازانى: «إن أمريكا لم تفقد إيران، ولكن الشاه هو من تودد إليها وفاز بها، ولكنه أيضا أضاعها».

مع انهيار نظام الشاه، انتهى عقد من المحاولات لإنشاء استراتيجية يعتمد عليها فى الخليج بالفشل الذريع. والسلاح الأساسى الذى اعتمد عليه مذهب نيكسون فى المنطقة كان مآله الزوال. ولم تفقد أمريكا فقط هيبتها ومصداقيتها وحليفها المقرب ولكنها فقدت أيضا علاقاتها مع المؤسسة العسكرية الإيرانية ومراكز المراقبة القريبة من الحدود السوفيتية، وأحد أكثر أسواقها التصديرية جلبا للربح. والأمر الأكثر خطورة، أن ارتفاع سعر برميل البترول من ١٣ دولارا إلى ٣٤ دولارا، كانت له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمى.

فى بادئ الأمر، حاول كارتر التأقلم مع النظام الإيرانى الجديد بقيادة الرجل المسن والمفتقد إلى المرونة الذى يدعى آية الله روح الله خومينى . وكان خومينى منتقدا لاذعاً لتبعية الشاه لأمريكا وتحالفه مع إسرائيل اللذين اعتبرهما معاديين للإسلام. وقام على الفور بقطع العلاقات مع إسرائيل، وعندما قام الطلاب الإيرانيون باحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن بالسفارة الأمريكية بطهران، قام بقطع العلاقات مع أمريكا أيضا. وأدت العملية الأمريكية العسكرية الفاشلة لإنقاذ الرهائن إلى المزيد من التردى فى العلاقات الإيرانية – الأمريكية ووجهت لطمة أخرى للكبرياء الأمريكى.

أدت الثورة الإسلامية إلى انقلاب فى السياسة الخارجية التقليدية لإيران، وحولت أمريكا وحلفاء آخرين سابقين إلى أعداء. وكان زعماء

إيران الجدد معارضين أيديولوجيا للوضع الراهن فى الداخل وعلى مستوى النظام العالمى.

فقد كانوا يؤمنون بأن ثورتهم لن تكون آمنة حتى تقوم المملكة العربية السعودية وجيرانها الآخرون بخلع عباءة الحماية الأمريكية. وكانت لديهم عقيدة أساسية تتلخص فى أن الثورة الإيرانية لديها مهمة مقدسة وهى أن تصدر النظام الإسلامى فى الحكم إلى الدول الفاسدة الموالية للغرب والمخالفة لتعاليم الإسلام - على حد زعمهم - فى الخليج العربى على الرغم من نعتهم أمريكا بـ «الشيطان الأكبر» لم يلجأ القادة الجدد إلى الاتحاد السوفيتى. على النقيض، اعتبروا القوتين الأعظم مذنبتين بنفس القدر من حيث الامبريالية وسعوا إلى جعل المنطقة تنفلت من قبضتيهما الخانقتين.

لم يكن قول آية الله خومينى لاشرق ولاغرب مجرد شعار ولكنه كان ركيزة أساسية فى السياسة الخارجية لإيران الثورة، حيث إنه تضمن خلق تكتل إسلامى قوى بما يكفى للوقوف فى وجه كلتا القوتين العظميين. وهذا هو مالم يعجب الاتحاد السوفيتى فى الثورة. ولكن بالنسبة للأمريكيين، كان النظام الجديد يهدد مصالحهم لأنه تحدى الوضع الراهن وشرعية حلفاء أمريكا المحافظين فى الخليج.

أدى الغزو السوفيتى لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ إلى تفاقم القلق الأمريكى، فللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، تخرج أعداد كبيرة من القوات السوفيتية خارج حدود الكتلة الشرقية. وكان الغرض من ذلك هو التخلص من الدولة الفاصلة وجعل الجيش الأحمر أقرب إلى المحيط الهندى وإلى حقول البترول فى الخليج العربى. وخشيت واشنطن أن يكون الغزو توطئة للتوسع السوفيتى فى الخليج.

وقد عبر الرئيس كارتر عن اهتمامه بذلك فى الخطاب الذى ألقاه فى

يناير ١٩٨٠ بمناسبة حالة الاتحاد حيث قال: «يجب أن نجعل موقفنا واضحا تماما، إن أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على الخليج الفارسى سوف تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الاعتداء سوف نرد عليه بأية وسيلة ممكنة، بما فى ذلك القوة العسكرية».

أوضح هذا التصريح، الذى سرعان ما أصبح يعرف باسم مذهب كارتر، ماكان يقوله رؤساء أمريكا منذ عام ١٩٤٧، كما أنه أيضا كان يشبه إلى حد كبير تصريح لانسدون فى عام ١٩٠٣، والذى حذر فيه وزير الخارجية البريطانى القوى العظمى المنافسة لكى يبتعدوا عن الخليج العربى.

وبسبب أحداث الأزمة التى بلغت الذروة، حيث امتدت من أفغانستان إلى إيران واليمن الجنوبية وأثيوبيا تحولت السياسة الخارجية للرئيس كارتر من الإقليمية إلى العالمية، وبينما بدأ رئاسته بالتأكيد على ضرورة حل النزاعات الإقليمية والتعاون مع الاتحاد السوفيتى، فإنه أنهاها بالتركيز على خطر التوسع السوفيتى، وفى الوقت الذى أصدر فيه كارتر تصريحه المرعب، كانت القدرة الأمريكية على حشد قوة عسكرية فى الخليج محدودة، فلم يكن هناك أى تخطيط عسكرى أمريكى فى الخليج لمدة سنوات عديدة ولم يكن لدى الولايات المتحدة أية قواعد عسكرية فى الخليج، وعلى الرغم من تأكيد كارتر على بناء «قوة الانتشار السريع» وهى قوة جيدة التدريب قادرة على التواجد فى أى مكان فى أسرع وقت ممكن، فقد شهدت تقدما طفيفا مع اقتراب انتهاء رئاسته.

فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠، قبل مغادرة كارتر مكتب الرئاسة مباشرة، شن العراق هجومه الحاشد على إيران.

وأدى العداء بين أمريكا ونظام الخومينى إلى نشوء نظرية المؤامرة التى اعتبرت إدارة كارتر شريكا فى الجريمة. وكان الإيرانيون من جميع الطوائف يؤمنون بأن الشيطان الأكبر قد شجع الهجوم. كما كان هناك بعض النقاد الليبراليين الأمريكيين الذين آمنوا بهذه النظرية، على سبيل المثال، قام كريستوفر هيتشنز، محرر مجلة هاربر بواشنطن، باتهام أمريكا بأنها كانت على علم بالتخطيط العراقى للهجوم على البلد المجاور، أو على الأقل، لم تحاول منعه.

مع ذلك، إذا دققنا النظر نجد أن الأدلة الظاهرة التى تؤكد استقلال القرار العراقى تفوق تخمين ما يخالف ذلك. كان صدام حسين، الذى لايزال حاكما للعراق، يمتلك الدوافع والقدرة العسكرية والفرصة السانحة للهجوم على إيران. وكانت دوافعه تتمثل فى الرغبة فى تصفية الحسابات القديمة مع عدوه القديم والتأكيد على سيطرته على ممر شط العرب المتنازع عليه وأن يصبح أكبر رأس فى منطقة الخليج.

كما أن التصرفات المستفزة للنظام الإيرانى الجديد، وخاصة دعوته للشيعة العراقيين بالإطاحة بصدام وإقامة دولة إسلامية شبيهة بالجمهورية الإيرانية، شكلت دافعا عراقيا آخر لشن الحرب. وأدى التباعد الحادث بين إيران الثورة والمصدر الأساسى لتزويدها بالسلاح وقطع الغيار إلى تعزيز الموقف العسكرى العراقى. أيضا كان صدام حسين يعتقد، على نحو خاطئ كما تبين فيما بعد، أنه يستطيع تحقيق انتصار خاطف. وعلى ذلك لم يكن صدام فى حاجة إلى أى تشجيع من أمريكا أو أية جهة أخرى لشن حربه على إيران.

تأرجحت سياسة أمريكا فى الخليج العربى خلال السبعينيات بين عالمية إدارة نيكسون وإقليمية الأيام المبكرة لإدارة كارتر، والعودة مرة أخرى إلى العالمية فى نهاية فترة حكم كارتر، وواجه الموقف الأمريكى

العديد من التحديات خلال ذلك العقد مثل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وصدمات البترول والثورة الإيرانية واسعة النطاق والحرب الإيرانية – العراقية عام ١٩٨٠ . وقد نشأت كل هذه التهديدات لواردات البترول والاستقرار الإقليمى من الداخل.

وليس هناك أى لوم يمكن أن يلقى على الاتحاد السوفيتى وعلى ذلك، كان هناك بعض التشوش فى تبنى كارتر لمفهوم وجود تحريض سوفيتى كقاعدة للتخطيط الأمريكى للدفاع عن الخليج. ومع ذلك، فقد ترك لخليفته الجمهورى مسألة استخدام هذا المفهوم كقاعدة لتبنى استراتيجية عالمية أمريكية كاملة فيما عرف باسم الحرب الباردة الثانية.

الانحياز نحو العراق

إن إحدى المفارقات الخاصة بالمواجهة التراجيدية بين أمريكا وإيران هى أن رونالد ريجان ربما يدين بفوزه فى انتخابات ١٩٨٠ للعداء العنيف لأمريكا من قبل رجال الدين فى طهران. وكما كان جيمى كارتر تبعا لإحدى نظريات المؤامرة شريكا فى جريمة الهجوم العراقى على إيران فإن حملة ريجان تبعا لنظرية تآمر أخرى قد أبرمت صفقة مع إيران لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، ويكمن الفرق فى أن نظرية المؤامرة الأولى لا تقبل التصديق، بينما الثانية يمكن تصديقها. وفى كتابه المسمى «مفاجأة أكتوبر» يقول جارى سيك عضو مجلس الأمن القومى فى ظل ولاية الرؤساء فورد وكارتر وريجان أن القائمين بحملة ريجان الانتخابية تفاوضوا سرا من أجل تأخير إطلاق سراح الرهائن إلى ما بعد الانتخابات. وفى المقابل فى حالة فوز الجمهوريين بالانتخابات، تقوم إسرائيل ببيع الأسلحة وقطع الغيار إلى إيران بمباركة أمريكا. كانت إيران المتورطة فى الحرب مع العراق، فى أمس الحاجة للسلاح وأرادت إسرائيل إطالة الحرب كوسيلة للحفاظ على انشغال خصميها بعيدا عنها،

وكانت أمريكا مهمومة بأزمة الرهائن.

كان مصير الرهائن موضوعا محوريا فى انتخابات عام ١٩٨٠، وقد تم احتجازهم فى نوفمبر ١٩٧٩ بواسطة أتباع آية الله خوميني. وفى أبريل عام ١٩٨٠ فشلت الجهود العسكرية لإطلاق سراحهم، وخشى المسئولون عن حملة ريجان الانتخابية من أن يقوم كارتر بتحرير الرهائن عن طريق التفاوض أو من خلال مهمة إنقاذ ثانية قبل يوم الانتخابات. وأطلق جورج بوش المرشح لمنصب نائب الرئيس على احتمال القيام بمهمة ثانية لإنقاذ الرهائن اسم مفاجأة أكتوبر لكارتر. وما حدث فى الواقع هو إعلان إيران الإفراج عن الرهائن بعد خمس دقائق بالتمام والكمال من حلف رونالد ريجان لليمين، وأدى الكشف عن مقايضة مماثلة للسلاح مقابل الرهائن بعد مرور خمس سنوات والتى عرفت بفضيحة إيران – كونترا – إلى تعميق الشكوك العامة بقيام حملة ريجان بوش بإبرام صفقتها الأولى مع إيران فى أكتوبر ١٩٨٠ .

أدت سنوات عديدة من البحث تتضمن مئات اللقاءات الشخصية فى الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط إلى تمكين «سيك» من تجميع أجزاء اللغز المبعثرة وتبعا لنظريته فى يوليو ١٩٨٠ التقى ويليام جى كيسى، مدير حملة ريجان ولاحقا مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مع مهدى خروبى، مندوب الخوميني، وذلك فى أحد فنادق مدريد. وهناك قام الرجلان بالبدء فى مناقشة صفقة الأسلحة التى اكتملت حينما التقى الجانبان مرة أخرى فى باريس فى شهر أكتوبر اللاحق.

مع ذلك توصلت لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ بعد عشرة أشهر من التحقيقات التى اختتمت فى يناير ١٩٩٣، إلى عدم وجود أدلة مؤكدة تشير إلى حدوث اتصالات غير رسمية بين حملة ريجان وإيران أو أى مخطط لتأخير إطلاق سراح الرهائن ولكن هناك تقريرا

لاحقا لمجلس الشيوخ أفاد بوجود أسئلة لم تتم الإجابة عنها بخصوص أنشطة كيسى وبسبب أن أنشطته هى أساس محورى لاتهامات «سيك»، لايزال بعض المسئولين الحكوميين والمحللين السياسيين يؤمنون بصحة هذه الادعاءات.

إن كتاب «مفاجأة أكتوبر» فى حالة صحة ما جاء فيه قد يعتبر إدانة دامغة لريجان وشركاه، وهو يقترح أنهم لم يتورعوا عن التلاعب بالسياسة الخارجية من أجل المصلحة الحزبية، وبذلك عرضوا أنفسهم لمخاطرة الابتزاز من قبل إيران وإسرائيل. والأمر الأسوأ أنه يقترح أن فضيحة إيران - كونترا كانت ركنا أساسيا فى بناء السياسة الخارجية لريجان وبوش.

بعد عدة شهور من تولى مقاليد السلطة انتهكت إدارة ريجان الحظر الذى فرضه كارتر على بيع الأسلحة لإيران من خلال السماح لإسرائيل ببيع ما قيمته عدة بلايين دولار من الأسلحة وقطع الغيار والذخيرة والمصنوعة جميعها فى أمريكا إلى إيران، وعلى الرغم من اكتشاف أحد تحقيقات «النيويورك تايمز» عدم وجود أية صلة بين مبيعات هذه الأسلحة وادعاء مفاجأة أكتوبر، فإنه يشير إلى أن الحكومة الأمريكية صرحت لإسرائيل ببيع الأسلحة على أساس تصريح لكل مرة يحدث فيها ذلك، وأن هذا النظام تم إلغاؤه فى ربيع ١٩٨٢ عندما بدأت إسرائيل بيع المعدات الأمريكية الصنع دون تصريح من واشنطن، ولكن استمر بيع الأسلحة لإيران عبر إسرائيل بلا قيود على الرغم من الاتفاقية الملغاة وعملية ستانش، تلك المبادرة التى اتخذتها إدارة ريجان فى منتصف الثمانينيات لمنع وصول السلاح إلى إيران.

المثير للدهشة أن يكون لإسرائيل كل هذا التأثير على سياسة أمريكا فى الخليج العربى على الرغم من إصرار الإدارة الأمريكية على أن

العلاقات مع دول الخليج تمثل قضية منفصلة عن الصراع العربى - الإسرائيلى. ومع ذلك أمسكت الحرب الباردة بزمام السياسة الخارجية لإدارة ريجان، وقضى رونالد ريجان العديد من الليالى المؤرقة فى البيت الأبيض بسبب التهديد السوفيتى. وفى الشرق الأوسط والخليج كانت تهدف سياسته الخارجية إلى التخلص من النفوذ السوفيتى، وكان ينظر إلى إسرائيل كقيمة استراتيجية لتحقيق هذا الهدف.

أيضا كانت سياسة إدارة ريجان نحو الخليج وعلى الأخص فى إيران مضطربة ومتناقضة، وذلك نتيجة للأهداف المتنافسة والمتعارضة التى كانت تسعى لتحقيقها ثلاث مجموعات من المسئولين، أولئك المستعدون لقتال الاتحاد السوفيتى والثانية تضم المؤكدين على العلاقة الخاصة مع إسرائيل والمجموعة الثالثة تتكون من المهتمين بشكل جوهرى بالوصول لمنابع البترول والفرص الاقتصادية فى الدول العربية. وأدى عبث ريجان وثقافته المتواضعة وقيادته الكسيحة إلى إطلاق العنان لهذه المجموعات مما جعل يده اليسرى فى بعض الأحيان تجهل ما تفعله يده اليمنى.

تزامنت فترة رئاسة ريجان مع الحرب الإيرانية - العراقية التى أصبحت لب السياسة الأمريكية فى الخليج.

وفى بادىء الأمر استمر ريجان فى تبنى موقف كارتر المعتمد على الحياد وفرض حظر على مبيعات السلاح لكلا الطرفين، ولكن مع توالى الأحداث قام ومستشاروه بكسر الحظر من خلال إمداد الدولتين بالسلاح، أحيانا فى نفس الوقت. ومع ذلك كانت أمريكا فى البداية معادية لإيران والعراق بنفس القدر والواقع أن الأمريكيين كانوا فى مأزق لا يعلمون فيه أى الطرفين يرغبون فى أن يشهدوا هزيمته، ولخص هنرى كيسنجر الأمر حين أشار إلى أن النتيجة المثلى هى أن يهزم الجانبان.

نظرت أمريكا إلى العراق على أنه أداة للتدمير السوفيتى وإلى إيران على أنها قوة متطرفة، وبذلك يمكن أن تصبح عميلا للاتحاد السوفيتى على الرغم من سياستها «غير المنحازة للشرق أو للغرب». ومن خلال الزنزانة الأيديولوجية التى سجنت فيها نفسها، أساءت إدارة ريجان تفسير الدور السوفيتى فى الحرب الإيرانية - العراقية وتجاهلت الفرص السانحة لتعاون القوتين الأعظم لتعزيز مصالحهما المشتركة. فلم ترحب كلتاهما بالثورة الإيرانية، ولم تثق بنظام الخمينى ولم ترغب فى انتصار إيران فى الحرب. كما أنهما يتحملان مسئولية العمل على منع تصعيد الحرب.

أدان الاتحاد السوفيتى العراق لمبادرته بالحرب وقام بتجميد إمداده بالسلاح ووافق على البقاء على الحياد. كما نظر إلى الحرب على أنها ضارة بالطرفين وأراد أن يضع لها نهاية، فقط فى عام ١٩٨٢، حينما قامت إيران باجتياح الأراضى العراقية، استأنفت موسكو إمداد العراق بالسلاح، وفى نفس الوقت السعى لتحقيق تسوية سلمية.

مع ذلك كانت إدارة ريجان تعارض قيام سياسة تعاونية فى الخليج فى إطار علاقة التنافس مع السوفييت. بإيجاز أصبح مقاتلو الحرب الباردة محاربين فى الخليج ووقفوا فى وجه تعاون القوتين الأعظم، وأصبح الخليج رقعة شطرنج استراتيجية تمارس عليها القوتان صراعهما متجاهلتين القوى المحلية فى الصراع. واختزل ريجان ومستشاروه السياسة الأمريكية إلى شىء واحد: احتواء التهديد السوفيتى العسكرى المزعوم.

مع هيمنة منهج العالمية لدى ريجان على أجندة صناعة السياسة احتل الخليج مركزا متقدما فى أولوياته وأدرج بيان البنتاجون الخاص بأولويات الدفاع للفترة ٨٤ - ١٩٨٨ - الدفاع عن الشرق الأوسط

والشرق الأدنى فى المرتبة الثانية فقط بعد أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.

«إن أهدافنا الرئيسية تتمثل فى التأكد من الوصول المستمر لبترول الخليج الفارسى ومنع السوفييت من تحقيق السيطرة السياسية - العسكرية على البترول على نحو مباشر أو من خلال عملائهم، ومن الضرورى أن يجابه الاتحاد السوفيتى بتحدٍ عظيم إذا حاول السعى لمنابع البترول فى الخليج. وأيا كانت الظروف يجب أن نكون على أهبة الاستعداد لإدخال قوات أمريكية بشكل مباشر إلى المنطقة إذا تبين أن وصولنا لبترول الخليج معرض للخطر».

فى عام ١٩٨٢ حدث أمران أديا إلى إعادة تقييم أمريكا لسياستها ذات المنظور العالمى وهما: غزو إسرائيل للبنان ونجاح إيران فى شن هجوم مضاد على العراق. واعتمدت سياسة «الإجماع الاستراتيجى» لوزير الخارجية الأمريكى ألكسندر هيج على سلسلة من الافتراضات مثل أن الاتحاد السوفيتى يمثل أكبر تهديد للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط وأن دول المنطقة توافق على الحاجة إلى مواجهة هذا الخطر وأن الولايات المتحدة يمكنها أن تقوم بفصل صراع الخليج عن الصراع العربى - الإسرائيلى وتجعل هذا الأخير فى الخطوط الخلفية بينما تركز على الأهداف الأكثر أهمية. وأدى حدوث الأمرين المشار إليهما إلى إعادة النظر فى كل هذه الافتراضات وبدأت الإدارة الأمريكية النظر لإسرائيل ليس باعتبارها أداة مساعدة ولكن باعتبارها سببا لاعتماد العرب على الاتحاد السوفيتى.

كان ألكسندر هيج ضحية أخرى من ضحايا الحرب اللبنانية باعتباره المهندس الرئيسى لمنهج العالمية فى السياسة الأمريكية، وبعد استقالته تحولت واشنطن إلى منهج الإقليمية حيث أدركت أن أمريكا لم

يعد باستطاعتها تجاهل الصراع العربى - الإسرائيلى ولا منعه من إضرام النار فى العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، واستمر الوصول للبترول يشكل أكثر المصالح حيوية لأمريكا، ولكنها أدركت من جديد مدى اعتمادها على حسن نية العرب والحاجة الماسة لحل الصراع العربى - الإسرائيلى، وعلى أمل أن تنضم العراق فى النهاية للمعتدلين العرب بقيادة مصر والمملكة العربية السعودية، بدأت أمريكا فى بناء تكتل من الدول العربية المعتدلة.

إن التحول فى الموقف الأمريكى تجاه العراق كان له أسباب أكثر مباشرة كامنة فى الأحداث على الحدود العراقية - الإيرانية. فالهجوم الإيرانى المضاد الذى بدأ فى مارس ١٩٨٢ أدى إلى توسيع الحرب وأهداف الحرب الإيرانية ، والتى أصبحت تتضمن الإطاحة بصدام حسين، وفى واشنطن طغى الخوف من انتصار إيران وانتشار الأصولية الإسلامية على الخوف من انتصار العراق الذى يمكن أن يؤدى إلى المزيد من الزحف السوفيتى.

أيضا أدى الصراع على الهيمنة بين إيران والعراق إلى افتراض جانب أيديولوجى يضع إيران، قائد الثورة الإسلامية ضد العراق العلمانى، المدافع عن الوضع الراهن وبطل الوحدة العربية.

أدى الخوف من الانتصار العسكرى الإيرانى، مدعما بالخوف من الانتصار الأيديولوجى للإسلام الثورى والتوسعى، إلى تخلى أمريكا عن حيادها السابق فى العامين الماضيين وانحيازها نحو العراق. وكتب روبرت سى ماكفرلين مستشار ريجان للأمن القومى، فى صحيفة النيويورك تايمز، « إن هدف التدخل الأمريكى هو منع أى من الجانبين من الفوز ودفعهما للتفاوض حول تسوية تمكننا على مدار الوقت من إقامة علاقة مستقرة مع إيران، الجائزة الاستراتيجية للمنطقة».

تطورت العلاقات الأمريكية - العراقية عبر ثلاث مراحل: ففى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ قدمت أمريكا الدعم السياسى للعراق وسمحت لها بشراء سلع أمريكية بالأجل، وفى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦ استأنفت الولايات المتحدة بيع الأسلحة للعراق، وأعادت العلاقات الدبلوماسية معه بعد قطيعة دامت سبعة عشر عاما، وفى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ شكلت الدولتان تحالفا سريا أصبحت أمريكا بموجبه خط الدفاع الأخير عن العراق.

صاحب الجهود الأمريكية لاحتواء النشاط العسكرى الإيرانى انحياز دبلوماسى نحو العراق. وقامت الإدارة الأمريكية بعملية «ستانش» «بمعنى المانع أو الحاجز» لإبطاء شحن الأسلحة إلى إيران وتشجيع فرنسا على الاستمرار فى إمداد العراق بالطائرات المقاتلة والصواريخ، وسمحت دول الخليج، بتشجيع أمريكى للعراق بالاستمرار فى شراء الأسلحة الباهظة الثمن من خلال ائتماناتها، كما قادت أمريكا حملة لإدانة إيران بالأمم المتحدة ومؤتمرات عالمية أخرى ولكنها لاذت بالصمت حينما قامت العراق بالبدء فى الهجوم على السفن التى تستخدم الموانىء الإيرانية، والواقع أن أمريكا قد قامت باستغلال «حرب السفن» لإرسال المزيد من السفن الحربية إلى الخليج وتحديث الدفاع الجوى السعودى. وكانت الرسالة الموجهة إلى طهران فحواها أن أمريكا لن تقف مكتوفة الأيدى بينما تحاول إيران تخويف حلفائها فى الخليج.

تميزت المرحلة الثانية بتعاون عسكرى ومخابراتى أوثق والذى بدأ بإعادة العلاقات الدبلوماسية فى ديسمبر ١٩٨٤ وأصبحت المبادرة العسكرية فى يد العراق وبدأ ميزان القوى الميل لصالحه، وكان لدى أمريكا خياران لحث إيران على التفاوض على وضع نهاية للحرب. فكانت تستطيع تكثيف الضغط العسكرى على إيران من خلال تصعيد مساندتها

للعراق، أو تقديم مغريات للتفاوض، وبحلول عام ١٩٨٥ كانت هناك مجموعتان من المسئولين تحاولان تنفيذ هاتين السياستين فى نفس الوقت بنتائج تقترب من الكارثة. فنظرت إحدى المجموعتين والتى كانت تشتمل على وزير الدفاع كاسبر واينبرجر، إلى إيران على أنها الخطر الرئيسى على المصالح الأمريكية فى الخليج، ودافعت عن سياسة التعاون مع العراق والدول العربية الصديقة لاحتواء هذا الخطر. أما المجموعة الأخرى التى كانت تضم مستشارى الأمن القومى ريتشارد ميرقى، ألن وروبرت ماكفرلين والأدميرال جون إم، بويندكستر، فكانت تؤمن بأن إيران أكثر عداء للاتحاد السوفيتى من أمريكا. ومن خلال إمداد إيران سرا بالسلاح كانوا يهدفون إلى تشجيع المعتدلين الإيرانيين وضمان إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين لدى حلفاء إيران فى لبنان، وبينما كانت تحافظ علنا على السياسة الرسمية الخاصة بتحدى إيران دبلوماسيا وعسكريا، بدأت هذه المجموعة فى تبنى سياسة سرية تتلخص فى بيع الأسلحة إلى إيران بمساعدة إسرائيل.

صُدم الأمريكان بمن فيهم مهندسو سياسة الشرق الأوسط، بسبب الكشف فى نوفمبر ١٩٨٦ عن مبيعات الأسلحة إلى إيران ونتيجة لذلك تعرضت مصداقية أمريكا لدى حلفائها العرب لضرر خطير، ففى الداخل أدى ذلك إلى اشتعال أزمة سياسية حملت شعار «إيران جيت» بسبب تشابهها مع فضيحة «ووتر جيت» التى أطاحت برئاسة ريتشارد نيكسون، وعرفت فضيحة «إيران جيت» أيضا باسم «إيران - كونترا» ، وذلك لأن المسئولين عنها على الرغم من الحظر الذى فرضه الكونجرس على بيع الأسلحة لإيران، قاموا بتحويل أرباح مبيعات الأسلحة إلى ثوار الكونترا، وهم جيش متمرد يقاتل الحكومة اليسارية فى نيكارجوا، وأدى هجوم الكونجرس والشعب على إدارة نيكسون إلى إجبارها على التخلى عن

سياسة السلاح مقابل الرهائن ودعمها الخفى لثوار الكونترا وإيران.

كشفت فضيحة «إيران - كونترا» إدارة ريجان فى أسوأ صورها، ليس فقط من حيث انعدام المبادىء في ممارستها للسياسة الخارجية، ولكن أيضا عدم ديمقراطيتها وعجزها، ومن خلال الموافقة على مبادلة الرهائن بالسلاح خالفت الإدارة الأمريكية سياستها الخاصة بمكافحة الإرهاب العالمى، وقد أرجع آيات الله موافقة إدارة ريجان على بيع الأسلحة إلى إيران والضغط على الكويت لإطلاق سراح الإرهابيين الإسلاميين إلى صلابتهم الخاصة، والدرس الذى كان يجب عليهم تعلمه هو أن المزيد من الضغط العسكرى على العراق والمزيد من المساندة للإرهاب الدولى سوف يؤدى إلى المزيد من التنازلات الأمريكية. فإذا كانت أمريكا بهذا الضعف أو هذا التقلب لكى تنقلب على العراق تحت الضغط، فما الذى يدعو إلى الشك فى إمكان انقلابها مرة أخرى؟

شهدت الفترة التى استمرت من عام ١٩٨٦ وحتى وقف إطلاق النار بين إيران والعراق فى عام ١٩٨٨ تحولا أمريكيا جديدا تجاه العراق. فقامت أمريكا بالتدخل على نحو أكثر فعالية فى الحرب وأصبحت الضامن المطلق للأمن العراقى. وأدى احتلال إيران لشبه جزيرة الفاو فى فبراير ١٩٨٦ إلى حث أمريكا على التحالف سرا مع العراق، ولأنها تقع فى أقصى جنوب العراق فإن شبه جزيرة الفاو كانت تمثل منطقة حساسة بالنسبة لصناعة البترول العراقى. وأدى سقوط شبه الجزيرة إلى ظهور شبح الزحف الإيرانى إلى البصرة واحتمال تمزيق أوصال الدولة العراقية التى صنعتها بريطانيا من ثلاثة أقاليم عثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. وردت أمريكا بإعطاء العراق المزيد من المساعدة المخابراتية وحماية ناقلات البترول الكويتية من الهجمات الإيرانية.

أدى قرار إدارة ريجان بتوفير حامية بحرية للدفاع عن ناقلات البترول الكويتية إلى اضطلاع أمريكا بالتزام عسكرى غير محدود على الرغم من المعارضة القوية للكونجرس، واتفق بعض المعلقين على أن الكويت باعتبارها حليفا للعراق، قد تلاعبت بأمريكا لجرها إلى أتون الحرب الإيرانية - العراقية. وهناك معلقون آخرون يتبنون وجهة نظر تقول بأن الالتزام العسكرى نتج عن قرار مساندة العراق فى حربها ضد إيران وأعطى الطلب الكويتى لأمريكا ذريعة ملائمة لتوسيع نطاق تواجدها وحماية العراق وحلفائها. وهناك جانب من الحقيقة فى كلا الرأيين. فالكويت كانت تتلاعب بأمريكا وإدارة ريجان كانت مهيأة لزيادة تواجدها العسكرى فى الخليج رغم مخاطر ذلك كما أن التقييم الأمريكى السطحى للأهداف السوفيتية والنفوذ السوفيتى كان له دور كبير فى تبرير هذا القرار المثير للجدل.

وجاء تتابع الأحداث على النحو التالى: فى ديسمبر ١٩٨٦ طلبت الكويت من كلتا القوتين الأعظم حماية ناقلات بترولها من خلال تسييرها تحت أعلامهما وكان من المفترض أن علم القوة العظمى سوف يردع الإيرانيين عن الهجوم عليها. ورغب الاتحاد السوفيتى فى تسيير ثلاث ناقلات بترول ترفع العلم السوفيتى إلى الكويت. ومع ذلك أفادت إدارة ريجان فى مارس بأنها إما أن تقوم بكامل العمل أو لن تفعل شيئا على الإطلاق. إنها لا ترغب فى اقتسام العمل مع السوفييت.

كانت النتيجة قيام أمريكا برفع أعلامها على إحدى عشرة ناقلة بترول كويتية مما أهلها لحماية السفن الحربية الأمريكية وقامت دول أوروبية عديدة أيضا تشتمل على بريطانيا وفرنسا، بتوفير سفن حربية لحماية ناقلات البترول، ومن الواضح أن الرد الأمريكى كان يهدف إلى تقييد التواجد السوفيتى البحرى فى الخليج.

كان الدرس الذى لم تتوان الكويت والدول الخليجية العربية الأخرى عن تعلمه هو أن أسهل الطرق للتلاعب بإدارة ريجان هو التوجه إلى موسكو. ومن المثير للسخرية أنه ضمن الدول الست المحافظة التى تكتلت معا فى عام ١٩٨١ لتشكيل ما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجى الذى تم تكوينه للدفاع عن النفس إبان الغزو السوفيتى لأفغانستان وخوفا من انتصار إيران فى حربها مع العراق، كانت الكويت هى الطرف الأكثر انتقادا للتواجد الأمريكى فى الخليج وأشد المتحمسين للدفاع عن التعايش مع الاتحاد السوفيتى.

ساهمت عملية رفع العلم الأمريكى على ناقلات البترول قليلا فى تأمين التجارة فى الخليج. ولكن الأثر الأكثر أهمية كان يتمثل فى تمهيد الطريق لتواجد أمريكى بحرى موسع فى المنطقة. وبعد بضعة أشهر قامت إدارة ريجان بإرسال سفن أمريكية لحراسة الخليج وحماية ناقلات البترول من وإلى الكويت. ولم يقم الأسطول الأمريكى بحماية سفن الدول الأخرى من الهجمات الإيرانية، كما أنه لم يمنع العراق من استخدام الأسلحة الغربية المتقدمة ضد الطائرات المدنية، فقد كانت أمريكا مهتمة بحرية الملاحة فقط بالنسبة للكويت والعراق وحلفائها الآخرين والحد من التدخل السوفيتى. ولكن أداء العمل بالطريقة الأمريكية أدى إلى زيادة خطر المواجهة العسكرية مع الأسطول الأمريكى.

وفى ١٧ مايو ١٩٨٧ أصاب صاروخ عراقى بطريق الخطأ الفرقاطة الأمريكية ستارك، ورد الرئيس ريجان بإصدار تحذير للاتحاد السوفيتى وإعلان الحرب على إيران وفى الخطاب الذى ألقاه فى ٢٩ مايو تحدث عن الاتحاد السوفيتى وإيران كما لو كانا شريكين فى مؤامرة لتخريب حرية الملاحة فى الخليج. وأكد وجوب منعهما من «فرض مشيئتهما على الدول العربية الصديقة فى الخليج»، ووجوب منع إيران «من إعاقة حركة الملاحة

الحرة»، ولم يشر إطلاقا إلى العراق، ولم يفت بعض المراقبين الأمر الذى يدعو إلى السخرية الذى تمثل فى إلقاء اللوم على إيران نتيجة لصاروخ أطلقه العراق، وكان التفسير الأكثر ترفقا هو ما اقترحه أحد الدبلوماسيين البريطانيين بأن ريجان لم يستطع التمييز بين كلمتى «إيران» و«العراق» اللتين تبدأ كل منهما بحرف «الآى» «باللغة الإنجليزية» وفى اليوم الذى ألقى فيه ريجان بخطابه أعلن ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أن «ما يحرك سياستنا فى هذا الوقت هو أننا لا نرغب فى أن يقوم السوفييت بوضع أيديهم على شريان الحياة»، الذى يمدالعالم بالبترول، وكان اعترافا بالغ الصراحة.

وبينما كان من الصعب اعتبار الصاروخ العراقى سببا منطقيا لإنكار دور الاتحاد السوفيتى فى الخليج فإن هذا الحادث كان يشير إلى الحاجة الماسة لإيجاد حل للصراع الإيرانى -العراقى. وكانت مناقشات مجلس الأمن مستمرة منذ شهر يناير وتقودها الولايات المتحدة، وكان الهدف المعلن لسياستها هو التوصل إلى تسوية للنزاع من خلال التفاوض، ولكن وسيلتها فى تحقيق ذلك والتى كانت بعيدة كل البعد عن الإنصاف، تمثلت فى تعقيد الأمور أكثر من ذى قبل والوقوف بكل ثقلها إلى جانب العراق وإمداده بالمساعدة الاقتصادية والدبلوماسية والمعلوماتية والتدخل عسكريا والهجوم على أهداف إيرانية مثل رصيف بترول «سيرى». وأصبحت أمريكا طرفا فى الحرب الإيرانية - العراقية من خلال كل شيء فيما عدا الاسم.

من خلال هذا الانحياز كانت أمريكا يحدوها الأمل فى إرغام إيران على قبول وقف إطلاق النار، ولكن بدلا من ذلك استمرت الحرب ستة شهور أخرى، وكان أحد الأسباب رفض إيران الخضوع للضغوط

الأمريكية. وأدى انحياز أمريكا ضد إيران إلى تقوية موقف المتشددين الإيرانيين الذين أرادوا الاستمرار فى الحرب ولم تقبل إيران قرار مجلس الأمن الصادر فى يوليو ١٩٨٧ والذى كان ينادى بوضع نهاية للحرب وظلت تطالب بالإطاحة بصدام من على قمة السلطة، ومع عجز المفاوضات عن التوصل إلى أى شىء ركزت الولايات المتحدة على فرض حظر على مد إيران بالسلاح. وأدى ذلك إلى إتاحة الفرصة للعراق لشن سلسلة من الهجمات الشرسة والفعالة تضمنت استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأهداف المدنية. أدت تلك الهجمات إلى خفض معنويات إيران وفى ١٨ يونيو ١٩٨٨ أعلنت رسميا قبولها للقرار ٥٩٨. وبعد انقضاء يومين قام آية الله خومينى فى خطاب إلى الشعب بتبرير القرار الذى وصفه بأنه «أمر من تجرع السم».

لم تكن سياسة إدارة ريجان تجاه إيران والعراق متماسكة أو متجانسة وكانت سنواتها الثمانية فى السلطة عبارة عن حكاية مؤسفة من التخبط والاضطراب، والغش والخداع، والنفعية وقصر النظر. وكانت السياسة السرية الخاصة بمقايضة الرهائن بالسلاح أسوأ البقع السوداء التى تلطخ سجلها، والطريقة السرية والفوضوية وغيرالدستورية التى تصرفت بها إدارة ريجان وخاصة فى فضيحة إيران - كونترا، جعلت أحد الصحفيين الأمريكيين يصفها بأنها «عصابة ريجان»، وخلفت سياسة أمريكا تجاه إيران ميراثا مريرا من الشك والعدوانية، وعلى الرغم من عدم تجانس سياستها تجاه العراق، فقد انتهت بقبول صدام حسين كشريك أصغر فى الحفاظ على الوضع الراهن فى الخليج، وهى مفارقة مضحكة أخرى على ضوء الحرب اللاحقة لأمريكا مع صدام فى أوائل عام ١٩٩١.

تسبب موقف ريجان من الحرب الإيرانية - العراقية، والذى كان يسيطر عليه ويشوهه هاجس التهديد السوفيتى فى زيادة عدم الاستقرار فى المنطقة بدلا من الحد منه. وكانت الحرب الإيرانية - العراقية أطول الصراعات العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، وأشدها شراسة وأفدحها ثمنا، من حيث الخسائر المادية والبشرية فقد بدأت كنتيجة للصراعات داخل المنطقة وليس خارجها، ولكن أدى تدخل ريجان إلى إطالتها دون ضرورة. وفى النهاية شعر كلا الجانبين شعورا خاطئا بأنه قريب من النصر، فالعراقيون الذين سمح لهم بتكثيف هجومهم شعروا بأنهم قاب قوسين أو أدنى من تدمير نظام الخومينى، كما شعر الإيرانيون أنه بدون التدخل الأمريكى إذا أتيحت لهم الفرصة لحرب عادلة، فإنهم سوف يدمرون نظام صدام حسين. وبذلك لم تحل الحرب أى شىء. والتهديد الذى يمثله كل نظام للآخر لم يختف بوقف إطلاق النار ولم يحصل الإيرانيون على قرار من الأمم المتحدة يدين العراق لمبادرتها بالحرب ، يجعلهم يشعرون بالرضا. كما أن العداء بين إيران والعراق، وإيران وأمريكا، ظل متعاظما، هذا إذ لم تزد حدته، فى نهاية حرب الأعوام الثمانية كما كان منذ البداية.

درع الصحراء وعاصفة الصحراء

يمكن النظر إلى الغزو العراقى للكويت فى عام ١٩٩٠ على أنه الفصل الأخير فى الحرب الإيرانية - العراقية.

فكلتا الحربين تم شنها بواسطة نفس الديكتاتور كأحد جوانب نفس دافع القوة والثروة والتوسع الإقليمى وتعاظم القدرة العسكرية. ومع ذلك، فالدافع الأكثر خطورة هو الرغبة فى القضاء على دولة ذات سيادة. وكان رد فعل الغرب، والشرق الأوسط أيضا، مختلفاً تمام الاختلاف تجاه الحربين.

فكانت الولايات المتحدة متسامحة تماما تجاه شن الحرب الأولى ولكنها كانت أبعد ما تكون عن التسامح تجاه الثانية. كما ساندت دول الشرق الأوسط العراق أثناء الحرب الإيرانية - العراقية، بينما انضمت غالبيتها العظمى للتحالف الذى تقوده أمريكا ضد العراق فى حرب الخليج.

ساهمت دول الخليج الغنية بالبترول والقوى الغربية، بما فيها أمريكا، أثناء الحرب الإيرانية - العراقية، فى صناعة الوحش فى

صورة صدام حسين.

ومع ذلك، توقعوا جميعا أن يتصرف بعقلانية بعد الحرب، على الأقل فيما يتعلق بمصالحهم. ولكن فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، انقلب صدام فجأة على صانعيه من خلال احتلاله للكويت.

بنهاية الحرب الإيرانية - العراقية، أصبحت رؤية إدارة ريجان للعراق جامدة وغير قابلة للتغيير ومؤمنة بدور العراق فى المنطقة بدرجة كبيرة حتى أن مجلة «الإيكونوميست» أطلقت عليها اسم «التصور». وطبقا لوجهة النظر هذه، أصبح العراق معقل الاستقرار الإقليمى وقوة معتدلة تهدف إلى إعادة بناء اقتصاده وليس المزيد من المغامرات العسكرية. وفيما يتعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى، كان هذا التصور يؤمن بأن العراق قد تخلى عن ماضيه الرافض ،وبذلك يمكنه أن يساعد أمريكا على توجيه دفة العالم العربى نحو التسوية.

وفى عام ١٩٨٢، فى الوقت الذى كان العراق فيه مسجلاً لدى وزارة الخارجية الأمريكية كإحدى الدول الراعية للإرهاب، نظر إلى صدام كشخصية تهدف إلى الإصلاح.

ساد هذا التصور الخاص بالعراق المعتدل الموالى للغرب السياسة الأمريكية حتى قام صدام بتحطيمه فى الساعات الأولى من يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠.

وعلى الرغم من قيام جورج بوش بإعادة تقييم سياسة الشرق الأوسط فور توليه مقاليد الحكم، فإن إدارته كانت أقل اقتناعا من إدارة ريجان بأنها يمكنها التعامل مع العراق. وفى يناير ١٩٩٠،أصدر بوش توجيها يؤكد فيه على سياسة العلاقات الطبيعية مع العراق والذى تضمن بيع التكنولوجيا المتقدمة والحصول على تسهيلات ائتمانية من بنك التصدير والاستيراد. وسمحت مقولة العلاقات الطبيعية ورغبته فى الحفاظ

على الوضع الراهن بالتغاضى عن وحشية صدام المجسدة فى انتهاكه المستمر لحقوق الإنسان واستخدام الغاز السام أولا ضد الجنود الإيرانيين، وبعد ذلك ضد المدنيين الإيرانيين وفى النهاية ضد شعبه من الأكراد، وكان المسئولون الأمريكيون يحتجون من حين لآخر، ولكن كان يتم تجاهل احتجاجهم.

أدت أيضا مقولة العراق المعتدل إلى إعماء واشنطن عن رؤية الإشارات المتناقضة القادمة من بغداد. فقد أشار صدام، قولا وفعلا، إلى طموحه المتمثل فى الهيمنة على الخليج، وبدلا من استخدام عائدات البترول العراقى فى سداد ديون الحرب التى بلغت ٧٠ بليون دولار، قام بزيادة قدراته العسكرية وبناء أسلحة الدمار الشامل. وقامت الشركات الغربية بأعمال تجارية نشطة مع صدام، ولم تقم الحكومات الغربية إلا بالقليل لإثنائها عن ذلك. وقام أحد الدبلوماسيين البريطانيين - والذى كان له دور جوهرى فى صياغة سياسة حكومته تجاه العراق - بتلخيص موقف الحكومات الغربية قبل وقت قصير من غزو العراق للكويت، فقال: «فى ملعب ملئ بالمستأسدين، كان صدام حسين أكبرهم على الإطلاق».

وأضاف قائلا: «ولكنه كان يحمل مفاتيح متجر الحلوى، ولذلك كان علينا أن نقف إلى جانبه».

فى النصف الأول من عام ١٩٩٠، حيث بناء صدام لقوته العسكرية عبارات هجوم علي أمريكا وحلفائها، وفى يناير حذر رفاقه العرب من أن انهيار الاتحاد السوفيتى يعنى تزايد النفوذ الأمريكى فى الخليج وخاصة بالنسبة لأسعار البترول. وفى يوم الثانى من أبريل، قام بالتهديد باستخدام الأسلحة الكيمائية ضد إسرائيل. كما أعلن أنه لو خطر لأمريكا حماية أى هجوم إسرائيلى على العراق «فأقسم بالله، أننا سوف نحرق نصف إسرائيل».

كان هدف صدام الكبير التالى هو الكويت. فقد اتهم الكويت بسرقة البترول العراقى من خلال استخراج كمية أكبر من حصته من حقل بترول الرميلة الموجود على الحدود بين البلدين، كما أنه يكبد العراق خسائر فادحة فى عوائد البترول من خلال زيادة حصته من البترول فى منظمة الأوبك، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض سعر البترول. واتبع صدام هذه الشكاوى الراسخة باتهامات تقول أن سياسة البترول الكويتية بمثابة إعلان حرب اقتصادية، وهى تشكل جزءا من مؤامرة أمريكية لتدمير العراق.

طالب صدام الكويت بتعويض العراق عن خسائره وإسقاط الديون التى تراكمت أثناء الحرب مع إيران، وتسوية النزاع الخاص بالحدود، والسماح للعراق بوصول أفضل للخليج العربى من خلال التنازل له عن جزيرتى وربة وبوبيان. ورفض الكويت رفضاً قاطعاً، وأدى هذا الموقف العقيم إلى اشتعال غضب صدام وأدهش الآخرين لأن حكام الكويت، عائلة الصباح، لم تشتهر بالجرأة السياسية. على النقيض، كانت عائلة الصباح تنأى بنفسها عن المتاعب دائما. واستنتج بعض المراقبين العرب أنه لابد من وجود وعد أمريكى بمساعدة الكويت فى حالة تعرضها للمتاعب أو وجود مؤامرة أمريكية - كويتية لاستدراج صدام إلى المصيدة. ومع ذلك، لايوجد دليل ملموس لتأييد هذه الرواية.

إن الاتهام الحقيقى ضد إدارة بوش لايتمثل فى تحولها المفاجئ ضد صدام ولكن فى بكائها صامته وراضية، ولن نقول خانعة، أمام التهديدات والاستفزازات المتزايدة، وعلى الرغم من كل إشارات الخطر، واصلت السياسة الأمريكية المضى قدما على طريق المحاباة المخطط له جيداً.

فى يوم ١٢ أبريل ١٩٩٠، قام وفد مكون من خمسة أعضاء لمجلس الشيوخ الأمريكى برئاسة روبرت دول زعيم الجمهوريين بزيارة بغداد.

وطمأن دول صدام بأن بوش يرغب فى تحسين العلاقات بين الدولتين.

أيضا أكدت أبريل سى. جلاسبى السفيرة الأمريكية التى كانت حاضرة الاجتماع، أن هذه هى سياسة أمريكا.

وفى وقت لاحق من نفس الشهر، اعترض جون كيلى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، على اقتراح للكونجرس بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، حيث أعلن أن ذلك يعد بمثابة عقاب للمصدرين الأمريكيين دون أن يؤدى ذلك إلى اعتدال العراق.

وصلت سياسة المحاباة إلى ذروتها المخزية فى اللقاء الشهير بين الرئيس العراقى والسفيرة الأمريكية فى يوم ٢٥ يوليو كانت جلاسبى تنصت فى أدب بينما كان صدام يتحدث بصوت صاخب عن تجاوزات الكويت ويهدد باللجوء إلى القوة. وبذلت قصارى جهدها لتهدئة ثائرته وتطمينه قائلة «إننا ليس لنا أى رأى فى الصراعات العربية - العربية مثل نزاع الحدود الذى بينك وبين الكويت»، ويمكن التماس العذر لصدام إذا استدل من هذه العبارة على أن أمريكا ستبقى على الحياد إذا تحرك ضد الكويت، وأن رد الفعل من المرجح أن يكون مجرد قرصة أذن ولن يصل إلى درجة الحرب.

وحتى عندما قام العراق بتحريك قواته إلى الحدود الكويتية، كانت وجهة النظر السائدة لدى كل من واشنطن والشرق الأوسط هى أنه يحاول الحصول على المال وليس استخدام القوة، وفى ٣١ يوليو، قبل ثلاثة أيام من دخول القوات العراقية إلى الكويت، شهد كيلى فى «كابيتول هيل» بأن أمريكا ليست لديها معاهدة ولا التزام بإرسال قوات إلى الكويت إذا تم اجتياحها، وسواء كان من الممكن أن يرتدع صدام أم لا فى حالة صدور تحذير أمريكى فليست هناك طريقة لمعرفة ذلك، حيث إن هذا التحذير لم يصدر.

إن أحد أسباب الصمت الأمريكى كان يتمثل فى عدم اهتمام حكام الخليج، فلم يتوقع أى منهم أن حاميهم السابق ضد إيران الثورة فى سبيله لافتراسهم.

كان لدى الكويتيين العديد من الفرص لطلب المساعدة من الولايات المتحدة، ولكنهم تأخروا فى ذلك، ربما لارتيابهم فى أن أمريكا قد تستغل التهديد العراقى من أجل تحقيق تواجد عسكرى على أرضهم. وكانت الرسالة الصادرة عن الحلفاء العرب الآخرين لأمريكا، مثل الرئيس حسنى مبارك، رئيس مصر، والملك حسين، ملك الأردن، أن هذه أزمة عربية ويجب أن يكون لها حل عربى، وقام صدام بتطمين هؤلاء الزعماء، وكذلك الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية، الذى أبرم معه اتفاقية دفاع مشترك فى عام ١٩٨٩، بأنه لن يهاجم الكويت وقاموا بدورهم بنقل هذه التطمينات إلى واشنطن.

ولكن المفاوضات العراقية - الكويتية التى نظَّمها الزعماء العرب، وعقدت فى جدة بالمملكة العربية السعودية، تحولت إلى ستار كثيف من الدخان يحجب نوايا صدام الحقيقية. فبعد ساعات قليلة من وصول الطائرة التى تقل المفاوضين العراقيين إلى مطار بغداد بدأ الاجتياح العراقى للكويت، لم يكن من الصعب سبر غور دوافع صدام، وبما أن معظم العراقيين تمت تهيئتهم لكى يعتقدوا أن الكويت هى جزء من وطنهم، فكان على صدام أن يلعب دور محرر الأرض العراقية السليبة، وعلى وجه الخصوص، كان الاستيلاء على الكويت هو سبيل العراق للوصول إلى الخليج الذى أنكرته عليه بريطانيا العظمى حين قامت برسم الحدود عام ١٩٢٢.

وكان هذا التحرك أيضا يمكنه أن يخدم طموحات صدام فى جعل العراق قائدا للعالم العربى وقوة بترولية مهيمنة، ولكن بينما كان العراق

يمتلك رابع أكبر جيش فى العالم، ويفوق عدد طائراته ودباباته مالدى بريطانيا وفرنسا معا، فقد كان فى ضائقة مالية.

ومن خلال السيطرة على ثروة الكويت الخرافية، كان صدام يداعبه أمل حل كافة مشاكله المالية بضربة واحدة.

كان الاجتياح العراقى للكويت، حسب تعبير أحد المسئولين الأمريكيين، مجرد نزهة على الأقدام، ففى منتصف ليل ٢ أغسطس ١٩٩٠، قام حوالى مائة ألف جندى عراقى بعبور الحدود متجهين إلى مدينة الكويت، حيث واجهوا مقاومة ضئيلة. ومع بزوغ الفجر، كانت العاصمة بأكملها تحت الحصار، وفر أمير الكويت إلى المملكة السعودية. وقيل أن القرار الوحيد الذى اتخذه الشيخ جابر الأحمد الصباح على جناح السرعة هو القفز إلى سيارته المرسيدس والهرولة نحو الجنوب، بينما كانت الدبابات العراقية فى طريقها إلى قصره. وقام صدام حسين بعملية عسكرية ناجحة، على الرغم من ثبوت أنها كانت خطأ استراتيجيا فادحاً وعلى الجانب الأمريكى، كشف الغزو عن فشل جهاز المخابرات، والأكثر خطورة، فشل السياسة والتصور الذى تم صنعه فى عشر سنوات تبخر ما بين ليلة وضحاها.

وضع ضم العراق للكويت سلسلة من التحديات أمام الولايات المتحدة، مثل تحديات مصالحها البترولية، ومصالحها فى المملكة السعودية، وهيبتها فى الخليج، كما أنه أيضا تحدى النظام الإقليمى القديم الذى فرضته القوى الاستعمارية على المنطقة بعد القضاء على الإمبراطورية العثمانية. وادعى صدام، دون منطق، أن الكويت هى تجسيد للامبريالية البريطانية هم من وضعوا أيضا حدود العراق وليس حدود الكويت فقط، ومن خلال الشك فى شرعية حدود الكويت، كان صدام يتشكك أيضا فى شرعية حدود العراق بما فى ذلك حدود شط العرب مع

إيران، والتى أقرتها بريطانيا لصالح العراق.

واستخدام القوة لتغيير الحدود يمكن أن يكون مصدراً لاينضب للاضطراب والفوضى. وأخيراً، فإن ضم الكويت كان يمثل أول تحد لنظام ما بعد الحرب الباردة الجديد، الذى هيمنت عليه أمريكا، وكان كل تحد من هذه التحديات خطيراً بما يكفى، واجتماعها معاً كان يعنى أن العدوان العراقى لن يمضى دون عقاب.

قام الرئيس بوش بتولى مسئولية صياغة الرد الأمريكى على هذه التحديات. وقبل كل شيء، كان يقال أن السياسة الخارجية هى موطن قوته.

وفى صباح يوم ٢ أغسطس، أعلن بوش أمام مراسلى وكالات الأنباء «إننا لانناقش مسألة التدخل»، ولكن فى وقت لاحق من نفس اليوم فى آسبن بولاية كلورادو، التقى مع مارجريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، التى كانت تتبنى خطاً متشدداً، وتشير إلى صدام على أنه هتلر آخر. واستحضرت الدروس المستفادة من اتفاقية ميونيخ عام ١٩٣٨ والتى خضع فيها الحلفاء لاستيلاء هتلر على غرب تشيكوسلوفاكيا وحثت زميلها على اتخاذ أقوى موقف ممكن. واقترح بوش طرح الأمر أمام الأمم المتحدة. ووافقت تاتشر على مضض قائلة «هذا ليس وقت التردد ياجورج».

وفى ظهر نفس اليوم، قام بوش بإدانة «العدوان العراقى الصريح». وفى طريقه إلى آسبن، لم يكن بوش على يقين بكيفية التعامل مع الأزمة، وفى طريق العودة إلى واشنطن، كان على يقين تام بأنه يجب ألا يكون هناك استرضاء ولاتفاوض ولاحلول وسط.

وتولى بوش المسئولية. فمنذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ وحتى ١٦ يناير ١٩٩١، حينما قام بشن أول هجوم جوى على العراق، قام منفردا بقيادة

بلده إلى طريق الحرب، ضاربا عرض الحائط بنصيحة خبرائه العسكريين، الذين مارسوا ضغوطهم من أجل المضى فى استراتيجية الاحتواء، ونصيحة وزير خارجيته، الذى كان يفضل التوصل إلى حل دبلوماسى.

وعلى الرغم من عدم وجود دليل يشير إلى أن صدام ينوى التوغل باتجاه الجنوب للاستيلاء على حقول البترول السعودية، كان قادراً على ذلك.

وباعتباره خبيراً سابقاً للبترول بتكساس، فإن بوش كان يخشى الاستيلاء على المملكة السعودية، الأمر الذى يرفع من نسبة احتياطى البترول العالمى الذى يسيطر عليه صدام حسين من ٢٠٪ إلى ٤٠٪، الأمر الذى يجعل العالم تحت رحمته. ومع ذلك، كان السعوديون معترضين على وجود قوات أمريكية على ترابهم الوطنى.

ولذلك كان على بوش ومساعديه أن يلجأوا لسياسة لى الذراع للحصول على موافقتهم. وفى يوم ٨ أغسطس، بعد أن أذعن السعوديون، أعلن بوش أن الحكومة السعودية طلبت المساعدة وأنه هب لنجدتها.

وأضاف «إن مهمة قواتنا دفاعية بحتة». وأشارت الصحف إلى أنه سوف يتم إرسال ٥٠ ألف جندى إلى العربية السعودية، على الرغم من أنه كان من المقرر إرسال ٢٥٠ ألف جندى. وعلى نحو يتفق مع مهمتها الدفاعية أطلق عليها اسم «عملية درع الصحراء».

وأيدت الأمم المتحدة الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بعزل واحتواء العراق. وقامت كل الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، ومنها الاتحاد السوفيتى، والتى لديها استثمارات ضخمة فى العراق، بالمضى خلف القيادة الأمريكية، وفى خضم الأزمة، أصدر مجلس الأمن عدة قرارات : القرار رقم ٦٦٠ الذى أدان الغزو العراقى للكويت، ونادى بالانسحاب الفورى

وغير المشروط، والقرار رقم ٦٦١ الذى فرض عقوبات اقتصادية على العراق، والقرار ٦٧٨ الذى صرح باستخدام «كل الوسائل الضرورية» من أجل إخراج العراق من الكويت. وزعم بعض المراقبين، بما فيهم الرئيس السابق ريتشارد نيكسون فى كتابه الصادر عام ١٩٩٢ بعنوان «اقتنص اللحظة»، أنه أثناء أزمة الخليج والحرب استغلت أمريكا الأمم المتحدة. والعنصر الغائب عن هذا الزعم هو أن المصلحة القومية الأمريكية فى إعادة النظام الإقليمى القديم ومنع صدام من السيطرة على بترول الخليج تصادف أن تطابقت مع مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالأمن العالمى. وكان تصرف صدام مثالاً نموذجياً لنوعية العدوان التى أنشئت الأمم المتحدة للتعامل معها.

لم يبد الرئيس بوش أى اهتمام بالتوصل إلى تسوية للأزمة عن طريق التفاوض، وعلى سبيل المثال فإنه منح جهود الملك حسين للوساطة فرصة ضئيلة، وزعم الملك حسين فى وقت لاحق أنه كان على وشك التوصل إلى انسحاب العراق. ولكن تلك المبادرة الدبلوماسية كانت مثل مثيلاتها اللاحقة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والسودان واليمن وتونس لم تكن مقبولة لأمريكا لأنها انطوت على نوع ما من المكافأة للعراق على انتهاكه لسلامة أراضى إحدى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. ومنذ ٢ أغسطس وحتى ٢٩ نوفمبر، تمسكت أمريكا بموقفها القائل بأن العراق يجب أن ينفذ كل قرارات الأمم المتحدة دون قيد أوشرط. وحسب تعبير الأمير حسن، ولى عهد الأردن فى ذلك الوقت، كان الحلفاء يفرضون حظرا على الحوار.

رفضت أمريكا مبادرة السلام التى اقترحها صدام حسين فى يوم ١٢ أغسطس والتى ربط فيها انسحاب العراق من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة لنفس السبب: إنها لن تسمح لصدام بجنى ثمار عدوانه. وكان اقتراح صدام الخاص بالربط بين المشكلتين الفلسطينية والكويتية

نفعيا، وفى نفس الوقت مفرط السذاجة، فقد مكنه من الظهور بمظهر البطل المدافع عن حقوق الفلسطينيين، مما أكسبه تأييد الجماهير العربية العريضة، وظهر على السطح عدة مرات حتى فى الأمم المتحدة، ومع ذلك بالنسبة للأمريكيين كان توقيت الربط بين المشكلتين بالغ الأهمية، فقد أصروا على أن المشكلة الفلسطينية يجب أن تعالج فقط بعد انسحاب العراق من الكويت دون قيد أو شرط، ورفضوا أن يكون لصدام أى دخل بالقضية الفلسطينية، وفى ظل الغزو قفزت السياسة الأمريكية تجاه صدام من المحاباة إلى رفض حتى التفاوض.

وعلى الرغم من أن الكثير من مستشاريه العسكريين قد شعروا بأن استراتيجية الاحتواء والعقوبات الاقتصادية تؤتى أكلها، كان بوش يستعد لقصف العراق. وفى يوم ٣١ أكتوبر قام برفع عدد القوات المشاركة فى عملية درع الصحراء إلى ٤٠٠ ألف جندى.

ولم يتم إعلان هذا القرار حتى ٨ نوفمبر، بعد انتخابات الكونجرس، وبعد مرور أسبوع على ذلك، طمأن بوش زعماء الكونجرس بأن مهمة القوات لاتزال دفاعية: «إننى لم أعبر الخطوط الحمراء». ولكنه عبر الخطوط الحمراء. فالزيادة فى قوات المشاة الأمريكية كانت تمثل الانتقال الحرج من درع الصحراء إلى عاصفة الصحراء.

وفى يوم ٢٩ نوفمبر، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٧٨ الذى صرح باستخدام القوة لطرد العراق من الكويت بعد إعطائه مهلة قدرها ٤٥ يوماً لإظهار حسن نيته، وسرعان ما أطلقت وسائل الإعلام عليه اسم «أبوالقرارات» ـ «على غرار أم المعارك ـ وشعر بوش بما يكفى من القوة لكى «يقطع الميل المتبقى على السلام»، كما قال، من خلال عرضه إما أن يرسل جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكى، إلى بغداد أو أن يقوم وزير الخارجية العراقى طارق عزيز بالقدوم إلى واشنطن، وأخيراً التقى بيكر

وعزيز فى جنيف فى ٩ يناير ١٩٩١، ولكن لم يسفر اللقاء عن شيء. لقد تحدثوا طيلة ست ساعات حواراً من أطول حوارات الطرشان فى تاريخ الدبلوماسية الحديثة، وقام بيكر بتسليمه خطاباً شديد اللهجة خير فيه بوش صدام بين الإذعان لقرارات الأمم المتحدة والانسحاب بسلام من الكويت، أو أن يتم طرده بالقوة، وقرأ عزيز الخطاب، ولكنه امتنع عن إرساله لرئيسه.

توقع بوش فشل المباحثات، وفى يوم ٢٩ ديسمبر، أمر الجنرال كولن باول، رئيس قيادة الأركان المشتركة، بأن يستعد للهجوم على العراق بمجرد انتهاء مهلة الأمم المتحدة فى ١٥ يناير. وبحلول هذا التاريخ، انتشرت قوات ثلاثين دولة فى الخليج، علامة على نجاح بوش فى بناء تحالف دولى، وتوقعت القوات المتحالفة وكان يحدوها الأمل فى أن تؤدى هزيمة صدام إلى سقوطه من على مقعد السلطة، على الرغم من أن ذلك لم يكن هدفاً معلناً للحرب. وكان الهدفان المعلنان للحرب هما طرد القوات العراقية من الكويت وإعادة حكومة الكويت الشرعية.

بدأت عملية عاصفة الصحراء فى السادس عشر من يناير واستمرت لمدة اثنين وأربعين يوماً، واستمرت الهجمات الجوية لمدة ثمانية وثلاثين يوما، واستمرت الحرب البرية ١٠١ ساعة، ومثل الاجتياح العراقى للكويت، كانت العملية مجرد نزهة على الأقدام.

فالقوات العراقية لم تبد أية مقاومة تذكر، وكان التفاوت فى قوة النيران والمقدرة بين الجانبين يجعلان المواجهة أبعد ما تكون عن الحرب.

والمجال الوحيد الذى أبلى فيه الجنود العراقيون بلاء حسنا هو نسف حقول البترول الكويتية. فقد قاموا بذلك العمل بدقة متناهية.

وفى يوم ٢٨ فبراير، حينما اجتاحت قوات التحالف الكويت

وجنوب العراق، وكان الجيش العراقى يولى الأدبار، أصدر بوش أوامره بوقف إطلاق النار.

وانتهت «أم المعارك» التى هدد بها صدام إلى كارثة عسكرية. ولكن بينما كانت عملية عاصفة الصحراء انتصاراً للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة ضد جيش من العالم الثالث تنقصه الرغبة فى القتال، فإن نتائجها السياسية اللاحقة كانت أكثر إثارة للمشاكل.

لقد تحققت الأهداف الأساسية من العملية: فطردت قوات التحالف القوات العراقية من الكويت، وأعادت حكومة المنفى، ولكن ظل صدام على رأس السلطة فى بغداد.

وأثناء الحرب كرر بوش القول بأنه لن يسمح لحكومة صدام بالبقاء وطالب الشعب العراقى صراحة بالثورة على حكامه.

وفى يوم ١ مارس، بعد مرور يوم على وقف إطلاق النار، تمرد الشيعة فى الجنوب، وبعد بضعة أيام فعل الأكراد نفس الشىء فى الشمال. وإذا كان بوش جاداً فى الإطاحة بصدام، فإن هذه هى فرصته، ولكن عندما حانت اللحظة نكص على عقبيه، وفى يوم ٢٦ مارس، أقنع جيمس بيكر وبرنت سكوكروفت مستشار الأمن القومى بوش بأن انتصار الأكراد سوف يؤدى إلى تمزيق أوصال العراق من خلال إقامة دولة كردية مستقلة. وخلف هذه الفرضية تكمن وجهة نظر متشائمة تقول أن العراق غير مهيأ للديمقراطية، وأن حكم الأقلية السنية من خلال القوة العسكرية هو الصيغة الوحيدة القادرة على الحفاظ على وحدة الدولة. والسنة أو المسلمون التقليديون يمثلون مالايقل عن ٤٠٪ من عدد سكان العراق. ولكن بوش قرر أن يتدخل فقط إذا قام صدام باستخدام أى طائرات مقاتلة أخرى غير العمودية والغاز السام ضد المدنيين. وفيما عدا ذلك فإن

صدام له مطلق الحرية فى استخدام مايشاء من أسلحة أفلت بها من الهزيمة لقمع حالات التمرد، وتم سحق الشيعة وفروا إلى الأحراش. كما تم سحق الأكراد ولاذوا بالفرار إلى الجبال. وأدى قمع التمرد إلى إفساد نشوة الانتصار. وبدأ البطل الشرير للمسرحية يتهيأ للالتصاق بالسلطة.

ومثل نيكسون وكيسنجر، استخدم بوش الأكراد كبيدق فى لوحة الشطرنج الجغرافية السياسية، وعندما كان بوش ينادى بالإطاحة بصدام، كان بوش يضع فى ذهنه حدوث انقلاب عسكرى، يعيد توزيع أدوار أعضاء العصابة السنية الحاكمة بدلاً من إقامة نظام سياسى أكثر حرية وأكثر ليبرالية.. واعتبر وليام سافير المعلق السياسى، قراره الخاص بالتخلى عن الأكراد والشيعة نقطة تحول فى رئاسة بوش. وكتب سافير بعد انقضاء عام على الحرب يقول: «يرجع الفضل إلى جبن ٢٦ مارس، فى أن مستر بوش قد انتزع الهزيمة من بين أنياب النصر: فبقى صدام فى السلطة يضطهد شعبه، وظلت الكويت المعادة بؤرة عداء».

وأثناء أزمة الخليج، كان لدى أمريكا هدفان أساسيان: أن تمنع القوات العراقية من الزحف جنوباً نحو العربية السعودية وأن تطردها من الكويت.

وحققت عملية درع الصحراء الهدف الأول وحققت عملية عاصفة الصحراء الهدف الثانى. ومع ذلك فإن الحرب المثالية تبعها سلام فوضوى. فالقليل من الحروب فى التاريخ حققت أهدافها، على هذا النحو الكامل والسريع، ومع ذلك تركت وراءها ذيولا كثيرة. ونتائج ما بعد الحرب شاهد حى على أن القوة العسكرية، حينما تستخدم للتصدى لمشاكل سياسية معقدة، فإنها تكون بئس الوسيلة. وبينت الحرب أيضا أن الأمريكان أفضل فى التدخلات العسكرية القصيرة الخاطفة الهادفة إلى

الحفاظ على الوضع الراهن بدلا من التورط السياسى الطويل الأمد لحل المشاكل الجذرية الكامنة والمؤدية إلى عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط. كانت حرب الخليج «حرب بوش»، فهو أكثر من أى شخص آخر يستحق الثناء على إنجازاتها، واللوم على عيوبها.

مدريد وما بعدها

حسبما تقول إحدى الروايات المزعومة، أعلن البابا جون بول ذات مرة أن هناك حلين محتملين للصراع العربى الإسرائيلى، أحدهما واقعى والآخر معجز، الحل الواقعى يحتاج إلى تدخل إلهى، أما الحل المعجز فهو ذلك الذى يحتاج إلى اتفاق الطرفين عن طيب خاطر. وكان مؤتمر الشرق الأوسط للسلام الذى عقد فى مدريد فى نهاية أكتوبر ١٩٩١ يمثل ذروة التدخل الأمريكى النشط للتوصل إلى تسوية شاملة.

وهناك حدثان مهمان على المستوى العالمى مكنا أمريكا من إحياء ما أطلق عليه من قبيل التفاؤل «عملية سلام الشرق الأوسط: نهاية الحرب الباردة ونهاية حرب الخليج». وأدى انهيار الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى إلى ترك من يرعاهم عسكريا - سوريا والعراق واليمن وليبيا والفصائل الفلسطينية المعارضة - يتامى، كما أدى إلى سحب البساط من تحت أقدام جبهة الرفض العربية، التى كانت تعارض دائما أية اتفاقية سلام مع إسرائيل، وبدون الأسلحة السوفيتية والدعم الدبلوماسى، لم يعد لدى المعارضين العرب مايفعلونه سوى المكوث فى خيامهم، وكان انهيار

الإمبراطورية السوفيتية يعنى أيضا أن الأمريكان لم يعد لزاماً عليهم استرضاء أى منافس فى الشرق الأوسط.

وحل التعاون السوفيتى - الأمريكى محل التنافس السوفيتى - الأمريكى، وأصبحت أمريكا القوة المهيمنة، واحتل الاتحاد السوفيتى وظيفة «مجرد مساعد».

وبمجرد انتهاء الحرب الباردة، توقف الصراع بين القوتين الأعظم على الشرق الأوسط. وأدى إسدال الستار على النزاع العالمى بين الراعيين الأساسيين إلى إمكانية، أو على الأقل تصور إمكانية، وضع نهاية للصراع بين العرب والإسرائيليين.

وبينت حرب الخليج إلى أى مدى تغيرت قواعد اللعبة بعد الحرب الباردة، فالسيناريو الذى جرى تنفيذه بعد الغزو العراقى للكويت، لم يكن يمكن تصوره فى ظل ظروف المنافسة السوفيتية - الأمريكية الشرسة. كما ألقت هزيمة العراق بظلالها على العلاقات العربية - العربية، ووجهت لطمة أخرى إلى جبهة الرفض، وقامت سوريا التى كانت فى وقت من الأوقات حاملة لواء الرفض العربى وأقرب المقربين لموسكو، بالانضمام إلى التحالف الذى كانت تقوده أمريكا ضد العراق، وأصبح المحور السعودى - المصرى المعتدل أكثر قوة وأكثر حزماً فى الضغط من أجل دور أمريكى فعال. وبالنسبة لأعضائه العرب، أصبح التحالف، الذى تكون على عجل مع أمريكا ضد ديكتاتور العراق، له طموحات بعيدة المدى. فتحالف الحرب قد وضع حجر الأساس لتحالف السلام.

كانت مغامرة صدام وتداعى القوة السوفيتية لهما عميق الأثر على العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، فكلا الحدثين معاً أدى إلى إعادة التفكير فى مقولة أن إسرائيل تمثل قوة استراتيجية لأمريكا، فالقول بأن إسرائيل قد ساعدت على حماية المصالح الأمريكية من أخطار الشيوعية

والقومية العربية المتحدة كان يبرر المساعدات الأمريكية الضخمة لإسرائيل فى الماضى، ولكن تلاشى الخطر الشيوعى، وعندما حان موعد الاختبار الحاسم فى الحرب مع العراق، ثبت أن الحليف الاستراتيجى لأمريكا الأكثر تبجحاً ما هو إلا عائق وقيد حديدى. ومن خلال الهجوم على إسرائيل، حاول صدام - ولكنه فشل فى النهاية- أن يحقق هدفين: أن يحول الصراع العربى - العربى إلى صراع عربى - إسرائيلى، وأن يدق إسفينا بين العرب وأمريكا من خلال إلقاء الضوء على الالتزام الأمريكى تجاه إسرائيل. وفى ظل هذه الظروف كانت أفضل خدمة تقدمها إسرائيل لحليفتها هى ألا تفعل شيئا وأن تظل صامتة. بينما تكال لها الضربات.

وبمجرد أن بدأت صواريخ سكود العراقية فى السقوط على تل أبيب، أصبح الأمريكان ملتزمين بتحمل عبء دفاع إضافى من خلال الإسراع بجلب بطاريات صواريخ باتريوت المضادة لسكود مع أطقم تشغيلها، ووصل الأمر بلورنس إيجلبرجر، مساعد وزير الخارجية الأمريكى، الذى كان مكلفا بمهمة لايحسد عليها تتمثل فى الحفاظ على هدوء الإسرائيليين، إلى أن أصبح رهينة فى القدس. وكانت أكثر عبارات المسئولين الأمريكيين تأدباً فى وصف دور إسرائيل هى أنه كان خارج الموضوع. ونظر معظمهم إلى إسرائيل على أنها مجرد ضجيج، والأسوأ، أنه ضجيج باهظ الثمن.

وكان من المحتم أن يقوم صانعو السياسة الأمريكية بمناقشة مسألة: هل يحتاجون إلى إسرائيل أم لا؟ ما الذى يمكنها تقديمه وغير موجود لدى أصدقائها العرب؟ إن بلدان الخليج كانت دائما أكثر قيمة كأسواق للبضائع والخدمات وكمصدر للبترول. ولم يكن لدى جورج بوش وجيمس بيكر، خبيرى البترول فى تكساس فيما سبق واللذين لايكنان أية

عاطفة لإسرائيل، أية صعوبة فى استنتاج أن مصالح بلدهما الحيوية تقع فى جانب الذهب الأسود.

منحت حرب الخليج لإدارة بوش الفرصة والقوة الدافعة للتدخل من جديد فى عملية السلام العربية – الإسرائيلية، وكان يمكن لصدام حسين، فى إحدى المفارقات الغريبة التى تميز تاريخ الشرق الأوسط، أن يدعى أن له بعض الفضل فى عقد مؤتمر مدريد للسلام. فهو، ولا أحد غيره، الذى اقترح – فى اقتراح الربط الشهير بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٩٠ – أن انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة هو الثمن المطلوب لانسحاب العراق من الكويت.

رفض الرئيس بوش الربط المقترح حتى يتجنب مكافأة العدوان العراقى ولكى يحرم صدام من الإذعان بأنه بطل فلسطين – ولكن لم يستطع بوش– دون تعريض نفسه لأن يتهم بالكيل بمكيالين – أن يصر على تنفيذ صدام الفورى لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالانسحاب من الكويت دون أن يعترف بأن إسرائيل يجب عليها أن تنصاع لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الموضوع على المائدة منذ عام ١٩٦٧.

والتف بوش حول المشكلة من خلال التصريح بأنه سوف يسعى للتوصل إلى تسوية للنزاع العربى – الإسرائيلى بمجرد انسحاب العراق من الكويت، والرحلات الثمانية التى قام بها بيكر إلى الشرق الأوسط، والتى توجت بعقد مؤتمر مدريد للسلام، أثبتت أن رجلى بترول تكساس عند وعدهما.

وكان هناك سبب آخر يكمن خلف تصميم بوش على جمع العرب والإسرائيليين حول مائدة التفاوض ألا وهو حاجته إلى انتصار دبلوماسى يحجب النتيجة غير الحاسمة لحرب الخليج، ويوضح أن الحملة ضد العراق كانت مثمرة على الرغم من الضحايا والدمار والتلوث البيئى

والمعاناة التى فرضت على الشعب العراقى والفشل فى الإطاحة بصدام حسين، كانت حرب الخليج هى درة التاج عند بوش، ولكن تلألؤها قد بدأ يخبو. واستغل نقاد بوش فى الداخل استمرار وجود صدام فى السلطة وغياب الديمقراطية لإفساد انتصار الخليج، ولكى يرد على منتقديه، سعى بوش إلى تحقيق إنجاز سياسى لتجميل صورته، وهذا يمكن أن يتحقق فقط من خلال التوصل لحل إسرائيلى - عربى، والواقع أن بوش كان يصنع نوعا آخر من الربط، نوعاً مهد فيه انتصار الخليج الطريق للسلام فى الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن جلب العرب والإسرائيليين إلى مائدة التفاوض لم يكن مهمة سهلة. وكان إسحاق شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلى اليمينى أصعب التحديات، وذلك لأن التزامه الأيديولوجى بإسرائيل الكبرى لم يترك إلا فرصة ضئيلة للتسوية، ومع ذلك فإن اعتماد إسرائيل على المعونة المالية الأمريكية مع الهجرة اليهودية واسعة النطاق من الاتحاد السوفيتى. قد أعطى بوش قوة غير مسبوقة ومن خلال تجميد قرض قيمته ١٠ مليارات دولار طلبه شامير، أقنع الإسرائيليين بالمشاركة.

أعطى الأمريكان لإسرائيل ٧٧ مليار دولار فى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٩٢، ومازالوا مستمرين فى تقديم معونة مالية قدرها ٣ مليارات دولار للدولة اليهودية، ومع أنه شغل منصب الرئيس لمدة ثمانى سنوات فى أكثر الإدارات الأمريكية مساندة لإسرائيل فى التاريخ الأمريكى، فإنه حصل فقط على ٥٪ من الأصوات اليهودية فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٨. وبذلك كان بوش فى مركز قوة يسمح له بأن يخير شامير بين الاحتفاظ بالأراضى المحتلة والاحتفاظ بالدعم الأمريكى.

وكان الرئيس السورى حافظ الأسد عقبة أخرى على طريق المشاركة. وأخيراً وافق على الذهاب إلى مدريد ليس لأنه استساغ فكرة

السلام مع إسرائيل، ولكن لأنه فقد مساندة القوة العظمى التى كانت ترعاه وأصبح مضطراً إلى المضى فى طريق السلام مع القوة العظمى الوحيدة الموجودة على الساحة، ورد الأسد على من اتهموه بالإذعان للضغوط الأمريكية، بالاستشهاد بالمثل العربى الذى يقول: «يجب أن تقرر ما إذا كنت تريد الوصول للعنب أم تريد العراك مع حارس الكرم».

وبمجرد أن وافق الأسد على الذهاب إلى مدريد، تبعا للشروط الأمريكية، تبعه لبنان دون تردد.

وكان الملك حسين، ملك الأردن، الذى أثار غضب أمريكا وحلفائها فى الخليج بانضمامه إلى صدام حسين، متلهفا على استعادة المنزلة التى فقدها واستئناف تلقى المعونة الاقتصادية التى كان فى أمس الحاجة إليها. ووافق على جناح السرعة على تشكيل وفد أردنى - فلسطينى مشترك من أجل أن يكون مظلة للمشاركة الفلسطينية فى محادثات السلام.

واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من مائدة السلام، كان أمراً هينا: فهى مثل الملك حسين كان مغضوباً عليها لتأييد صدام أثناء الأزمة.

وعبر السنوات القليلة الماضية، كان الثقل السياسى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية يتحول من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس إلى القيادة المحلية فى الأراضى المحتلة. ونجحت الانتفاضة ، التى كانت عبارة عن ثورة فلسطينية واسعة النطاق ضد الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة اندلعت فى ديسمبر ١٩٨٧، مبدئياً فى وضع المشكلة الفلسطينية فى موضع متقدم على الأجندة العالمية ولكنها فقدت بعد ذلك الكثير من تركيزها وطاقتها وتحولت إلى قتل متبادل، وفى غضون ذلك، قامت الحكومة الإسرائيلية، بتحريض من إرييل شارون وزير الإسكان، بإسراع الخطى فى بناء مستوطنات يهودية جديدة، فى الضفة الغربية،

ودفع ذلك الزعماء المحليين العرب بعد أن دب اليأس فى قلوبهم إلى اللعب بالأوراق القليلة الباقية قبل أن يفوت الأوان.

كان جيمس بيكر فظاً مع الفلسطينيين. فقد أصر على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية وسكان القدس الشرقية وطالب بحضور وفد أردنى – فلسطينى مشترك بدلاً من وفد فلسطينى خالص. كما رفض تقديم أية تنازلات ولو كانت رمزية: لن يكون هناك علم فلسطينى ولن تكون هناك أية كوفيات، غطاء الرأس الفلسطينى التقليدى. وكان على الفلسطينيين أن يرتدوا حلات أفرنجية. مثلهم مثل رجلى بترول تكساس، وفى المقابل، تعهد بيكر للفلسطينيين، بالتفاوض على قدم وساق مع إسرائيل، وهو شيء لم يحدث من قبل. وأكد أن التنازلات من جانب إسرائيل تعتمد على القوة الدافعة لعملية السلام. وبمجرد أن أقنع بيكر الفلسطينيين بأن الموقف الأمريكى تجاه إسرائيل قد تغير، وافقوا على المشاركة تبعاً لشروطه.

وأثناء الاستعداد للذهاب إلى مدريد، عمل بيكر بنصيحة تيودور روزفلت التى تقول: «تكلم برفق واحمل عصا ضخمة»، وحمل معه أيضا بعض الجزر، ومن خلال التلاعب الجيد بالعصا والجزرة، أقنع كل الأطراف فى النهاية بحضور المؤتمر، مؤتمره.

ومن خلال قيام بيكر بدور محرك العرائس، أدار الأمريكان بشكل مرحلى حذر مباحثات مدريد للسلام. وتولى بيكر ومساعدوه تمهيد الطريق للمؤتمر فأصدروا الدعوات الرسمية وقدموا ضمانات مكتوبة لكل مشارك، ووضعوا قواعد التفاوض: قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، و٣٣٨ وقاعدة الأرض مقابل السلام.

ظهر فى مدريد كل اللاعبين الأساسيين إلا بريطانيا، على الرغم من أن بذور الصراع المطروح للمناقشة تعود إلى وعد بلفور، الذى

أصدره أحد رعاياها.

كان الغائب الآخر الملحوظ غيابه هو الأمم المتحدة، والتى كان الصراع العربى - الإسرائيلى يهيمن على جدول أعمالها طوال العقود الأربعة والنصف الماضية. وفى السابق تم عقد مؤتمرى سلام للشرق الأوسط فى سويسرا تحت رعاية الأمم المتحدة، أحدهما فى لوزان عام ١٩٤٩ والآخر فى جنيف عام ١٩٧٣. وكان المؤتمر الأول ممارسة مستفيضة للجدل العقيم، والثانى إخفاقاً تاماً مدته يوم واحد.

وما أوضحه المؤتمران المجهضان هو أن المنظمة العالمية غير قادرة على حل النزاع الذى يعتبر أحد أخطر وأطول صراعات العصر الحديث.

وإذا كانت عملية السلام التى انطلقت من مدريد لديها توقعات أفضل للنجاح، فإن هذا كان يرجع إلى المقدرة الاقتصادية والنفوذ الدبلوماسى لراعيها الرئيسى.

تمتع الاتحاد السوفيتى بمنصب الراعى المشترك لمؤتمر مدريد، ولكنه كان دوراً أجوف، ولأنه كان سلبياً بدرجة كبيرة أثناء أزمة الخليج والحرب المصاحبة لها، فقد دعى لكى يلعب دور الشريك الأصغر لأمريكا فى دبلوماسية مابعد الحرب، وإطلاق اسم الراعى المشترك على الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر كان مفيداً لأمريكا بطريقتين، أولا: أنه أدى لحماية المشاركين العرب من انتقادات القوى الراديكالية بأنهم يسيرون فى ركاب أمريكا. ثانياً، أعطى أمريكا شريكا سوفيتيا مطواعاً ومبرراً معقولاً لتنحية الأمم المتحدة جانباً: فالوجود السوفيتى أضفى الشرعية على ماكان فى حقيقة الأمر مبادرة دبلوماسية أمريكية منفردة.

وفى الجلسة الافتتاحية ببلاسيوريال، ظهر بوش بمظهر المنتصر فى

حربين: الحرب الباردة وحرب الخليج، وأبدى شهامة المنتصرين بالقول بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ليسا خصمين ولكنهما شريكان. ولكن حديث الرئيس جورباتشوف المثير للشفقة عن احتياجات بلده الاقتصادية أظهر بوضوح أن الاتحاد السوفيتى هو مجرد شريك صغير لأمريكا. ولم يكن الاتحاد السوفيتى موجودا فى مدريد لمنافسة أمريكا ولكن للتنافس مع العرب والإسرائيليين على الهبات الأمريكية . وأدى خطاب جورباتشوف إلى وضع نهاية لأى ادعاء سوفيتى بأنه قوة عظمى مستقلة.

وعكست الخطب الافتتاحية لرئيس الوفدين الإسرائيلى والفلسطينى بصدق مواقف الجانبين. وعلى الرغم من أن خطاب إسحاق شامير كان مليئا بالأكلاشيهات المعادية للعرب، فقد كان مقتضبا فى جوهره ويحتوى على الكثير من المفارقات والترهات. فاستخدم منصة الخطب لكى يحول أول خطاب إسرائيلى أمام جمهور عربى إلى صراخ وعويل . وكانت رؤيته للصراع العربى - الإسرائيلى ضيقة وأحادية الجانب ومتعامية عن كثير من الحقائق، حيث تصور إسرائيل كضحية للعدوان العربى ورفض الاعتراف بحدوث أى تطور فى المواقف العربية أو الفلسطينية. وكل العرب، حسب رؤية شامير، يرغبون فى دمار إسرائيل والفرق الوحيد بينهم هو فى كيفية القيام بذلك. ومن خلال الإصرار على أن السبب الجذرى للصراع ليس الأرض وإنما رفض العرب الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل، أوشك شامير على رفض الأساس الذى يقوم عليه المؤتمر، أى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وقاعدة الأرض مقابل السلام.

وبعد إلقاء شامير لخطابه، تبعه حيدر عبدالشافى رئيس الوفد الفلسطينى، وكان هناك إحساس ملموس بالتاريخ يتجسد بينما يقرأ خطابه فى قاعة الأعمدة المهيبة، إحساس بأن هذه اللحظة يمكن أن

تصبح علامة فاصلة على طريق التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كان حديث الطبيب المعسول الكلام، القادم من غزة يحمل رسالة واحدة: إن الاحتلال الإسرائيلى يجب أن ينتهى، ويجب أن ينال الفلسطينيون حق تقرير المصير وأنهم مصممون على الحصول على هذا الحق حتى يعلنوا دولتهم المستقلة، واقترح أن الانتفاضة بدأت بالفعل فى تجسد الدولة الفلسطينية وبناء مؤسساتها وبنيتها التحتية، ولكن بينما يطالب بالدولة الفلسطينية، وضع عبدالشافى ما يؤهلها من خلال وسيلتين مهمتين. الأولى، أنه وافق على الحاجة إلى مرحلة انتقالية، على شرط ألا تتحول الاتفاقيات المؤقتة إلى اتفاقيات دائمة، الثانية أنه وضع تصورا لاتحاد كونفيدرالى بين فلسطين المستقلة والأردن، وبينما كان عبدالشافى يلقى خطابه، أسر رئيس الوزراء الإسرائيلى بوجه جامد القسمات إلى من يجلس بجانبه ببضع كلمات، وانتشرت مزحة فى أنحاء المؤتمر بأنه كان يقول «لقد ارتكبنا غلطة كبيرة. كان يجب علينا السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالحضور».

كان خطاب عبدالشافى يمثل أفضل عرض تم تقديمه للقضية الفلسطينية من خلال متحدث رسمى منذ بداية الصراع من حيث بلاغته واعتداله.

وعلى الرغم من اعتدالها المتزايد، لم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية أن تقوم من قبل بتقديم مثل هذا الاقتراح المحدد السمات إلى إسرائيل بسبب انقساماتها الداخلية ومعوقات السياسة العربية.

لم يقدر مسئول فلسطينى من قبل على التصريح على الملأ بأنه على استعداد لقبول اتحاد كونفيدرالى مع الأردن. وكان المغزى الكلى للخطاب أكثر اعتدالاً وبنائية من أكثر بيانات منظمة التحرير الفلسطينية اعتدالاً.

وحسب تعبير أحد مسئولى المنظمة «كان خطاب عبدالشافى معقولاً

بشكل غير معقول»، وإذا كان إسحاق شامير سيىء الحظ فى عدم استطاعته الاعتماد على الفلسطينيين للخرج من المأزق فإنه كان أوفر حظا مع وزير الخارجية السورى فاروق الشرع. فقد أدار الشرع أسطوانة الرفض والاعتراض القديمة. وكان بلا شك الممثل العربى الأكثر تشددا والأكثر تشبعاً بروح القتال فى مدريد، كما كان أيضاً الأكثر انعزالاً.

وتحول المؤتمر إلى ساحة لتبادل السباب بين الإسرائيليين والسوريين، ووصف شامير سوريا بأنها من أكثر دول العالم قمعا واستبداداً، وجاء رد الشرع من نفس النوعية، فاتهم إسرائيل بأنها دولة إرهابية يقودها إرهابى سابق.

وفى المؤتمر الصحفى الذى تلى جلسات المؤتمر، رفض الإجابة عن أسئلة الصحفيين الإسرائيليين.

كان الشرع أشبه بخفاش يحاول التحليق فى ضوء النهار. وكشف أداؤه عن المكان المظلم والمغلق الذى لاتزال سوريا تقبع فيه، بصرف النظر عن انتقالها من المعسكر السوفيتى، إلى المعسكر الأمريكى. وعلى نحو يتناقض مع الرفض السورى الحاد، كان الاستعداد الفلسطينى للحوار البناء هو الأكثر إثارة للدهشة.

وبعد انتهاء وقائع الجلسة، بدأت المرحلة الثانية من عملية السلام بسلسلة من الاجتماعات الثنائية بين إسرائيل وكل وفد من الوفود العربية على حدة. وهنا أيضا كان السوريون هم الأكثر تعنتاً، بينما بدا الفلسطينيون أكثر تلهفا من أى وفد عربى آخر على المضى فى المحادثات قدماً، ووقف الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة. ونتيجة لهذه الخلافات، انهارت الجبهة العربية المشتركة.

وتمسكت سوريا بوجوب التعبير عن موقف عربى موحد فى إطار

مطالبتها بأن تلتزم إسرائيل بإعادة مرتفعات الجولان مقابل السلام قبل بدء المباحثات الثنائية. وكان هناك عدم ارتياح لدى أعضاء الوفد الفلسطيني بسبب محاولة سوريا وضع جدول أعمال عربي موحد، وقاموا بناء على ذلك بقطع كل الخطوط مع سوريا ولم يلتقوا بالإسرائيليين فقط ولكنهم أيضا صافحوهم أمام الكاميرات.

والرسالة التي كان يرغب الفلسطينيون في توصيلها مفادها أن سوريا لاتملك حق الاعتراض عليهم وأنهم لن يسمحوا للسياسة العربية بأن تحتجز عملية السلام رهينة لديها.

كانت إحدى العلامات المميزة للمؤتمر هي ظهور المحور الفلسطيني- الأمريكي، وكان الوفد الفلسطيني هو الوفد الوحيد الذي وافق على كل المطالب الأمريكية الخاصة بالشكل والمضمون. فقد نصح المسئولون الأمريكيون الفلسطينيين بأن يتوجهوا إلى الجمهور الأمريكي، وقاموا باتباع هذه النصيحة من أجل تجاهل الرأي العام في دول أخرى. ومن أجل الحد من مخاطر حدوث انسحاب إسرائيلي «من المؤتمر»، راجع الأمريكان عدة سيناريوهات مع الفلسطينيين قبل بداية المؤتمر ورضي الجانبان بالنتيجة التي توصلوا إليها. وفي خطابه الافتتاحي، وجه جيمس بيكر الشكر لأعضاء الوفد الفلسطيني وخص بالذكر فيصل الحسيني وحنان عشراوي «اللذين أدت شجاعتهما الصامدة في وجه الضغوط الهائلة إلى إمكانية تحقيق حياة أفضل للفلسطينيين».

الأمر الأكثر أهمية من الأداء الرفيع للفلسطينيين في مدريد هو أن موقفهم كان أقرب للموقف الأمريكي من الإسرائيليين، ووافقوا على نحو صريح على أن المفاوضات يجب أن تقوم على قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، بينما لم توافق إسرائيل على ذلك.

لقد قفز الفلسطينيون إلى حافلة السلام التي قال عنها بيكر أنها لن

تمر سوى مرة واحدة فقط، بينما واصل شامير المراوغة والمماحكة بالسؤال عن المسافة والسائق وحقوق الركاب الآخرين وسرعة واتجاه ومكان وصول الحافلة.

ظل الموقف الأمريكى الرسمى تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى ثابتاً منذ عام ١٩٦٧. وقامت أمريكا بتأييد مبادلة الأرض بالسلام ورفضت الاعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية واعتبرت بناء المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة غير شرعى وعقبة على طريق السلام. وما أدى إلى التغيير هو التصميم الواضح لإدارة بوش على القيام بما هو أكثر من تكرار هذه المواقف مثل الأسطوانة المسجلة.

وفى ملاحظاته الختامية كرر بيكر روايته المهذبة والتى فحواها أن أمريكا لن تفرض أفكارها ولكنها سوف تعمل كوسيط أمين من أجل دفع عملية السلام.

ولكن بيكر كان يعلم، كما كان يعلم أى شخص آخر، أن حل «الصراع العربى - الإسرائيلى» يحتاج إلى أكثر من مجرد وسيط أمين. وكانت الفجوة بين الجانبين بالغة الاتساع، وكانت أمريكا هى القوة الوحيدة التى تمتلك الموارد والسلطة لتضييق تلك الفجوة.

وفى مدريد، أوضحت أمريكا أنها أيضا تمتلك الالتزام والتصميم للسعى نحو تنفيذ رؤيتها الخاصة بالسلام فى الشرق الأوسط، وكانت هذه مجرد بداية فقط، ولكنها بداية قوية ومبشرة، وسرعان ما أدت التطورات اللاحقة إلى تبخر الكثير من الآمال التى أيقظها مؤتمر مدريد فى الصدور.

ومثلما كانت حرب الخليج، حربا مثالية تبعها سلام ملئ بالفوضى، كانت مدريد مؤتمر سلام نموذجيا تبعته نتيجة مزرية. فبداية السير على طريق السلام شىء، والبقاء فيه هو شىء آخر. وفى السلم كما فى الحرب أثبتت إدارة بوش أنها أفضل فى توليد قوة دافعة مركزة قصيرة المدى. من

كونها قادرة على بذل الجهود السياسية والفكرية المطولة. ومرة أخرى استحقت إدارة بوش الكثير من الثناء للبداية المبشرة وبعض اللوم للعواقب المتعثرة.

وقامت الإدارة بدعوة الأطراف المعنية لعقد مباحثات سلام ثنائية فى واشنطن تبدأ فى ١٤ ديسمبر ١٩٩١، ووافق الفلسطينيون على وجه السرعة: فأخيرا سوف يجوبون دهاليز السلطة. أما الإسرائيليون، برغم ذلك فتأخروا فى الوصول عدة أيام للاحتجاج على ما اعتبروه منهجا أمريكيا وحيد الجانب ومستفزا. وآخر شيء كانوا يرغبون فيه هو ذلك النوع من المناهج الملموسة. والقوية والجاهزة للعمل وهو ما يطرحه الأمريكيون، وتعرض شامير، المتشكك فى عملية السلام منذ البداية، لضغوط متزايدة من لوبى الاستيطان وشركائه فى الائتلاف اليمينى من أجل عدم تقديم أية تنازلات فى موضوع الاستقلال الفلسطينى. وباعتباره من الخبراء المجيدين فى اللعب على الوقت، لجأ إلى كل حيله الشهيرة من تشويش وعناد واعتراض.

والقضية التى استخدمها شامير لإفساد المباحثات كانت تتمثل فى وضع الفلسطينيين، ففى اليوم الأخير بمحادثات مدريد تم التوصل إلى مفهوم يتعلق بمرحلة المحادثات الثنائية يتلخص فى أن الإسرائيليين سوف يتفاوضون على نحو منفصل مع كل من الفلسطينيين والأردنيين. وبناء على ذلك أعد الأمريكان قاعتين فى وزارة الخارجية واحدة للفريقين الإسرائيلى والفلسطينى والأخرى للفريقين الإسرائيلى والأردنى. ولكن أكد الإسرائيليون على معارضتهم لوجود كيان فلسطينى مستقل من خلال الإصرار على التفاوض مع وفد أردنى – فلسطينى مستقل. ولمدة يومين ظل أعضاء الوفدين الإسرائيلى والفلسطينى يهيمون على وجوههم فى دهاليز وزارة الخارجية، وغير قادرين حتى على الدخول إلى قاعة

التفاوض. وعلى ذلك قام مضيفوهم الأمريكان بوضع أريكة فى الرواق، وهذا السلوك الغريب أضاف مصطلحاً جديداً إلى المعجم المكتظ للصراع العربى الإسرائيلى وهو دبلوماسية الرواق.

والشىء الوحيد الذى استطاع المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون الاتفاق عليه هو أن قهوة وزارة الخارجية ذات مذاق فظيع.

تمت مناقشة أمور جوهرية فى المحادثات الإسرائيلية – السورية، والإسرائيلية اللبنانية، ولكن لم يتم إحراز أى تقدم. وخلال المحادثات، ظل الأمريكان بمنأى عن المفاوضين، طالبين منهم أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم. وكان جيمس بيكر مشغولا بالتفكك الداخلى للاتحاد السوفيتى، الذى تبع تفكك إمبراطوريته فى أوروبا الشرقية. وكان جورج بوش مشغولاً بمشاكله الداخلية والتى لم يكن أقلها الانخفاض الملحوظ فى شعبيته التى وصلت إلى الذروة أثناء حرب الخليج. والنتيجة هى أن محادثات واشنطن ظلت غائصة فى مستنقع المشاحنات حول الإجراءات. وبذلك كانت محادثات واشنطن خطوة للخلف بالنسبة لمدريد دون وجود ما يمسك بها وعدم تدخل أمريكا للحيلولة دون انزلاقها. واستغرق الأمر جولة أخرى من المحادثات فى واشنطن من أجل الخروج من دائرة الإجراءات.

وتوصل المفاوضون إلى حل وسط يتعلق بوضع الفلسطينيين مما مكن الجانبين من ادعاء النصر، فتقرر أن تقوم إسرائيل بالتفاوض فى القضايا الخاصة بالفلسطينيين مع وفد مكون من تسعة فلسطينيين وأردنيين، ومع وفد مكون من تسعة أردنيين وفلسطينيين فيما يتعلق بالقضايا الأردنية. وأطلقت حنان عشراوى زفرة ارتياح، وأعلنت نهاية دبلوماسية الرواق.

أدى الانتقال من دبلوماسية الرواق إلى شكل التفاوض الملائم إلى انطلاق أجراس الإنذار فى إسرائيل. وقام المستوطنون بتصعيد ضغوطهم

على الحكومة من أجل فض المفاوضات واتخاذ إجراءات أكثر صرامة لقمع الانتفاضة. وقام شركاء شامير فى الائتلاف، حزبا تيحيا ومولیدیت، بالاستقالة بسبب وضع موضوع الاستقلال الفلسطينى على جدول أعمال المحادثات المستقبلية، وأدت استقالتاهما إلى حرمان شامير من أغلبيته فى الكنيست ودفعته إلى تقديم موعد الانتخابات. ومع انتظار الانتخابات الإسرائيلية القادمة فى صيف ١٩٩٢، ظلت عملية السلام فى طى النسيان. وبدت توقعات إحراز تقدم ضئيلة للغاية رغم الطفرة التى تم تحقيقها فى الإجراءات. وخلال خمس جولات من المحادثات الثنائية قام بتوجيهها، بدا شامير مصراً على إغراق سفينة السلام وإلقاء تبعة ذلك على العرب.

خسر كل من شامير وبوش الانتخابات. وفى يونيو ١٩٩٢، حل إسحاق رابين زعيم حزب العمل محل إسحاق شامير المتحجر الفؤاد. وحل الرئيس بيل كلينتون محل بوش بعد اثنى عشر عاما من الحكم الجمهورى، حيث تعهد من خلال وزير خارجيته وارين كريستوفر بمواصلة سياسة إدارة بوش فى الخليج وبأن يصبح شريكاً أكثر فعالية فى محادثات سلام الصراع العربى - الإسرائيلى.

ومع وصولها إلى السلطة، أطلقت إدارة كلينتون العنان لعواطفها الموالية لإسرائيل ولم يكن شعارها شراكة نشطة فى محادثات السلام ولكن شراكة نشطة مع إسرائيل. وكان أحد قرارات الرئيس كلينتون الأولى كرئيس هو منح إسرائيل قرضا مقداره عشرة مليارات دولار، وهو القرض الذى جعل سلفه الحصول عليه مرهونا بتعاونها فى محادثات السلام. وبدا أن سياسة كلينتون تتلخص فى أن إسرائيل لاتخطئ أبداً وأن العرب، وخاصة الفلسطينيين لايقدرون على فعل أى شىء صائب.

تأسس منهج إدارة كلينتون الخاص بالتعامل مع الشرق الأوسط

بواسطة مارتين إنديك، أحد كبار المسئولين فى مجلس الأمن القومى، فى ١٨ مايو ١٩٩٣، وذلك فى خطابه الذى ألقاه أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط الموالى لإسرائيل، حيث كان أحد مؤسسيه ومديره التنفيذى، واحتوت هذه السياسة على عنصرين أساسيين حسب رؤية إنديك: «إن إسرائيل يجب أن تظل قوية بينما تتواصل عملية السلام، والعراق وإيران يجب أن يظلا ضعيفين». وأشار إنديك إلى هذه السياسة باسم «الاحتواء المزدوج» حيث قال:

«إن سياسة «الاحتواء المزدوج» تنبع من إدراك أن كلا النظامين الحاليين فى العراق وإيران، معاد للمصالح الأمريكية، فى المنطقة وبناء على ذلك، فإننا لانقبل بالفرضية القائلة أننا يجب أن نستمر فى الحفاظ على التوازن القديم للعبة القوى، من خلال مساندة إحداها لكى تتوازن مع الأخرى.. إننا نرفض ذلك لأننا لانحتاج إليه.. إن التحالف الذى قاتل صدام باق. ومادمنا قادرين على الحفاظ على تواجدنا العسكرى فى المنطقة ومادمنا ناجحين فى كبح جماح طموحات كل من العراق وإيران ومادمنا كنا قادرين على الاعتماد على حلفائنا الإقليميين - مصر وإسرائيل والسعودية ومجلس التعاون الخليجى - وتركيا - للحفاظ على توازن القوى لصالحنا فى منطقة الشرق الأوسط، فإننا سوف تكون لدينا الوسيلة التى تمكننا من مواجهة كلا النظامين العراقى والإيرانى.

وكان من المتوقع أن تؤدى سياسة الاحتواء المزدوج إلى حماية إسرائيل على الجبهة الشرقية. وفيما يتعلق بعملية السلام فى الشرق الأوسط، كما أفاد إنديك، «فإن منهجنا فى المفاوضات سوف يشتمل على العمل مع إسرائيل، وليس ضدها. إننا ملزمون بتعميق شراكتنا الاستراتيجية مع إسرائيل من أجل الأمن والسلام».

والانسحاب من الأراضى المحتلة يتضمن مخاطر على أمن إسرائيل ولن تستطيع إسرائيل مواجهة هذه المخاطر إلا إذا أدركت أن الولايات المتحدة تقف خلفها. وإحدى وسائل تحقيق ذلك قد تتمثل فى تأكيد أمريكا على التزامها بالحفاظ على تقدمها العسكرى، وهناك وسيلة أخرى قد تكون إقامة شراكة من أجل تطوير وإنتاج بضائع التكنولوجيا المتقدمة مثل أجهزة الكمبيوتر. وتوصل إنديك فى النهاية إلى أنه من الممكن تحقيق تقدم حقيقى فى محادثات السلام فقط من خلال هذا النوع من العلاقة الخاصة بين أمريكا وإسرائيل.

لم يتم تقديم تعهد مشابه بالعمل مع العرب وعكس خطاب إنديك تحولاً فى السياسة الأمريكية، يبتعد عن المنهج المتوازن لإدارة بوش ويعود إلى منهج إسرائيل أولا الخاص بإدارة ريجان. ونتيجة لذلك، تخلت أمريكا عن دورها كوسيط فى محادثات السلام وانحازت إلى جانب أحد أطراف القضية. ولكن لم يتم الكشف عن مدى انحياز إدارة كلينتون إلا فقط خلال محادثات الجولة العاشرة، التى بدأت فى منتصف يونيو ١٩٩٣. وفى محاولة لإخراج المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية من دائرة الجمود، أعدت وزارة الخارجية الأمريكية مسودة «ورقة» لاستخدامها كأساس لإعلان مشترك للمبادئ، ومع ذلك، اشتم أعضاء الوفد الفلسطينى رائحة إسرائيل فى المسودة. وكانت الورقة تمثل انقلاباً فى السياسة الأمريكية التى استمرت ستة وعشرين عاما، حيث أيدت المزاعم الإسرائيلية الخاصة بالخلاف على القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية بدلاً من اعتبارها أراضى محتلة. ورفض الفلسطينيون الورقة حتى كبداية للمفاوضات، وذلك لأنها تحيد عن الشروط التى قامت عليها محادثات مدريد للسلام. وبعد عشرين شهراً وعشر جولات، وصلت المباحثات التى ترعاها أمريكا إلى طريق مسدود.

إن الطفرة التى أعلن عنها فى سبتمبر ١٩٩٣، تحققت فى أوسلو، وليس فى واشنطن توجت خمس عشرة جلسة من المحادثات السرية فى النرويج على مدى ثمانية أشهر، بين اثنين من الأكاديميين الإسرائيليين واللذين صحبهما فى وقت لاحق مسئولون رسميون ومسئولون تابعون لمنظمة التحرير الفلسطينية من تونس، باتفاقية تنص على الاعتراف المشترك وحكم ذاتى فلسطينى محدود فى غزة وأريحا بالضفة الغربية. ودفع التجاهل الأمريكى وعدم الفعالية فى إدارة محادثات السلام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى استخدام قناة التفاوض المقدمة عبر النرويجيين، ولم يتم إعلام الأمريكيين بذلك.

وتم إخطار وارين كريستوفر قبل وقت قصير من الإعلان عن الإنجاز، وتم تجاهله ومساعديه تماما حيث كانوا يرفضون الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى آخر لحظة، وفندت الاتفاقية الزعم القائل بأنه لايمكن تحقيق أية تسوية فى الشرق الأوسط دون تدخل خارجى، كما أكدت صحة زعم أبا إيبان أن الدول يمكنها أن تتصرف بعقلانية عندما تستنفد كل البدائل الأخرى.

وعلى الرغم من أن اتفاقية إسرائيل - منظمة التحرير الفلسطينية تم التوصل إليها فى النرويج، فقد تم توقيع إعلان المبادئ الخاص بالحكم الذاتى الفلسطينى في غزة وأريحا فى واشنطن، تحت رعاية بيل كلينتون، والمصافحة التى جرت بين إسحاق رابين وياسر عرفات كانت تجسد رمزا قويا يعبر عن المصالحة التاريخية. وعلى الرغم من أن كلينتون ليس هو من جمع بين المحارب القديم العابس الوجه و«محارب العصابات» دائم الابتسام فقد أهديا إليه أحد الانتصارات القليلة جدا فى سياسته الخارجية.

أدرك الرئيس كلينتون مدى الحاجة إلى وجود دور أمريكى لمساندة تجربة الحكم الذاتى الفلسطينى والحفاظ على القوة الدافعة لتحقيق السلام الشامل فى الشرق الأوسط، وعبر مرارا وتكرارا عن تصميمه علي استخدام القوة والنفوذ الأمريكيين من أجل تنفيذ الاتفاقية، والتنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وغزة من المفترض أن تحتاج إلى أموال طائلة، ولأن إدارة كلينتون لم تكن ترغب في دفعها من جيبها الخاص، فقد اختارت لنفسها دور جامع الأموال الرئيسى، وكانت الفكرة الأمريكية تتلخص فى أنها يجب أن تشكل ائتلافا عالميا من الدول المانحة لتمويل الحكم الذاتى الفلسطينى وذلك على غرار التحالف الذى تم تشكيله لطرد العراق من الكويت، فكما أعلن وارين كريستوفر المبتهج على غير العادة، «مثلما نظمت الولايات المتحدة تحالفا دوليا ناجحا للقتال في الخليج، فإننا سوف ننظم تحالفا جديدا لكى يبعث الحياة فى الإعلان الإسرائيلى الفلسطينى» ومع ذلك فإن الأفعال الأمريكية لم تكن على مستوى شجاعة الأقوال.

ومن الناحية العملية، اختصرت السياسة الأمريكية إلى مجرد تحقيق التفوق العسكرى الإسرائيلى، فأعلن الرئيس كلينتون أنه سوف يستخدم القوة الأمريكية للتأكد من أن إسرائيل تشعر بأنها أكثر، وليس أقل أمنا بسبب اتفاقية أوسلو، وفى لقاء خاص بينهما أكد لرابين أنه ليست لديه أية مخططات لتقليص المعونة الأمريكية السنوية لإسرائيل البالغة ٣ مليارات دولار، كما وعده أيضا بتقديم مبالغ مالية إضافية لتمويل انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا ونقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إليها، والتى منعت عنها من قبل لأسباب أمنية، وعلى النقيض تعهد كلينتون للكيان الفلسطينى الوليد فقط بأموال ضئيلة متواضعة غير محددة.

لم تكن الوثيقة التى وقعت في البيت الأبيض فى يوم ١٣ سبتمبر اتفاقية سلام كاملة، ولكنها كانت مجرد إعلان للمبادئ مصحوبا بجدول زمنى مفصل يقف على مسافة بعيدة من المطلب الفلسطينى الخاص بالاستقلال والدولة، وتم تأجيل العديد من القضايا مثل حقوق لاجئى ١٩٤٨ ومستقبل القدس ومستقبل المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة، وحدود الكيان الفلسطينى إلى مرحلة لاحقة من التفاوض. وعلى الرغم من كل أوجه القصور، فإن الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية تمثل طفرة كبرى فى الصراع البالغ قرنا من الزمن بين اليهود والعرب على فلسطين، والأهمية البالغة لهذه الاتفاقية تنبع من أنها تمثل تصالحا بين الطرفين الأساسيين فى الصراع: إسرائيل والفلسطينيين وكان هدف الاتفاقية هو تحقيق تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلى - الفلسطينى، وسواء تحقق هذا الهدف أم لم يتحقق، فقد نصت الاتفاقية على انتهاء الصراع العربى الإسرائيلى الأوسع، ومن الناحية التاريخية كانت الدول العربية مشتركة فى هذا الصراع إلى جانب الفلسطينيين ضد الدخلاء الصهاينة، والآن بعد أن جنح الفلسطينيون أنفسهم إلى طريق السلام لم يعد لدى العرب سبب ملح للحفاظ علي حالة الحرب ضد عدوهم المشترك، لقد تم تحطيم أحد المحرمات الكبرى العربية المشتركة.

كان رد فعل الدول العربية المجاورة للاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يتراوح بين الشك والامتعاض، واندهشت الأردن وسوريا ولبنان جميعا من دبلوماسية عرفات المنفردة، خوفا من إقدامه على إبرام صفقة منفصلة مع إسرائيل وكانت تتشكك فى نوايا إسرائيل، ودافع عرفات عن قراره الخاص بتوقيع الاتفاق من خلال طرحه كخطوة أولى نحو سلام شامل فى الشرق الأوسط ومع ذلك كان هناك إحساس عام بأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية خرج على الصف، «مثل أنور

السادات قبل خمسة عشر عاما ولعب لصالح إسرائيل».

كانت الدولة الأكثر تأثرا على نحو مباشر بالاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى هى الأردن، فأدى الاتفاق إلى إثارة مشاكل اقتصادية وسياسية ودستورية وأمنية حادة للأردن، وحسب تعبير الخبير الدستورى الأردنى مصطفى حمران «لم يخرج ياسر عرفات من قبعته أرنبا، ولكنه أخرج جملا لعينا» بمعنى آخر اشتملت صفقة غزة أريحا بالنسبة للفلسطينيين على مشاكل موازية لنفس وزن الصفقة بالنسبة للأردنيين.

فمن الناحية التقليدية كان الأردن وإسرائيل دائما حليفين على نحو غير معلن، وكانت تجمعهما مصلحة مشتركة تتمثل فى احتواء القومية الفلسطينية. ويبدو الآن أن إسرائيل غيرت وجهتها، وخشى الأردن من أن تقوم إسرائيل بنبذ سياسة الشراكة لصالح شراكة جديدة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبما أن نصف سكان الأردن تقريبا من الفلسطينيين خشى الأردن أيضا من أن تدفق الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية يمكن أن يؤدى إلى زيادة الضغوط لتحويل المملكة الأردنية الهاشمية إلى جمهورية فلسطين، ومع ذلك فى أواخر سبتمبر أكد إسحاق رابين للملك حسين في اجتماع سرى أن السياسة الموالية للأردن لم تتغير وأن مصالح الأردن سوف يتم وضعها فى الاعتبار في تعاملات إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وشجعت هذه التأكيدات حسين على المضى قدما فى إجراء الانتخابات العامة فى الأردن كما كان مخططا من قبل وأفرزت انتخابات نوفمبر ١٩٩٣، التى كانت تمثل أول انتخابات متعددة الأحزاب فى الأردن، ما كان يأمل فيه حسين: تقوية التكتلات المحافظة والقبلية والمستقلة، وهزيمة جبهة العمل الإسلامى التى كان برنامجها الانتخابى يعارض محادثات السلام مع إسرائيل، وكانت الرسالة الموجهة لبقية دول

المنطقة هى أن الأصوليين الإسلاميين لاينجحون بالضرورة داخل الإطار الديمقراطى.

أدى ارتداد منظمة التحرير الفلسطينية ونتائج الانتخابات الأردنية إلى تشجيع الملك حسين على القيام بمحادثات سرية مع الزعماء الإسرائيليين، وفى يوم ٢٥ يوليو ١٩٩٤، التقى الملك ورابين علنا فى البيت الأبيض وفى وجود كلينتون المغتبط، معلنين نهاية ستة وأربعين عاما من العداء.

وكان إعلان واشنطن أقرب ما يكون إلى اتفاقية سلام وكان التوصل لإعلان واشنطن مهمة سهلة نسبيا بسبب أن الملك كان يسعى للسلام بأى ثمن وطالب الأردن باستعادة ١٥٠ ميلا مربعا من الأراضى المحتلة بواسطة إسرائيل فى وادى تل أبيب جنوب البحر الميت، وحصة أكبر من المياه من نهرى الأردن واليرموك فى الشمال.

وأدت ثلاثة أشهر من المفاوضات الثنائية إلى إبرام معاهدة سلام رسمية بين إسرائيل والأردن فى ٢٦ أكتوبر، وتم توقيع المعاهدة من قبل رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى، والملك حسين فى صحراء قاحلة شمال البحر الأحمر بحضور الرئيس كلينتون كضيف شرف، وكانت المعاهدة الثانية بين إسرائيل وإحدى الدول العربية فى غضون خمسة عشر عاما وأول معاهدة سلام توقع فى المنطقة، وحددت المعاهدة الحدود الدولية بين البلدين وألزمتهما بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة، كما ألزمت إسرائيل أيضا بإعطاء أولوية مرتفعة لدور الأردن المتميز كوصى على الأماكن المقدسة فى القدس.

وفى الأردن تم تقديم المعاهدة كإنجاز تاريخى يحول دون حدوث مزيد من التوسع شرقا من قبل الحركة الصهيونية. ولكن ما جعل توقيع هذه المعاهدة ممكنا هو تفوق القوة الإسرائيلية وتراجع الإجماع العربى،

فلم يوقع الملك حسين هذه الاتفاقية ببساطة من أجل استعادة الأرض وموارد المياه، ولكن من أجل حماية مملكته من مزايدة الفلسطينيين والحيلولة دون ظهور محور إسرائيلى فلسطينى وبضربة واحدة، قلب المائدة على منافسه الفلسطينى وعضد مركزه كحليف طبيعى لإسرائيل فى المنطقة، ومن خلال نفعيته المميز بها تكيف مع الواقع الجديد الذى أصبحت فيه إسرائيل قوة مهيمنة من المغرب حتى الهند.

أيضا كان سلام الملك مدفوعا برغبته فى أن يصبح أكثر قربا من أمريكا فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، ولم يكن هناك شىء يسر الأمريكيين أكثر من إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل، وعبر اقتحام المغامرة وتوقيع المعاهدة أكد الملك على أن احتياجات الأردن لن تصبح يتيمة فى واشنطن وبعد انتهاء مراسم توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية، ألقى بيل كلينتون خطابا أمام البرلمان الأردنى في عمان، وتعهد فيه بأن الولايات المتحدة لن تتخلى أبدا عن الأردن وسوف تمدها بالسلاح، وتسقط ديونها وقام بالثناء على الأسرة الهاشمية وخدماتها للقضية العربية.

ومثل الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية كانت معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية صنيعة الأطراف المعنية على نحو مباشر، وأثناء المفاوضات التى أفرزت الاتفاقية، تخلت أمريكا عن لعب أى دور مستقل، وبدت قانعة بدورها السلبى إلي حد بعيد.

وكانت تعتنق الموقف الإسرائيلى فى معظم القضايا الجوهرية، وبذلك لم يكن لديها الكثير الذى تقدمه بعيدا عن المال، وقامت إسرائيل بإبرام الصفقة من خلال المحادثات المباشرة وتبعا لشروطها الخاصة إلى حد بعيد، بينما قامت أمريكا بتسهيل الصفقة ببساطة من خلال التلويح بالإغراءات الاقتصادية للأردن.

وفى حالة إسرائيل وسوريا لعب كلينتون وكريستوفر دورا أكثر نشاطا فى محاولة للتوصل لتسوية.

فالفجوة السياسية وحتى الثقافية بين هذين العدوين عميقة بدرجة كبيرة، والحاجة إلى تدخل وسيط خارجى كانت أكبر على نحو ملحوظ، وكان الرئيس الأسد يطالب بمرتفعات الجولان كثمن لإبرام سلام مع إسرائيل ـ وقد جرى احتلال مرتفعات الجولان بواسطة إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ ـ وكان يشغل الأسد منصب وزير الدفاع السورى، وكان لايستطيع قبول أية مساومة على المرتفعات. والصيغة التى وضعها تقول: «انسحاب كامل مقابل سلام كامل» وكان يمكنه أن يكون مرنا فيما يتعلق بالوسائل: انسحاب مرحلى، مناطق منزوعة السلاح، محطات تنصت إسرائيلية، حفظة سلام أمريكيين ولكنه لم يقبل أية مرونة بخصوص السيادة السورية الكاملة على مرتفعات الجولان.

تواصلت المفاوضات بين إسرائيل وسوريا بإيقاع السلحفاة بعد أن حل حزب العمل محل الليكود فى السلطة، وأصر الرئيس الأسد ليس فقط على انسحاب إسرائيلى كامل من مرتفعات الجولان، ولكن أيضا وجوب تحقيق تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى. وكان الأسد يمتلك مفتاح تحقيق تسوية سلام بين إسرائيل ولبنان بحكم موقعه كحكم فى السياسة اللبنانية ولكنه عانى من انتكاستين كبيرتين حينما أبرم عرفات والملك حسين اتفاقيتين منفصلتين مع إسرائيل، وبعد أن وضعه شركاؤه العرب فى موقف لايحسد عليه، بدا أن الأسد عاقد العزم حسب مقولة هنرى كيسنجر الشهيرة على أن يبين «أن العرب لايستطيعون الحرب دون مصر كما لايستطيعون السلام دون سوريا».

وفى محاولة لتوجيه الدفة السورية نحو التسوية مع إسرائيل عقد الرئيس كلينتون اجتماعين مع الأسد بينما عمل وزير خارجيته كساعى بريد بين دمشق وتل أبيب، وكانا قادرين على منح الأسد حوافز اقتصادية وسياسية متنوعة ولكنهما لم يكونا قادرين على الحصول على تعهد إسرائيلى بالانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان. وفي غياب هذا الالتزام كان يمكن تضييق الفجوة بين دمشق وتل أبيب ولكن لم يكن من الممكن إغلاقها، وبحلول نهاية عام ١٩٩٤ لم يتم تحقيق الطفرة التى طال انتظارها على المسار الإسرائيلى السورى، وكان الخط الرسمى فى دمشق يقول إن قبول الوضع الراهن أفضل من قبول شروط إسرائيل، حدث تغير ملحوظ فى سياسة أمريكا تجاه الصراع العربى الإسرائيلى بعد انتصار الحزب الديمقراطى فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢، وتم استبدال المنهج المتوازن لإدارة بوش بالمنهج غير الفعال المسمى إسرائيل أولا واستبدال الدور الأمريكى الحازم فى محادثات السلام بنمط سلبى للقيادة . فدور أمريكا حسب تعريف كلينتون هو مساعدة إسرائيل على الحد من مخاطر مبادلة السلام بالأرض، وهذا التعريف الجديد سخر النفوذ والموارد الأمريكية لخدمة الدبلوماسية الإسرائيلية وأدى ذلك إلى تمكين رابين من تحطيم الجبهة العربية وإبرام اتفاقيتى سلام منفصلتين مع منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وعزل سوريا .

كما أدى إلى جعل العرب وخاصة الفلسطينيين يشعرون بالإحباط وخيبة الأمل والإهمال بسبب التصرفات الأمريكية، وراودت الفلسطينيين الشكوك، الذين تركوا تحت رحمة رابين على نحو متزايد بأن اتفاق أوسلو يمكن أن يؤدى إلى استقلال من أى نوع، ناهيك عن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقام الرئيس الأسد الذى طالب بسلام الشجعان بتحدى خصمه الذى يبدو أنه عاقد العزم على فرض سلام الضعفاء، والواقع أن رابين قد زعم أن هدفه النهائى شأنه شأن العرب هو تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط، وأن الاتفاقيات الثنائية هى ركائز هذا السلام، ولكن قيام أمريكا بمساندة إسرائيل بلا حدود فى كل الأمور المتعلقة بصنع السلام فى الشرق الأوسط يعتبر مسألة عقيدة، ولايعتبر عملا من أعمال السياسة الدولية.

أمريكا قبلة السلام

كانت إحدى نتائج عملية عاصفة الصحراء، كما أشار الرئيس بوش بفخر، هى أنها مكنت أمريكا من الشفاء من المرض الفيتنامى وأعادت إليها الثقة بالنفس، وبينت أنها تمتلك كلا من الإرادة السياسية والقدرة العسكرية، لكى تقاتل وتنتصر. وما لم يلتفت إليه بوش، أو لم يستوعبه جيدا، هو أن الحرب لم تفعل شيئا لتمكين العرب من الشفاء من أمراض ما بعد الامبراطورية العثمانية.

وكما أشرنا من قبل، نشأت أعراض ما بعد الدولة العثمانية، من التسوية التى فرضت على المنطقة بواسطة القوى الأوروبية الكبرى فى الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٢٢، بعد انصهار الامبراطورية العثمانية، ولم تبد هذه القوى إلا القليل من الاهتمام برغبات وطموحات الشعوب المحلية، وقامت بخلق دول ورسم حدود بينها وتعيين حكام لها.

وبعض هذه التغيرات اعتبرت غير شرعية من جانب مواطنى الدول الجديدة التى قامت على أنقاض الامبراطورية العثمانية. والواقع، أن افتقاد الشرعية كان سمة أساسية لنظام الدول الجديدة. وبالتالى فإن تسوية ما

بعد الحرب خلقت حزاما من عدم الاستقرار امتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربى، وهذا هو عرض ما بعد الدولة العثمانية، والذى يعتبر العراق مثالا صارخا له، فمع عدد الأكراد الضخم والأغلبية الشيعية وحكم الأقلية السنية، يعتبر العراق إحدى دول الشرق الأوسط الأقل تجانسا. وكان العراق دائما يفتقر إلى الاستقرار وغالبا سوف يبقى كذلك. ومن أجل التعامل مع هذا الاضطراب، لجأ نظام البعث عادة إلى القمع فى الداخل والعدوان فى الخارج. وقام صدام حسين بدفع هذه النوازع إلى أقصى حد لها.

وكانت دوافع صدام الكامنة وراء الاستيلاء على الكويت وإعلان أنها المحافظة العراقية التاسعة عشرة اقتصادية ملحة، لقد كان فى حاجة ماسة إلى المال، فذهب إلى البنك الكبير المجاور. ولكن الغزو كانت له جذور أعمق، تعود إلى أعراض ما بعد الدولة العثمانية، ففى أحد جوانبه، كان عدوان صدام يمثل امتدادا منطقيا للجهود العربية الساعية إلى نبذ الهيمنة الغربية والقضاء على حدود ما بعد الدولة العثمانية، والأمر المثير للسخرية، أن النتيجة هى وضع القائمين بهذه المغامرة، إلى جانب عرب آخرين، تحت نفس الهيمنة الغربية التى كانوا يكافحون للتحرر منها منذ أيام العثمانيين.

لم تكن الحرب من أجل الكويت ولكنها كانت من أجل القضاء على الهيمنة الغربية الأبدية على المنطقة. ومن خلال استخدام القوة لمحو وجود إحدى الدول المستقلة، تحدى صدام النظام القديم، فإذا تمت إزالة الكويت من على الخريطة، فلن يقف شىء فى وجه تدمير النظام القديم والقضاء عليه.

لم يقم الرئيس بوش بإرسال ما يزيد على ٤٠٠ ألف من القوات الأمريكية من أجل القتال دفاعا عن عائلة الصباح غير الديمقراطية وغير المحبوبة ولكنه فعل ذلك لتأمين وصول الغرب إلى البترول.

وبيان أن أية دولة ذات سيادة لايمكن القضاء عليها، كما أعلن ضمنا أنه يقبل النظام الاستعمارى القديم، بكل غرائبه ومظالمه، باعتباره نهائيا ولايمكن انتهاكه، وتغيير هذا النظام من خلال التفاوض شيء، وتغييره بالقوة هو شيء آخر لايمكن قبوله، وعلى ذلك كانت الحرب تأكيدا على مبدأ أساسى من مبادئ القانون الدولى - ألا وهو عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة - والذى تصادف أنه يمثل جوهر قرارات الأمم المتحدة لحل الصراع العربى - الإسرائيلى.

ومن أجل مساندة القانون الدولى قامت أمريكا بزيادة قوتها إلى حد شاسع فى المنطقة، وبذلك كانت نتيجة حرب الخليج نقيض ما رغب فيه صدام، فمن خلال الاستيلاء على الكويت، أراد تأكيد سيادة العراق لمنطقة الخليج العربى وتوجيه لطمة لمنزلة أمريكا فيها، بما فى ذلك سيطرتها على أسعار البترول.

ومع ذلك، فقد أدت الحرب إلى تحطيم العراق، وخرجت أمريكا من الحرب كقوة لايمكن تحديها فى المنطقة، لقد أصبحت فى الواقع قوة مهيمنة بعد حرب الخليج، كما كانت بريطانيا بعد الحرب العالمية. وإذا كانت فترة ما بين الحربين، حسب تعبير إليزابيث مونرو المتخصصة فى شئون الشرق الأوسط، تمثل «زمن بريطانيا فى الشرق الأوسط»، فإن حرب الخليج كانت بداية زمن أمريكا فى الشرق الأوسط.

إن بريطانيا قبلة الجميع، وبعد حقبة طويلة ومضطربة من توكيد الذات الغربية، قد حلت محلها أمريكا قبلة الجميع.

لقد أطلق بوش صيحة الحرب ليس من أجل أسباب مادية ولكن من خلال المثل العليا، فمن أجل حشد المساندة المحلية، استثمر الحرب من خلال هدف أخلاقى سام. ففى الماضى، قام وودرو ويلسون بأخذ أمريكا إلى الحرب العالمية الأولى وقام فرانكلين د. روزفلت بأخذها إلى الحرب

العالمية الثانية بدعوى مثالية أمريكا، وقام جورج بوش، بوعى أو دون وعى، بحذو حذوهما، وفى ١٦ يناير ١٩٩١، أعلن أن شن الهجوم على العراق سوف يجعل من الممكن بناء «نظام عالمى جديد، عالم يحكم فيه القانون تصرف الدول، وليس قانون الغاب». وبينما كان يعمل على إعادة النظام القديم، ألبسه ثياب النظام الجديد.

وعلى الرغم من أن تعبير «النظام العالمى الجديد» كان موضوعا مكررا أثناء أزمة الخليج، فإنه كان يعبر عن كلمات إنشائية أكثر من تعبيره عن حقيقة ملموسة، وكان الهدف منه تكثيف الجهود المحلية من أجل الحرب وإطلاق صيحة لم شمل التحالف العالمى الذى تقوده الولايات المتحدة. وهذا الهدف أيضا تمت خدمته جيدا، ومع ذلك، عند تدقيق النظر نجد أنه من الصعب تمييز النظام العالمى الجديد عن القديم، لقد قام على الوضع الراهن والدول الحالية والحدود الموجودة.

كما أن ركيزته الأساسية، شأنه شأن النظام القديم، هى الاستقرار والنظام الجديد، مثل النظام القديم، يعترف فقط بحقوق الدول، وليس بحقوق الأفراد أو الجماعات، وخاصة إذا كانت مسئولة عن زعزعة الاستقرار العالمى، ولم يكن النظام العالمى الجديد، بأى حال من الأحوال، يهدف إلى قيام ثورة ديمقراطية فى أركان العالم الأربعة فالأقليات المضطهدة مثل الأكراد والجماعات الوحدوية مثل الشيعة لم تحصل على أى دعم من أمريكا فى صراعها من أجل الإصلاح السياسى.

كان النظام العالمى الجديد قناعا لإخفاء الهيمنة الأمريكية على النظام الدولى، وربما كان محتما أن تكون المعايير المستخدمة لتحديد النظام العالمى الجديد هى نفسها التى تم استخدامها بعد الحرب العالمية الأولى: مصالح المنتصرين، وهذا هو السبب فى أن مصطلح

النظام العالمى الجديد يثير الكثير من الشكوك والعداء لدى شعوب الشرق الأوسط، كما فعلت الحرب التى سبقته، وعبر الملك حسين عن هذه الأحاسيس بحماس مميز حينما أعلن: «إن السبب الحقيقى الكامن وراء هذه الحرب المدمرة، كما ثبت من خلال اتساعها... هو تدمير العراق وإعادة ترتيب المنطقة بطريقة أكثر خطورة بدرجة كبيرة على حاضر ومستقبل أمتنا من اتفاقية سايكس ـ بيكو»، والإشارة إلى اتفاقية عام ١٩١٦ السرية، التى تجاهلت الطموحات القومية العربية، ووزعت غنائم الحرب بين بريطانيا وفرنسا، غنية عن التعريف ومن وجهة نظر العرب فإن اتفاقية سايكس ـ بيكو هى رمز دائم للخيانة والأنانية الغربية، وعند الوضع فى الاعتبار رؤية العرب لحرب الخليج حسب تعبير الملك حسين، فإننا نتوقع انزعاج العرب بنفس القدر الذى حدث من جراء تسوية ما بعد الحرب.

ونظر العالم الثالث أيضا إلى الحرب باعتبارها حملة صليبية غربية ضد العرب، وقبل القليل منها الزعم القائل بأنها قامت من أجل السلام العالمى وشعر الكثير منها بالاستياء مما رأى فيه تلاعبا أمريكيا بالأمم المتحدة من أجل إضفاء الشرعية على مشروع تحيط به الشكوك، وشعر بعض ممثلى دول العالم الثالث فى الأمم المتحدة بأن حرب الخليج أثبتت فقط أن أمريكا يمكنها أن تدخل منطقة مليئة بالمتاعب من خلال تكنولوجيتها المتقدمة وتقلبها رأسا على عقب وتترك كل المشاكل السياسية الموجودة دون حل بل تخلق مشاكل جديدة، وبعد ذلك تعود إلى وطنها لكى تحتفل بالنصر، وحتى أولئك الذين سلموا بأن الحرب كان لها ما يبررها، عابوا على أمريكا تركها العراق يتعفن وإخفاقها فى الوفاء بوعودها بمستقبل أفضل.

وأقصى ما بلغه النظام العالمى الجديد هو النظام القديم، ولكن بدون الاتحاد السوفيتى، فلا يوجد ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، ولكن يوجد ما يسمى بالتوازن العالمى الجديد، وأدى انهيار الاتحاد السوفيتى إلى جعل أمريكا قوة عظمى وحيدة لا ينازعها أحد، وأثناء أزمة الخليج، تمتعت أمريكا بحرية أكبر فى العمل وممارسة الزعامة الدولية أكثر من أى وقت مضى منذ عام ١٩٤٥، وفى أزمات الشرق الأوسط السابقة، كانت أمريكا مضطرة للتفاهم مع منافسها السوفيتى وقبول مخاطر تحول الحرب الإقليمية إلى مواجهة بين القوتين الأعظم، أما أثناء أزمة الخليج، فكان السوفييت تابعين مطيعين للقيادة الأمريكية: وقامت أمريكا باستغلال هذه الحرية غير المسبوقة من أجل صد عدوان صدام، ولكن ليس من أجل عزله من السلطة.

فهل بقاء صدام يعنى فشل حرب الخليج، وهل يخرج لسانه للزعم الأمريكى الخاص بالنظام العالمى الجديد؟ إن منتقدى إدارة بوش يعتقدون أن الإجابة هى نعم، أما المدافعون عنها فيقولون أن الحرب حققت كل أهدافها ويجب أن تعتبر نجاحا باهرا: فالكويت تم تحريرها وصدام هزم وفقد مصداقيته وكل فرد فى المنطقة عرف ذلك، وأدت الحرب بشكل خاص إلى التأكيد على قدرة أمريكا على التعامل مع مثيرى المتاعب والدفاع عن مصالحها الحيوية فى الشرق الأوسط. كما اكتسبت أمريكا أيضا المزيد من القوة الدبلوماسية والمنزلة السياسية وتسهيلات استراتيجية أفضل من أى مرحلة سابقة لها فى الشرق الأوسط، وكانت تلك وسائل صنع الأسطورة الأمريكية، ومع ذلك كانت قدرة أمريكا على تغيير المشهد السياسى فى الشرق الأوسط محدودة بدرجة أكبر بعد غروب شمس إدارة بوش منها فى أعقاب النصر. فقد أفسد بوش على نحو خطير قدرته وقدرة من جاء من بعده على وضع أجندة إعادة البناء بعد الحرب. ومن

خلال التنحى جانبا والسماح لصدام بسحق تمردى الأكراد والشيعة، ساعد بوش على التأكيد على انتصار النظام القديم فى العراق.

وبعد انتهاء أعمال الحرب، طرحت إدارة بوش مشروعا مكونا من خمس نقاط يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط، وكانت عناصر المشروع، التى أطلق عليها أحد خبراء السياسة الخارجية اسم «الأعمدة الخمسة للحكمة»، هى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والحد من التسلح وأمن الخليج، وتسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى.

وكان مشروعا جيدا وموضوعا بعناية من أجل الحيلولة دون تكرار أخطاء الماضى. ولكنه لم يوضع أبدا موضع التنفيذ.

فكما كان يحدث غالبا فى الماضى، لم يواصل الزعماء الأمريكيون، المعروف عنهم عدم مثابرتهم، البقاء على الطريق، وبالتالى فإن المكاسب المعنوية التى حققوها من خلال تحرير الكويت سرعان ما ضاعت سدى والفرصة السانحة لبداية جديدة ذهبت أدراج الرياح.

وهناك عنصر واحد فقط فى أجندة إدارة بوش لما بعد الحرب هو الذى حصل على اهتمام جاد ومستمر، ألا وهو المشكلة الفلسطينية التى حاولت الإدارات الجمهورية السابقة إبقاءها فى الثلاجة من أجل التركيز على المصالح الاقتصادية لأمريكا فى الخليج العربى. ولكن المشكلتين لايمكن الفصل بينهما لأن العرب يميلون إلى الحكم على أمريكا من خلال موقفها من القضية الفلسطينية. وأثناء أزمة الخليج، كان العرب عادة يتهمون أمريكا بالكيل بمكيالين من خلال الإصرار على انسحاب عراقى فورى دون قيد أو شرط من الكويت، فى الوقت الذى تتجاهل فيه استمرار إسرائيل فى احتلالها للأراضى العربية. ولم يستطع صدام استخدام القضية الفلسطينية لصالحه على الرغم من أهميتها للعرب فى كل مكان واحتلالها مكانة بارزة فى السياسة العربية، ورفضت أمريكا رؤية صدام

الخاصة بالربط بين صراع الخليج والصراع العربى الإسرائيلى، ولكنها تعهدت بالسعى لحل المشكلة الفلسطينية بعد حل مشكلة الكويت، وعلى الرغم من أن التعهد بالتوصل إلى تسوية عربية إسرائيلية ليس جديدا، فإن الأقوال هذه المرة تبعتها أفعال. وكان الخطأ الفادح فى منهج الإدارات السابقة يتمثل فى أنها بينما كانت تطرح نفسها للعمل كوسيط محايد، كانت فى نفس الوقت تمد إسرائيل بمعونة اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية ليست لها حدود، مما يمكنها من الوقوف فى وجه إرادة المجتمع الدولى.

وفى عام ١٩٩١، تزامنت دبلوماسية جيمس بيكر التى لا تعرف الكلل مع ضغوط الرئيس بوش الاقتصادية على إسرائيل، مما أشار إلى حدوث تغير جوهرى فى السياسة الأمريكية، وتنحى منهج إسرائيل - أولا لكى يفسح الطريق لمنهج متوازن فى التعامل مع الجانبين.

فلو لم يقم بوش بالضغط على إسرائيل لكى تختار ما بين المعونة الأمريكية ومستوطنات الضفة الغربية، لكان إسحاق شامير فاز بانتخابات ١٩٩٢ واستمرت عملية السلام فى الذبول. وفى ظل فريق بوش - بيكر، أعادت أمريكا إحياء عملية السلام من خلال هزيمة الشيوعية فى الحرب الباردة، والتشدد العربى فى حرب الخليج والتوسع الإسرائيلى فى حرب القروض.

ولكن ارتداد الرئيس كلينتون المفاجئ إلى منهج «إسرائيل أولا» الفظ يعيد إلى الأذهان سنوات ريجان. وفى الخليج العربى، تبنت الإدارة الجديدة سياسة الاحتواء المزدوج، والحفاظ على ضعف إيران والعراق وعزلتهما، فى ظل الضغوط القادمة من قوى المعارضة فى الداخل، وعن النظام الاقتصادى والتجارى العالمى. وبينما تعتبر سياسة الاحتواء المزدوج تعديلاً للسياسة التقليدية الأمريكية الخاصة بأن تلعب إيران

والعراق ضد بعضهما البعض، فإنها استراتيجية سلبية تتطلب جهداً شاقاً لمنع الدولتين من الوصول لرأس المال العالمى وأسواق السلاح وكبح قدرتهما على القيام بإثارة القلاقل. كما أنها أيضا لاتعالج المشاكل الكامنة المسببة للاضطراب الإقليمى مثل غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان بسبب النظم الاستبدادية والفجوة الموجودة بين الأغنياء والفقراء. وأخيراً فإنها تربط أمريكا بالوضع الراهن غير المستقر فى الخليج العربى.

وأدى تغيير الإدارة الأمريكية إلى اضطراب خطير فى محادثات السلام العربية – الإسرائيلية، فبينما كانت إدارة بوش هى المحرك والقوة الدافعة الكامنة وراء عملية مدريد للسلام، تبنت إدارة كلينتون منهجا سلبياً، ونفضت يدها من العملية برمتها. وكان موقف الرئيس كلينتون من استخدام القوة بواسطة إسرائيل – نفى نشطاء حماس فى ديسمبر ١٩٩٢ وقصف لبنان فى يوليو ١٩٩٣ – هو التسامح التام. كما أنه تسامح أيضا فى مسألة استـ المعونة الأمريكية من أجل مشروعات استيطان واسعة النطاق فى الضفة الغربية فى ظل حكومة العمل. وظل كلينتون فى نفس الوقت معادياً بشكل مستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تم فجأة اعتراف إسرائيل بالمنظمة قبل توقيع اتفاق أوسلو مباشرة.

لم تؤد المباحثات السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فقط إلى إبرام صفقة منفردة، ولكنها أدت أيضا إلى إهالة التراب على الوصفة الأمريكية الجاهزة لحل الصراع العربى – الإسرائيلى. وكانت معاهدة الملك حسين مع إسرائيل لاتمثل جزءا من عملية السلام فى الشرق الأوسط ولكنها كانت تمثل تحركاً فردياً لحماية مركزه الخاص. وبدلاً من استخدام قيادتها للسعى نحو تسوية عادلة وشاملة، قامت إدارة

كلينتون بمساعدة إسرائيل على فرض شروطها الخاصة على الفلسطينيين والأردنيين.

ومن بين الاتفاقيتين، نجد أن تلك التى أبرمت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هى الأكثر أهمية بدرجة ملحوظة، لأنها تمس لب الصراع العربى - الإسرائيلى، وتعهدت أمريكا بمساندة تجربة الحكم الذاتى الفلسطينى، ولكن عند النظر إلى مساهمتها من خلال الأرقام، نجد أنها تبعث على السخرية. فقد تدهورت الظروف الاقتصادية فى غزة والضفة الغربية بالفعل فى العام التالى للاحتفال بالحكم الذاتى الفلسطينى.

كما لم يكن هناك أى تقدم ملحوظ نحو الديمقراطية من أجل تعويض البؤس والحرمان اللذين كان على الشعب العيش فيهما.

وبالتالى، بدأ التأييد الشعبى للصفقة التى أبرمها ياسر عرفات مع إسرائيل فى التناقص وقامت الجماعات المعارضة، العلمانية والدينية، فى تصعيد هجماتها على محادثات السلام.

وكانت أهم هذه الجماعات قاطبة هى جماعة حماس - حركة المقاومة الإسلامية - التى كانت تعارض التفاوض مع الدولة اليهودية منذ البداية، وكان هدف حماس النهائى هو إنشاء دولة إسلامية على كامل التراب الفلسطينى، ومع مرور المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى بالأزمة تلو الأخرى، كانت حماس تكسب أرضا جديدة فى غزة والضفة الغربية على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، وفى غضون ذلك، شن الجناح العسكرى لحماس سلسلة من الهجمات على المدنيين والعسكريين الإسرائيليين، ويرجع ذلك من ناحية إلى الرد على الأعمال الوحشية التى ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون المسلحون، ومن ناحية أخرى إلى محاولة تخريب محادثات السلام.

ومن أجل الحفاظ على مسيرة السلام، كان على أمريكا أن تصعد من دعمها المعنوى والمادى لقوى الاعتدال على الجانب الفلسطينى. كما تحتاج أمريكا أيضا إلى أن تصبح أكثر ارتباطاً بعملية السلام وأن تسخر الموارد على نطاق أكبر وأن توزعها بشكل أكثر عدلاً إذا كانت ترغب فى النجاح فى تحقيق تسوية سلام شاملة على أساس الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى، إن أمريكا لديها الحق والالتزام بتعزيز هذه التسوية، لأنها إذا لم تفعل، فليس هناك من سوف يقوم بذلك. وفى غياب التسوية الشاملة، فإن الشرق الأوسط بأكمله، بما فى ذلك إسرائيل، سوف يغرق فى الصراع والعنف وحمامات الدم.

وكما يقول مؤيدو إسرائيل فى واشنطن دون كلل، إن تسوية النزاع العربى - الإسرائيلى لن تكون بلسماً يشفى كل أوجاع المنطقة.

فالحروب الأهلية وصراعات المصالح لها الكثير من المصادر، ويعود بعضها إلى النظام الذى فرضه المنتصرون بعد الحرب العالمية الأولى. كما أن هناك أيضا توترات اجتماعية واقتصادية ودينية وعرقية لديها القليل أو ليس لديها شىء تفعله مع ميراث الهيمنة الاستعمارية أو الصراع البالغ قرنا من الزمان بين اليهود والعرب فى فلسطين.

أشار برنامج إدارة بوش لإعادة البناء بعد حرب الخليج إلى بعض المشاكل الأكثر خطورة فى المنطقة: الطبيعة الاستبدادية لمعظم الأنظمة العربية والتنمية الاقتصادية المنخفضة وسباق التسلح وعدم وجود إطار عام جيد لأمن الخليج، إن حل الصراع العربى الإسرائيلى لن يعطى أمريكا عصا سحرية تقضى بها على كل الشرور. ولكنه سوف يؤدى إلى تخفيف التوترات والتخلص من حجة كبيرة للعرب على الغرب وجعل المشاكل المحلية بالمنطقة أقرب إلى الحل.

إن عدم الاستقرار هو مرض مستوطن لمنطقة الشرق الأوسط

ولاشىء بقادر على استئصاله. واتفاق عام ١٩٩٣ لايمكنه أن يؤكد على قدوم حقبة جديدة من التآلف والأخوة، ولكن ليس هناك سبب يجعل أمريكا تبطئ من إيقاع جهودها على النقيض، فإن عدم إحراز تقدم فى الموضوعات الأوسع للأجندة سوف يؤدى فقط إلى الحاجة إلى مضاعفة الجهود الأمريكية لتحقيق تقدم حاسم على الجبهة العربية الإسرائيلية.

فى السنوات الأخيرة، كتب الكثير عن التهديد الإسلامى للمصالح الغربية فى الشرق الأوسط. فمن الشائع، ولكنه أيضا تبسيط للأمور، اقتراح أن التهديد الذى تمثله الأصولية الإسلامية قد حل محل التهديد السوفيتى، وبالنسبة لأولئك الذين يحتاجون إلى عدو يقاتلونه، فإن الإسلام المسلح دب صغير ملائم بدلاً من الدب الروسى.

علاوة على ذلك فى المعركة ضد التهديد الإسلامى، يقول البعض أن إسرائيل هى حليف للغرب، تماما كما كانت أثناء الحرب الباردة. وهذا الافتراض يستخدم من أجل إحياء فكرة إسرائيل كحليف استراتيجى، وهى فكرة أثارت حولها الكثير من التساؤلات أثناء حرب الخليج.

وهناك رؤية أكثر دقة للهاجس الخاص بالتهديد الإسلامى تم التعبير عنها فى مقال بعنوان: «صدام الحضارات» بقلم صمويل بى. هانتنجتون، أستاذ مادة الحكم بجامعة هارفارد. يقول هانتنجتون أن السبب الأساسى للصراع فى العالم ما بعد الحرب الباردة ليس اقتصاديا ولا أيديولوجيا ولكنه ثقافى. فالحروب بين الملوك قد استبدلت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بحروب بين الدول، وبعد ذلك استبدلت بحروب الأيديولوجيات وبعد ذلك بحروب الحضارات، وكتب هانتنجتون يقول: «إن صدام الحضارات سوف يهيمن على السياسة العالمية. والحدود الفاصلة بين الحضارات سوف تكون هى حدود معارك المستقبل». وكما يشير، فإن الحرب العالمية القادمة سوف تكون بين الحضارة الإسلامية والغرب أو

بين الحضارة الكونفوشيوسية الآسيوية والغرب.

ويزعم هانتنجتون أن حرب الخليج هى مقدمة لتلك المعركة. ولكنها لم تشهد شيئا منها.

وصحيح أن صدام حسين ومؤيديه حاولوا تصوير حرب الخليج على أنها صدام بين حضارتين، بين الغرب والإسلام، إلا أنه لايصدق هذا التفسير إلا من كان ساذجاً، فقد غزا صدام الكويت من أجل بترول الخليج العربى وانضمت معظم دول المنطقة المسلمة إلى الحلفاء الغربيين فى الحملة من أجل رده على عقبيه.

إن العالمين العربى والإسلامى لم يكن لديهما الكثير من الأوهام عن صدام أو عن الحملة التى تهدف إلى ردعه.

وكما أشار فؤاد عجمى، أحد الخبراء السياسيين البارزين بالشرق الأوسط:

«إن القتال فى الخليج تمت رؤيته على حقيقته: مغامرة من أجل السيادة واجهتها حملة إمبريالية ردتها على أعقابها. وأغلقت الدائرة فى الخليج: ففى الماضى كان نظام منطقة «شرق السويس» شأناً بريطانياً، أما الآن فهو أمريكى بحت، والقوة الجديدة التى تحرس الخليج تنتمى لحضارة الغرب، كما كانت سابقتها.

ولكن الوجود الأمريكى لديه تصريح جماعى من كافة الدول العربية فى الخليج العربى».

بعد أن ردعت صدام واتسع نفوذها على هذا النحو الهائل، فإن الفرصة سانحة لأمريكا لكى تشجع على حدوث ديناميكية سياسية جديدة فى الشرق الأوسط. وبدلاً من البحث عن أعداء جدد وتهديدات جديدة

لمجابهتها، يجب عليها أن تساعد أصدقاءها، الجدد والقدامى، وتعالج المشاكل الحقيقية فى الشرق الأوسط، وإذا قامت سوريا ولبنان بإبرام سلام مع إسرائيل، فإن معظم الدول العربية الباقية سوف تتبعها والحركات الإسلامية المسلحة، التى تزدهر مع تزايد حدة الصراع مع الدولة اليهودية، سوف تفقد الكثير من جاذبيتها، والأنظمة الخارجة مثل العراق وليبيا سوف يتم تطويقها كما سوف يتم تحييد قدرة إيران على إثارة المتاعب.

وقبل كل شيء، فإن ركيزة أساسية من ركائز الحكم الشمولى العربى سوف تختفى. فلمدة نصف قرن تقريبا، كان الصراع مع إسرائيل يستخدم بواسطة العسكريين والزعماء من أجل الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها، أما إسرائيل، على الجانب الآخر، فإنها تميل إلى تصوير نفسها على أنها «منارة الأمم»، كمثال حى على الديمقراطية وسط بحر من الأنظمة الشمولية. والمسار المتسم بالحكمة الذى على أمريكا المضى فيه لايجب أن يكون اتخاذ إسرائيل كشريك استراتيجى فى حرب خاسرة ضد تهديد إسلامى خيالى ولكن تشجيع إسرائيل على المساهمة فى الاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية فى المنطقة.

وباعتبارها زائرا جديدا نسبياً فى الشرق الأوسط، فشلت أمريكا فى وضع استراتيجية متناسقة للتعامل مع هذه المنطقة الحيوية والقابلة للاشتعال فى نفس الوقت، ومعظم أخطاء أمريكا فى الخمسين عاما الماضية يمكن إرجاعها إلى منهجى العالمية وإسرائيل أولا. والآن بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبح هناك دافع قوى لنبذ المنظور العالمى لصالح منهج إقليمى أكثر بنائية يهدف لحل مشاكل المنطقة. وبنفس القدر هناك حاجة ملحة إلى التخلى عن منهج «إسرائيل - أولا» لصالح منهج أكثر توازنا للتوصل إلى تسوية للصراع العربى - الإسرائيلى.

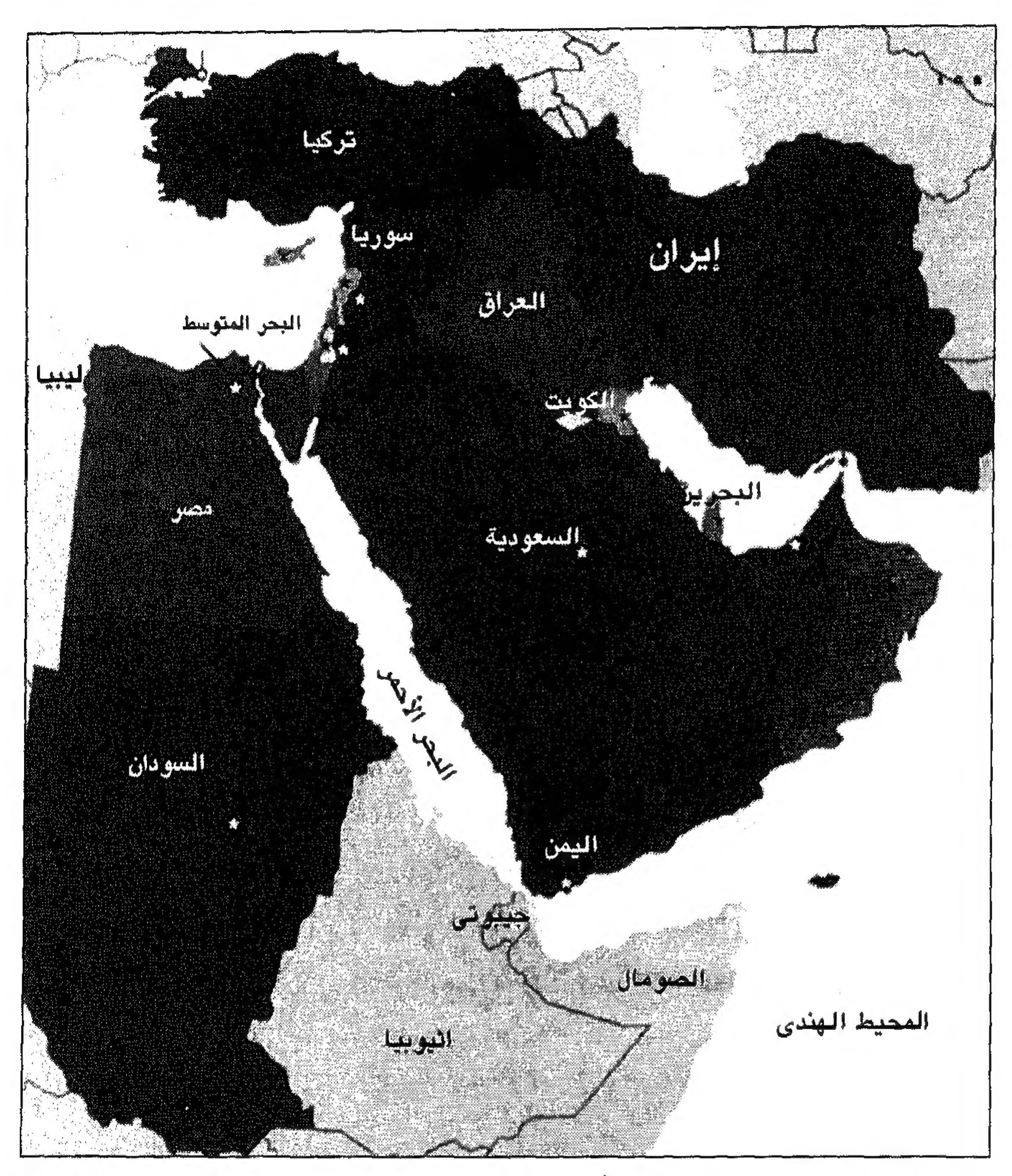
والآن بعد أن أصبحت أمريكا القوة العظمى الوحيدة فى الشرق الأوسط، فقد آن الأوان لكى تتصدى للمشاكل الكبرى الأخرى فى المنطقة، المشاكل المصاحبة لأعراض ما بعد الدولة العثمانية.

الشرق الأوسط عام ١٩١٤



في عام ١٩١٤ و.بعد ما يزيد على قرنين من تدهور الدولة العثمانية ـ والتى كانت تشغل معظم أراضى الشرق الأوسط ـ تقلص حجمها إلى حد كبير.

الشرق الأوسط عام ١٩٩٥



فى عام ١٩٩٥ ظلت حدود الشرق الأوسط كما كانت إلى حد بعيد بعد تقسيم الامبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا.

مطابع روزاليوسف الجديدة

الحرب والسلام فى الشرق الأوسط

على مدى أكثر من خمسين عاما والعالم كله يبتلع أكاذيب جيدة الصنع تروجها إسرائيل عن مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى.. الجميع يبتلعون هذه الأكاذيب ويصدقونها. أما نحن: الطرف الآخر فى الصراع، فإننا لم نبتلع شيئا من هذا بالطبع، ولكننا فى الوقت ذاته وقفنا عاجزين لا نجهد أنفسنا فى الدراسة والبحث وتقديم الحجج والوثائق والبراهين واكتفينا باللغو والمقالات النارية الخالية من المعلومات فى عصر لايعترف بغير المعلومات وبالمنطق حتى يمكن أن يشرع فى تغيير وجهة نظره وتمهيد الرأى العام لقبول وجهة النظر الجديدة.

من هنا تأتى أهمية آفى شليم.. لأنه كاتب يهودى، وبالقطع ليس ضد السامية وأن أحدا منا لا يعرفه حتى يقال أننا قمنا بإغرائه ليقول ما قال فى كتاباته، ثم إنه يعتمد على المعلومات وحدها فى بناء كتبه ووجهة نظره، ثم إنه فوق كل هذا يقول الحق الذى هو فى صفنا والذى هو ضد إسرائيل منذ نشأتها وإلى يومنا هذا! رجل واحد يقف ضد الباطل الذى تخترعه بلاده وهو فى ذلك ليس خائنا ولا عميلا يعمل ضد وطنه، لأنه فى الواقع يعمل لصالح وطنه عندما يعمل على هدم وتبديد الزيف والأكاذيب التى قام مثل هذا الوطن على أعمدتها الواهية التى لابد أن تهوى يوما أمام قوة الحق وصفة الخلود التى تتميز بها الحقيقة.

ولعل من أهم ما يتناوله هذا الكتاب، ما سوف تقرأه فى الفصلين السابع والثامن عن دور الولايات المت... تحريك أو تعثر عملية السلام من خلال تأثيرها ... إسرائيل.. فى هذا يقول «آفى شليم» إن الولايات ... تلعب دور الوسيط فى حل الصراع فى الشرق الأ... فى نفس الوقت تعطى لإسرائيل مساعدات عسكر... ودبلوماسية بلا حدود. وقد ثبت كما يقول «آفى ... وليس نحن - أن إسرائيل لا تستجيب لأية تنازلا... ضغوط مكثفة، وهذا ما يجب أن يفعله الرئيس ... الجديد جورج دبليو بوش.

محمد عبد المنعم



ولد «آفى شليم» فى بغداد ونشأ فى إسرائيل وتخرج من جامعة كامبريدج ومدرسة لندن للاقتصاد.
ويعمل حاليا أستاذا للعلاقات الدولية بجامعة أكسفورد وزميلا بكلية سان أنطونى.
وهو معلق دائم على شئون الشرق الأوسط فى وسائل الإعلام البريطانية ومؤلف كتاب «الصدام عبرالأردن» عام ١٩٨٨.
و«الحائط الحديدى» عام ٢٠٠٠.